

اذار 2022

تقرير بحثي

إعادة النظر في الحوكمة - رؤى من سوريا خلال جائحة كورونا



© روجين عثمان

روجين عثمان

جولين بوجوان وعبدالله الحافي وإياس غريز وأيهم عودات

شكر وتقدير

إن هذا التقرير البحثي صادر عن منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep)، وهي شريك في كوفيد كوليكثيف (Covid Collective). وهذا التقرير هو امتداد للعمل الذي طور كجزء من برنامج أبحاث التسويات السياسية (PSRP)، وبدعم من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة (FCDO). حيث توجد منصة كوفيد كوليكثيف في معهد دراسات التنمية (IDS)، والتي تضم خبرة المنظمات البحثية الشريكة في المملكة المتحدة والجنوب وتقدم استجابة سريعة لبحوث العلوم الاجتماعية لرفد عملية صنع القرار بشأن بعض تحديات التنمية الأكثر إلحاحًا المتعلقة بجائحة كورونا.

تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر منصة كوفيد كوليكثيف أو شركائها أو وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث. إن أي استخدام لهذا العمل يجب أن يشير إلى المؤلف وبرنامج أبحاث التسويات السياسية. وللاستخدام عبر الإنترنت، نرجو من القراء الإشارة إلى المرجع الأصلي على موقع منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep).

نتقدم بالشكر إلى كريستين بيل لإجراء المراجعة والمشورة التحريرية، ونتقدم بالشكر لهارييت كورنيل للقيام بأعمال التحرير والإنتاج. وكل الشكر لفرق العمل (الفريق الأزرق وفريق الحضارة) لتنسيق وتصميم التقرير بالأعمال الفنية الأصلية.

نتقدم بالشكر إلى أمين الزعيبي لتقديم الترجمة لهذا التقرير من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية.

لم يكن البحث ممكناً لولا الدعم الفعال والحاسم للباحثين داخل سوريا، ومنهم ضحي الجزار وعرفة موسى ورندا عاشور ومريم طاهر وعبدالقادر الحاج عثمان وأحمد وليد الناصر ومعاذ أحمد العبدالله والعديد من الذين أعربوا عن رغبتهم في عدم ذكر أسمائهم. إن المؤلفون مدينون لالتزام هؤلاء الأشخاص بمعايير بحث عالية والرغبة في البحث عن الحقيقة في منطقة مزقتها صراع دام عقداً من الزمن بالإضافة إلى جائحة كورونا.

وهنا يشكر المؤلفون جميع الأشخاص الذين وثقوا بفريق البحث وخصصوا الوقت الكافي للمشاركة في هذه الدراسة على الرغم من محنتهم وظروفهم الصعبة.

© 2021



Institute for Development Studies (IDS)
Library Road
Brighton, BN1 9RE
United Kingdom
Email: ids@ids.ac.uk
www.ids.ac.uk
[@IDS_UK](https://twitter.com/IDS_UK)



THE UNIVERSITY of EDINBURGH
Edinburgh Law School

The University of Edinburgh, School of Law
Old College, South Bridge
Edinburgh, EH8 9YL
United Kingdom
Email: PoliticalSettlements@ed.ac.uk
www.politicalsettlements.org
[@PolSettlements](https://twitter.com/PolSettlements)

جدول المحتويات

1	الاختصارات.....
2	قائمة الخرائط والأشكال.....
3	النتائج الرئيسية.....
5	التوصيات.....
6	المقدمة.....
9	المنهجية والبيانات الاجتماعية الديموغرافية.....
11	التأثير الرئيسي لجائحة كورونا في سوريا: منظور محلي.....
20	حوكمة الطوارئ لمواجهة جائحة كورونا.....
43	العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية.....
48	ضعف دور الجهات العسكرية.....
50	استبعاد زعماء القبليين والقادة الدينيين.....
53	الخلاصة.....
55	المراجع.....

قام فنانون سوريين شباب يعيشون في شمال غرب سوريا بتزويد هذا التقرير بالرسومات، وتعاونوا مع المؤلفة لتقديم رؤى قوية حول الحياة اليومية للشعب السوري خلال الجائحة في عام 2021. حيث تُظهر أعمالهم الفنية الصعوبات المعقدة للتعامل مع جائحة كورونا أثناء العيش في بلد في حالة من الحرب، وتظهر أيضًا صمود وآمال الشعب السوري. وللمزيد من المعلومات حول التعاون وعمل هؤلاء الفنانين، يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني لمنصة أدلة السلام وحل النزاعات. إن أعمالهم أيضًا هي جزء مستمر من معرض كلية الحقوق في جامعة إدنبرة، الكلية القديمة.

<https://www.politicalsettlements.org/2021/04/22/young-artists-illustrate-life-in-syrian-opposition-held-areas/>

الاختصارات

- الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)
منظمات المجتمع المدني (CSOs)
مركز التحليلات العملية والأبحاث (COAR)
حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)
شبكة الإنذار المبكر وشبكة الاستجابة (EWARN)
نظام الإنذار المبكر والاستجابة (EWARS)
المنظمات الحكومية غير الحكومية (GONGOS)
هيئة الصحة والبيئة (HEA)
هيئة تحرير الشام (HTS)
هيومن رايتس ووتش (HRW)
مديرية صحة ادلب (IHD)
اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)
شخص نازح داخليا (IDP)
المنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs)
لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
المجتمع المدني المحلي (LCS)
مذكرة تفاهم (MoU)
منظمة غير حكومية (NGO)
برنامج أبحاث التسويات السياسية (PSRP)
خطة التحضير والاستجابة (PRP)
المركز السوري للعدالة والمساءلة (SJAC)
الجمعية الطبية السورية الأمريكية (SAMS)
وكالة الأنباء العربية السورية (SANA)
الهلال الأحمر العربي السوري (SARC)
قوات سوريا الديمقراطية (SDF)
الرابطة الطبية للمغتربين السوريين (SEMA)
الحكومة السورية المؤقتة (SIG)
حكومة الإنقاذ السورية (SSG)
رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ في تركيا (AFAD)
الأمم المتحدة (UN)

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC)

برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP)

منظمة الصحة العالمية (WHO)

قائمة الخرائط والأشكال

- الخريطة 1: التقسيم الإداري لسوريا (المناطق والمحافظات)
- الخريطة (2): التجزئة الإقليمية ومجالات النفوذ العسكرية في سوريا (2021)
- الشكل 1: هل كنت على اتصال شخصيًا بأي من منظمات المجتمع المدني المحلية منذ آذار 2020؟ (حلب وإدلب)
- الشكل 2: هل تعاونت منظمك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (حلب وإدلب)
- الشكل 3: هل برأيك كانت أفعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة ... (حلب وإدلب)
- الشكل 4: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (حلب)
- الشكل 5: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (إدلب)
- الشكل 6: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (درعا)
- الشكل 7: هل كنت على اتصال شخصيًا بأي من منظمات المجتمع المدني المحلية منذ آذار 2020؟ (درعا)
- الشكل 8: هل برأيك كانت أفعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة ... (درعا)
- الشكل 9: هل تعاونت منظمك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (درعا)
- الشكل 10: هل كنت على اتصال بأي منظمة مجتمع مدني محلية منذ بداية الوباء في آذار 2020؟ (الرقّة)
- الشكل 11: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (الرقّة)
- الشكل 12: هل برأيك كانت أفعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة... (الرقّة)
- الشكل 13: هل تعاونت منظمك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (الرقّة)
- الشكل 14: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (حلب)
- الشكل 15: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (إدلب)
- الشكل 16: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (درعا)
- الشكل 17: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (الرقّة)

النتائج الرئيسية

• لوحظت التأثيرات الرئيسية لجائحة كورونا في قطاعي التعليم والاقتصاد

تفاقت آثار عقد من الصراخ في المحافظات الأربع قيد الدراسة (حلب، درعا، إدلب، الرقة) بسبب جائحة كورونا. حيث كان لإغلاق الحدود وتعليق الحياة الاقتصادية المعتادة تداعيات قوية على سبل العيش على المستوى الشعبي وأثارت توترات على مستوى الأسرة والمجتمع. حيث منع الوباء أيضًا الآلاف من الأطفال في سن الدراسة وطلاب الجامعات من متابعة تعليمهم، على الرغم من الانتقال المؤقت للفصول الدراسية عبر الإنترنت. وكانت الظروف الاقتصادية المتردية وغياب التعليم عوامل محتملة خلقت المزيد من المظالم الشعبية وزادت من صفوف الجماعات العسكرية، وبالتالي تأجيج الصراع السوري.

• فشلت جميع أنظمة الحوكمة في جميع أنحاء سوريا في استخدام جائحة كورونا كفرصة لتعزيز شرعيتها وجذب الدعم الشعبي

كشفت الوباء عن محدودية قدرات المؤسسات الحكومية في مواجهة الطوارئ الصحية. حيث فشلت حكومات المعارضة في شمال شرق وشمال غرب سوريا في الظهور كمزودي خدمات موثوقين وبدائل للنظام السوري، والذي قام بتأمين موقفة وحاول زيادة الضغط على المعارضة. وكانت التصورات العامة لأنظمة الحكم سلبية بشكل عام، بينما أقر الممثلون الرسميون، بشكل غير مباشر، بأن استجاباتهم كانت محدودة بعوامل تتراوح من التأثير السياسي إلى نقص الموارد المالية والمادية.

• كانت إدارة الطوارئ أكثر كفاءة على المستوى المحلي خلال جائحة كورونا

كان فشل المؤسسات الحكومية في جميع أنحاء سوريا في حماية المدنيين من الوباء متفاوت، حيث سجلت المؤسسات المحلية نتائج أفضل من المؤسسات المركزية من حيث إدارة الطوارئ. ففي حلب وإدلب الخاضعتين لسيطرة المعارضة، تبنت المجالس المحلية نهجًا استباقيًا وتعاونيًا للتخفيف من حدة الأزمات، بينما تولت البلديات في محافظات الرقة مسؤوليات رئيسية في تنفيذ تدابير الإغاثة في جائحة كورونا للشعب. أما في درعا، كانت مؤسسات المحافظات والبلديات-التي غالبًا ما تتشكل في لجان كورونا-في طليعة جهود السيطرة على انتشار الفيروس.

• تم استبعاد الجهات الفاعلة المحتملة غير الحكومية بشكل عام من الاستجابة الطارئة لجائحة كورونا

لم يتم استغلال المجتمع المدني المحلي والجماعات العسكرية وشيوخ العشائر والزعماء الدينيين بشكل كامل واستخدامهم في الرد الرسمي لجائحة كورونا في المحافظات الأربع قيد الدراسة. ويمكن هنا ملاحظة استثناءين. أولاً، مهد الوباء وانعدام قدرات حكومات المعارضة المسرح لظهور المجتمع المدني المحلي باعتباره جهة فاعلة أخرى غير حكومية للحكم - مع التركيز على توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية - في شمال غرب سوريا. ثانيًا، استخدم زعماء القبائل، وبشكل أعم، وجهاء درعا، دورهم الاجتماعي المهم تاريخيًا لبدء وتنسيق الاستجابات المدنية المحلية لجائحة كورونا. حيث قدمت كلا من هاتين الجهتين دعمًا شاملاً للسكان على المستوى الشعبي وحصلوا على مستويات عالية من ثقة الجمهور.

• إن المجتمع المدني متعدد الأوجه في جميع أنحاء سوريا وتعتمد طبيعته وأفعاله خلال جائحة كورونا بشكل كبير على علاقته بمؤسسات الحكم المركزي

إذا كانت هناك أربعة أنظمة مختلفة للحكم في سوريا، فيمكن القول إن هناك أربعة أنواع من المجتمع المدني، حيث اختلفت الطبيعة والإجراءات بشكل كبير أثناء الوباء. إذ يقدم شمال غرب سوريا مثالاً على الشكل المحلي الأكثر استقلالية

واستباقية للمجتمع المدني في سوريا. وبالمقابل، يصعب التفريق بين المجتمع المدني والنظام السوري في درعا، حيث توافق الحكومة على تحركات المجتمع المدني المحلي والدولي وتسيطر عليها المؤسسات الحكومية. كما أن السيطرة الحكومية على المجتمع المدني المحلي مشددة في الرقة حيث لم تُمنح منظمات المجتمع المدني المحلية المجال للظهور كجهات فاعلة في الإغاثة وتقديم الخدمات أثناء الوباء.

• انخفضت مستويات الثقة بشكل عام تجاه جميع الجهات الفاعلة في سوريا، باستثناء المجتمعات الشعبية والمجتمع المدني المحلي في شمال غرب البلاد

لم تكتسب مؤسسات الحكومة المركزية عبر أنظمة الحكم الأربعة ثقة الجمهور أثناء الوباء بسبب انعدام الثقة الموجود مسبقاً وعدم قدرتها على التخفيف من تأثير الوباء بشكل استباقي وشفاف. ولم تكن المجموعات العسكرية بشكل عام موثوقة وكانت مستبعدة من الاستجابة لجائحة كورونا عبر المحافظات الأربع قيد الدراسة. ولم يكتسب المجتمع المدني ثقة كبيرة خلال الوباء، باستثناء شمال غرب سوريا حيث كانت التصورات العامة للمجتمع المدني المحلي إيجابية جداً. وزادت الثقة والاعتماد المتبادل بين المجتمعات الشعبية في جميع أنحاء سوريا بسبب الدور الحاسم لمبادرات المتطوعين المدنيين والتضامن الاجتماعي المحلي بين الأسرة والجيران .

• أثبتت أعمال التكافل الاجتماعي وظهور لجان كورونا خاصة في محافظة درعا أن الوحدة الاجتماعية السورية ليست بعيدة المنال

في حين أن تأثير جائحة كورونا قد خلق عددًا من التوترات الاجتماعية في جميع أنحاء سوريا بين المجتمعات المضيفة والنازحة على سبيل المثال، إلا أن الوباء قد عزز التضامن الاجتماعي والتماسك وشهد ظهور مبادرات تطوعية تشمل الأفراد من مختلف الهويات والانتماءات. وبالإضافة إلى تداخل الهوية غير المرئية، فقد انتقل التضامن الاجتماعي خارج الحدود الوطنية وشاركت الجالية السورية المغتربة في الجهد الجماعي للتخفيف والحماية.

التوصيات

يقترح هذا البحث التوصيات العامة التالية المتعلقة بالمجتمع الدولي والعاملين في المجال الإنساني والمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية في جميع أنحاء سوريا:

• تشجيع آليات الاستجابة الشاملة بناءً على نموذج المبادرات المدنية المخصصة مثل لجان كورونا لتنسيق الاستجابة بين الجهات الحكومية والجهات الاجتماعية الأخرى وتقديم استجابة أكثر توحيداً تتجنب تفضيل بعض المناطق والسكان على حساب الآخرين.

• وضع خطط طوارئ استراتيجية إقليمية وعبر إقليمية لتصميم وتنفيذ الاستجابة للأزمات والطوارئ بسرعة وكفاءة، وتخصيص صندوق احتياطي لكوارث الطوارئ للمؤسسات الحكومية المركزية والمحلية.

• على الرغم من سنوات الصراع، لا يزال الناس ينظرون إلى الدولة السورية و/أو مؤسسات المعارضة التي تؤدي وظائف الدولة باعتبارها الجهات الفاعلة المسؤولة عن التخفيف من حالات الطوارئ. هناك حاجة ملحة لتوحيد إدارة الطوارئ في جميع أنحاء سوريا وبناء جسور مؤسسية بين المستويات المحلية للحكم، وخاصة في شمال غرب البلاد. يجب تعزيز دور المجالس المحلية والبلدية بالإضافة إلى قدرتها على مواجهة حالات الطوارئ بناءً على الخبرة المكتسبة خلال جائحة كورونا.

• تعزيز الاعتماد على الذات لدى المجتمعات الشعبية، لا سيما في درعا حيث لا يمكن للمجتمعات الشعبية الاعتماد على مؤسسات حكومية محايدة وقادرة ولا منظمات المجتمع المدني. ويمكن القيام بذلك من خلال تعزيز المهارات لاستغلال الأراضي الزراعية المهجورة وتطوير الصناعات المحلية واكتساب المعرفة "المحلية" حول الوباء من خلال توظيف طلاب الطب وتمويل مراكز البحوث الطبية. ويمكن أيضاً تشجيع الاعتماد على الذات من خلال تطوير الأدوات والمهارات التجارية والتعليمية الإلكترونية.

• فتح قنوات اتصال بين المؤسسات الحكومية المحلية والمجتمعات الشعبية لتعزيز الدعم المدني لتدابير السلامة وتفعيل نهج تشاركي للاستجابة للأزمات. إذ يجب أن يشمل النهج التشاركي في إدارة الطوارئ المواطنين في صنع القرار وفي مؤسسات الحكم المحلي مثل البلديات ومجالس المحافظات. وتلعب وسائل الإعلام الرسمية والمستقلة دوراً مهماً فيما يتعلق بنشر سياسة الطوارئ، لذلك يجب استخدامها كقنوات لتبرير وتوضيح سياسات الطوارئ التي تتبناها مؤسسات الحكومة المحلية والمركزية.

• إنشاء إطار قانوني لدعم ومراقبة تنفيذ تدابير الطوارئ التي تسنها المؤسسات الحكومية على المستويين المركزي والمحلي. حيث يجب أن تشرف قوات الشرطة التابعة للمؤسسات المحلية على التنفيذ وليس القوات العسكرية والاستخباراتية. ويجب أن يوفر هذا الإطار القانوني أيضاً الحماية والدعم للعاملين في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ.

المقدمة

يستند هذا التقرير على دراسة سابقة قامت بها الدكتورة جولين بوجوان في جامعة إدنبرة، بمساعدة زملائها - عبد الله الحافي وإياس غريز - حول تأثير جائحة كورونا على ديناميات السلام المحلية في شمال غرب سوريا، وتحديدًا محافظتي شمال حلب وإدلب اللتان خرجتا من سيطرة النظام السوري في عام 2013. جمعت هذه النتائج الأولية في موجز سياسات وتقرير تحت العنوان المشترك "جائحة كورونا: أداة للنزاع أم فرصة للسلام المحلي في شمال غرب سوريا؟" والذي نشره برنامج أبحاث التسويات السياسية (البرنامج السابق لبرنامج PeaceRep) في جامعة إدنبرة في تموز 2021.

وخلص التقرير إلى أن الوباء لم يعزز التوترات القائمة وديناميات الصراع، لكنه سلط الضوء على العديد من التحديات الهيكلية التي تواجه السلام الدائم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. فمن ناحية، ظلت العلاقات بين الحكومة السورية وجماعات المعارضة مستقرة إلى حد ما طوال الوباء، على الرغم من الانتهاكات المتكررة للنظام السوري والجيش الروسي لوقف إطلاق النار في إدلب. ومن ناحية أخرى، أثرت جائحة كورونا بالثقة السياسية في كل من الحكومة الوطنية ومؤسسات المعارضة، وسلطت الضوء على الحاجة إلى دمج جهود بناء السلام من أجل السلام المستدام في جميع استجابات الجائحة الطارئة للتخفيف من الآثار السلبية طويلة المدى للوباء، مثل تدهور الاقتصاد ونقص التعليم والفرص.

كما طور التقرير تحليلاً لكيفية عدم مقدرة مؤسسات حكم المعارضة في شمال غرب سوريا، على الرغم من تدابير التخفيف المبكرة والموقف الاستباقي، من تقديم بدائل حكم فعالة للنظام السوري خلال حالة الطوارئ الصحية لجائحة كورونا. إذ فشلت كل من الحكومة السورية المؤقتة (SIG) وحكومة الإنقاذ (SSG) في توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وضمان سوق المساعدات الدولية والحصول على الاستقلال عن الرعايا العسكريين والدوليين. وقد أعاق نظام الأسد محاولاتهم للتخفيف من الوباء، حيث أغلق النظام طرق المساعدات الدولية في محاولة للضغط على المعارضة بشكل أكبر.

وفي هذا السياق، عزز فيروس كورونا أنشطة المشاركة المجتمعية والحكومة من القاعدة إلى القمة حيث ظهر المجتمع المدني المحلي (LCS) في شمال غرب سوريا باعتباره وكيل حكم غير حكومي أكثر شرعية وشمولية وقائم على أسس غير حكومي مقارنة بحكومات المعارضة في شمال غرب البلاد. وبالنظر إلى النتائج التي قدمت في الدراسة الأولى فيما يتعلق بالبيانات المكشوفة وديناميات الحكم المحلي في سوريا، قرر فريق البحث توسيع الدراسة الأولية وتعميق تحليل إدارة الطوارئ في جميع أنحاء سوريا خلال جائحة كورونا من خلال توسيع نطاق البحث إلى محافظتي درعا والرقعة.

الحكم في سوريا قبل جائحة كورونا

عندما ضربت جائحة كورونا سوريا رسميًا في آذار 2020، كان لدى البلاد أدنى مؤشرات الحوكمة العالمية في منطقة الشرق الأوسط (انظر الجدول 1)، حيث سجلت أقل الدول مقارنة بالدول المجاورة في كل المؤشرات باستثناء فعالية الحكومة حيث كانت ادنى من اليمن (كوفمان وآخرون، 2010).

وبالإضافة إلى الأداء السيئ للحوكمة في عام 2019 وقبل أشهر من إنتشار فايروس كورونا في سوريا، سجلت الدولة أيضًا أدنى درجة في مؤشر الأمن الصحي العالمي (19.9) في منطقة الشرق الأوسط، حيث احتلت المرتبة 188 من أصل 195 دولة من حيث السلامة الصحية (مؤشر الأمن الصحي العالمي، 2019).^{*} وإلى جانب تدمير وتجزئة النظام الصحي، عانت البلاد أيضًا من نقص في القوى العاملة الصحية - يُعتقد أن 70٪ منها غادرت البلاد - مما ترك نظام الرعاية الصحية معطلًا ويعمل بحوالي 60٪ من طاقته (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2020).

* في الوقت الذي نُشر فيه التقرير في آذار 2022، انخفضت درجة مؤشر سوريا إلى 16.7 وكانت في المرتبة 192 من أصل 195 من حيث السلامة الصحية.

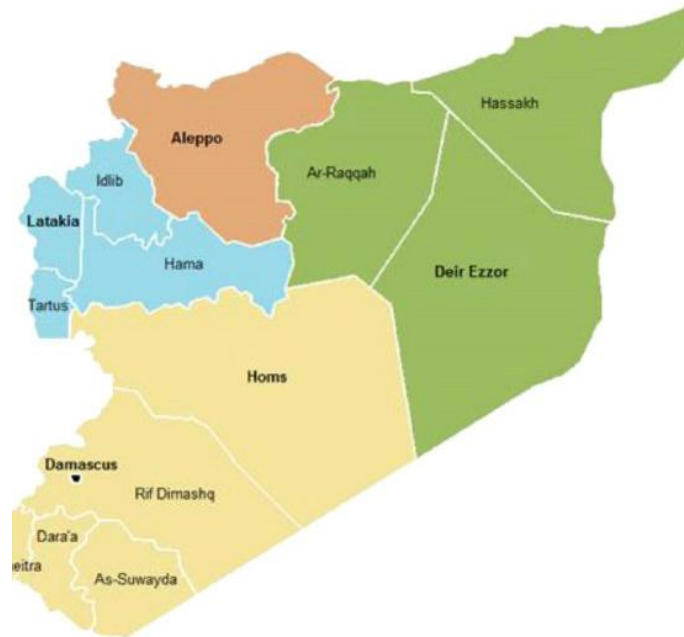
الحكم السوري المجزأ

أطلق مؤلفو التقرير، وبمساعدة ثمانية باحثين ميدانيين، مشروعًا جديدًا لدراسة أربع محافظات وأنظمة الحكم فيها: حلب ودرعا وإدلب والرققة، وذلك لتحقيق هدف التعمق في تحليل إدارة الطوارئ خلال جائحة كورونا. إذ تتنازع على هذه المحافظات الأربع عدة هيئات سياسية وجماعات عسكرية، ولا يخضع أي منها لسيطرة مؤسسة حكم واحدة. بينما تدعي الهيئات السياسية والجماعات المسلحة السيطرة الرسمية على هذه المناطق، فإن الحكم في سوريا، وخاصة في شمال وجنوب غرب البلاد، محلي ومشتت للغاية.

يركز التقرير في الشمال الغربي على مناطق محافظتي حلب وإدلب الخاضعة لسيطرة أنظمة المعارضة، الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السوري والجماعات المسلحة التابعة لهما، وهما الجيش الوطني الموالي لتركيا (وهو تحالف من الجيش السوري الحر) والفصائل السلفية الجهادية (هيئة تحرير الشام، وهو ائتلاف من الجماعات السلفية الجهادية التي تضم الفرع السابق للقاعدة في سوريا، جبهة النصرة). أما في محافظة الرقة، يدقق التقرير في الاستجابة الطارئة المقدمة في المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)، والمعروفة أيضًا باسم روجافا، وذراعها العسكري، وحدات حماية الشعب الكردية (YPG)، والتي تعتبرها الحكومتين التركية والسورية جماعة إرهابية. وأخيرًا، عادت درعا الواقعة في جنوب شرق سوريا رسميًا إلى سيطرة الحكومة السورية في 2018 لكنها لا تزال مقسمة فعليًا إلى مناطق نفوذ عسكري وتستضيف عددًا من الجماعات العسكرية المعارضة. وعلى هذا النحو، تعكس الحالات الأربع المختارة لهذه الدراسة تجزئة الأراضي السورية ونظام الحكم فيها، أو ما يفضل المؤلفون تسميته بـ"السوريات الأربعة" (انظر الخريطة 2).

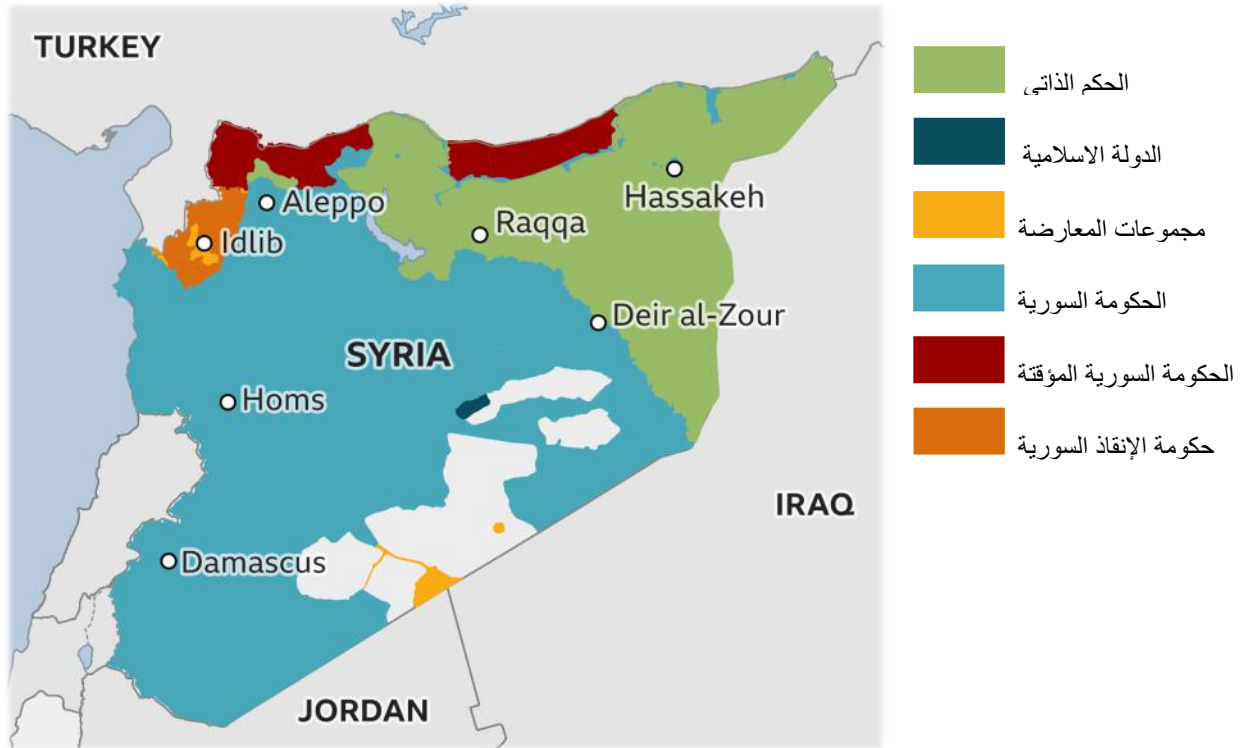
استمرت عملية تجزئة الأراضي السورية ونظام الحكم بسبب الصراع المستمر منذ عام 2011، وكان لذلك عواقب مباشرة على الاستجابة لجائحة كورونا. واللافت للنظر أنه تم التعامل مع الوباء من خلال سياسات مختلفة تم سنها على المستوى دون الوطني، مع تعاون ضئيل أو معدوم بين الهيئات الحكومية المعارضة وبين الحكومات المركزية وحكومات المعارضة. ومن ثم، فإن السؤال الرئيسي الذي حاولت هذه الدراسة معالجته هو: **كيف يتكيف كل نظام حوكمة مع حالة الطوارئ التي نتجت عن جائحة كورونا؟**

الخريطة 1: التقسيم الإداري لسوريا (المناطق والمحافظات)



المصدر: دووسي وآخرون، 2012

الخريطة (2): التجزئة الإقليمية ومجالات النفوذ العسكرية في سوريا (2021)



المصدر: استنادًا إلى جينس كونفليكت مونيتور، 2021

لقد ركز تقريرنا الأول على حالات حكومتي المعارضة في شمال غرب سوريا، وأظهر البحث فشل أنظمة الحكم "التقليدية" المعترف بها دوليًا والمعارضة في تقديم نفسها على أنها الفاعل الوحيد المسؤول عن الوباء. وهذا ما يطرح السؤال التالي: ما تأثير فشلهم على مشهد الحكم في منطقة سيطرتهم؟ لذلك، لا يركز البحث في هذا التقرير على المؤسسات الحكومية للدولة فحسب، بل يركز أيضًا على المصادر المحتملة لجهات الحكم غير الحكومية في جميع أنحاء سوريا، لا سيما المجتمع المدني، وعلى الجماعات العسكرية والقادة الاجتماعيين مثل ممثلي القبائل والديانات. وأخيرًا، يشكل هذا التقرير الثاني دراسة تجريبية لمزيد من البحث المتعمق في العلاقة بين كل من الجهات الفاعلة في الحكم عبر المحافظات الأربع قيد الدراسة.

ويهدف هذا البحث أيضًا إلى تقديم دراسة مقارنة حول تأثير جائحة كورونا بشكل عام، وكذلك على تطوير الأشكال المحلية غير الحكومية للجهات الفاعلة في الحكم - المجتمع المدني المحلي على وجه الخصوص - وعلاقتهم مع مؤسسات حكم الدولة. حيث يقدم النهج المقارن للبحث تقييمًا فيما إذا كانت الديناميات المدروسة هي نفسها أو مختلفة اعتمادًا على أنظمة الحكم والجهات الفاعلة التي كانت تتحكم في الاستجابة للوباء. وتعتبر المنهجية المقارنة أساسية في هذا البحث، حيث مكنت المؤلفين من تقديم تحقيقًا شاملاً يعترف بتجزئة الأراضي السورية وسكانها وأنظمة الحكم فيها. ومن خلال المجموعة الشاملة من البيانات التي يقدمها هذا التقرير، يتضح الأساس الذي تم فيه تبادل التجارب السورية أثناء الوباء.

ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الاستجابات الحكومية للوباء في كل نظام حكم بعد تسليط الضوء على وجهات النظر المحلية للتأثيرات الرئيسية لجائحة كورونا على محافظات حلب ودرعا وإدلب والرقعة. ثم ينظر في كيفية تطور المجتمع المدني المحلي على مدار الثمانية عشر شهرًا الماضية، مع إيلاء اهتمام خاص لمفهوم الاستقلال والتصورات الشعبية لإعادة بناء المجتمع المدني المحلي مقارنةً بمفهوم الحكومة. ويركز هذا التقرير أيضًا على دور الفاعلين المحتملين الآخرين غير الحكوميين - أي زعماء القبائل ورجال الدين والجماعات المسلحة - وعلاقتهم بمؤسسات الدولة، أو

مؤسسات المعارضة التي تؤدي أدوارًا حكومية في حالة شمال سوريا. ويقترح التقرير العديد من التوصيات والسبل لمزيد من البحث حول الطوارئ وحوكمة المعارضة.

المنهجية والبيانات الاجتماعية الديموغرافية

جمعت البيانات الواردة في هذا التقرير بين آذار 2021 وآب 2021 في محافظات حلب ودرعا وإدلب والرقعة. قدم ثمانية مساعدين باحثين العون للمؤلفين، بواقع اثنان لكل محافظة، لإجراء المقابلات وجمع البيانات الأولية. حيث تم إجراء ما مجموعه 159 مقابلة إما عبر الهاتف لتقليل المخاطر المرتبطة بجائحة كورونا (خاصة خلال فترات الحجر الصحي) أو شخصيًا عندما خففت الحكومات قيود الجائحة، حيث كان إجراء الدراسة أمن بهذه الطريقة.

استهدف فريق البحث أربع فئات من المستجيبين: أولاً، أعضاء المجتمع المدني الذين ينتمون رسميًا إلى حكومة أو يعملون معها بشكل غير رسمي أو غير رسمي. ثانياً، الممثلون الرسميون للحكومة على المستوى المركزي والمحلي والممثلون السياسيون. ثالثاً، المجتمعات الشعبية، أي الأفراد العاديين الذين ليسوا جزءاً من أي من الفئات الثلاث الأخرى قيد الدراسة. رابعاً، ممثلو المجتمع أو "وجهاء"، أي زعماء القبائل والقادة الدينيين. ولتحقيق ذلك، تكيف فريق البحث مع خصوصيات كل محافظة للتخفيف من تحديات الوصول إلى هذه المجموعات.

المجموع	القبيلة / الطائفة	الشعب	الحكومة	المجتمع المدني	
41	5	10	10	16	حلب
40	4	6	11	19	درعا
40	4	10	10	16	إدلب
38	4	11	10	13	الرقعة
159	17	36	41	65	المجموع

بُذلت جهود لتوفير عينة تمثيلية للمجتمع السوري من خلال تضمين 48.6% من النساء، وكذلك مجتمعات النازحين داخلياً والأقليات العرقية والدينية (أي الإيزيديين والمسيحيين). كان إشراك النساء في البحث من أكبر التحديات التي واجهت فريق البحث لأن عددًا كبيرًا من المشاركات المحتملات رفضن المشاركة في الدراسة خوفاً من الانتقام أو التخويف من الجماعات المسلحة والمسؤولين.

	رجال	نساء
حلب	28	13
درعا	25	15
إدلب	28	12
الرقعة	26	12
المجموع	107	52

وكان التحدي الرئيسي الآخر هو الوصول إلى مصادر موثوقة للمعلومات في المجموعات الأربع، باستثناء المجتمع المدني بسبب مشاركته في الاستجابة للوباء في جميع أنحاء سوريا. وأدت أسئلة الباحثين في مناسبات قليلة إلى إحراج الممثلين الرسميين للوزارات الرئيسية في مكافحة جائحة كورونا، لأنهم لم يتمكنوا من تقديم معلومات دقيقة حول الوباء وتطلبوا مساعدة موظفين أقل تأهيلاً للإجابة على الأسئلة. وعلى الرغم من معدلات استجابة المسؤولين الحكوميين، إلا في حالات نادرة فقط رفض المسؤولون المشاركة في البحث خوفاً من الكشف عن معلومات حول حكومتهم. وتمكن فريق البحث في درعا، التي تخضع فعلياً لسيطرة مختلطة من الحكومة السورية وقوات المعارضة، من إجراء مقابلات دون موافقة مسبقة من النظام السوري. وبالإضافة إلى ذلك، أبدى الممثلون الرسميون المرتبطون بالنظام في درعا استعداداً كبيراً للقاء باحثين ميدانيين والتحدث بحرية عن استجابة الحكومة السورية للوباء وكذلك علاقاتها مع المجتمع المدني والمجتمعات الشعبية.

أما في إدلب وحلب، كان هناك غياب نسبي للمؤسسات المركزية لحكومة الانقاذ السورية والحكومة السورية المؤقتة في الاستجابة للطوارئ لجائحة كورونا، مما دفع فريق البحث إلى تركيز جهوده على الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى والموظفين الجدد العاملين على المستوى المحلي والمشاركين بشكل مباشر في تنفيذ التدابير المتعلقة بجائحة كورونا. ولكن واجه فريق البحث أكبر التحديات في الرقة، حيث فرضت قوات سوريا الديمقراطية رقابة مشددة على أي نشاط داخل المحافظة، ومنحت الحكومة مقابلات لمنظمات مرخصة حصرياً وعدد قليل من الأفراد الرئيسيين. وبالتالي، كانت الشبكات الموجودة مسبقاً للباحثين الميدانيين بين المسؤولين الحكوميين ضرورية لإجراء البحث بنجاح في الرقة على وجه الخصوص وعبر سوريا بشكل عام، في حين أن هذه التحديات تفسر سبب قلة التفاصيل في هذا التقرير من الرقة مقارنة بالمحافظات الأخرى.

أما بالنسبة لقادة المجتمع، فقد أبرزت الردود الأولية على طلبات المقابلات النقص العام في الاهتمام ودورهم الأقل في التعامل مع تأثير جائحة كورونا، إلى جانب التصور السائد بأن الوباء مؤامرة وبالتالي غير موجود. سيتم تطوير هذه النقاط بشكل أكبر لاحقاً في هذا التقرير. وفي حين أن غيابهم عن الموثق يشكل نتائج مهمة وتم تضمينها في الدراسة، ومع ذلك، سعى فريق البحث للوصول إلى الزعماء القبليين والدينيين الذين يمكنهم تقديم منظور مختلف، أي آراء قادة المجتمع الذين تعاملوا مع الوباء على محمل الجد وتصرفوا وفقاً لذلك على المستوى الفردي أو الجماعي من أجل مواجهة الجائحة.

كانت المجتمعات الشعبية هي المجموعة الأكثر خوفاً وصعوبة الوصول بالنسبة للباحثين، وقام العديد منهم طوعاً بتقييد إجاباتهم من خلال تقديم روايات غامضة ووصفية لتصوراتهم وعلاقاتهم مع الجهات الحكومية والجماعات المسلحة. يعكس عدم دقة هذه الإجابات أيضاً النقص العام في الوعي الشعبي بشأن الاستجابة الرسمية لجائحة كورونا وغياب الحوار مع المؤسسات الحكومية، وبدرجة أقل، مع المجتمع المدني. لقد تم تحليل إجابات المجتمعات الشعبية والمجموعات الثلاث الأخرى المستهدفة (المجتمع المدني والممثلون السياسيون وقادة المجتمع) في ضوء المعرفة المحلية للمؤلفين بالسباق السوري لتقديم وصف دقيق لتأثير جائحة كورونا فيما يتعلق بالحكومة. كما مكن تقسيم الردود فريق البحث من تكوين صورة أشمل لتأثير الجائحة، بما في ذلك كيف ينظر إليه السوريون ولماذا.

تم إخفاء هوية جميع الاقتباسات الواردة في التقرير لحماية سلامة المشاركين ومساعدتهم على تحرير أصواتهم في بلد يفشل فيه جميع الفاعلين في الدولة والمعارضة في توفير مساحات آمنة للمواطنين لممارسة حرية التعبير التي يكفلها الدستور نظرياً. والأهم من ذلك، تم تغيير أسماء جميع المشاركين، كما تم إلغاء أسماء العديد من منظمات المجتمع المدني المحلي من النتائج.

ومن الجدير بالذكر مرة أخرى أن النتائج والآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المؤلفين وليست آراء الباحثين الميدانيين. حيث تبقى النتائج الواردة في هذا التقرير خاصة بالمحافظات التي أجريت فيها الدراسة ولا ينبغي تعميمها على بقية سوريا. وهذا ينطبق بشكل خاص فيما يتعلق برد النظام السوري، الذي اختلفت سياسته الخاصة بجائحة كورونا اختلافاً كبيراً وفقاً للمحافظة التي تم تنفيذها فيها وفقاً لتاريخ الولاء أو المعارضة للسكان الذين يعيشون في هذه المناطق.

التأثير الرئيسي لجائحة كورونا في سوريا: منظور محلي

في الوقت الذي عاش فيه السوريون عقداً من الحرب، أضافت جائحة كورونا وزناً أكبر إلى العبء النفسي لدى الأفراد والجماعات. وكانت المخاوف عالية بشكل خاص بالنسبة للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والنازحين الذين يعيشون داخل المخيمات في الشمال الغربي بسبب الاكتظاظ ونقص البنية التحتية والمياه وقواعد النظافة. وعزز الخوف من الإصابة بالفيروس في عموم سوريا انتشار الإشاعات والأخبار المغلوطة التي ساهمت في إحباط معنويات المصابين بفايروس كورونا.

وجهت اسئلة للمشاركين البالغ عددهم 159 في البحث حول التأثير الرئيسي لجائحة كورونا على حياتهم وحيوة مجتمعاتهم. لذلك، تقدم النتائج أدناه نظرة ثاقبة للتصورات المحلية حول العواقب الفردية والجماعية للوباء. حيث أوضح المشاركون ديناميات مماثلة عبر المحافظات، ولم يتم التمييز بين رؤاهم وفقاً للجغرافيا، وحيثما أعطوا ردوداً مختلفة، تم تسليط الضوء على الاختلافات المحلية في شكل أمثلة ملموسة من محافظات حلب ودرعا وإدلب والرقعة.

كان فريق البحث مهتماً بشكل خاص بتأثير جائحة كورونا على الاقتصاد والتعليم والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إذ تعتبر هذه القضايا الثلاث محركات قوية محتملة و/أو مؤشرات للصراع المحلي. وحدد الباحثون 12 مستجيباً لكل محافظة - اثنان لكل قضية بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية - ممن لديهم معرفة محددة بهذه القضايا. وبغض النظر عن هذه الاهتمامات البحثية الخاصة، ذكر المشاركون المجالات الاقتصادية والتعليمية بشكل عام عبر مختلف المناطق الجغرافية والهويات على أنها المجالات الأكثر تأثراً أثناء الجائحة.

الاقتصاد

أدت جائحة كورونا إلى تدهور الاقتصاد، كما يتضح من الارتفاع غير المنضبط في الأسعار بشكل عام والمستلزمات الغذائية والطبية بشكل خاص، مثل الكمادات ومعقمات الأيدي. ففي درعا على سبيل المثال، استنكر أحد متطوعي الهلال الأحمر ارتفاع الأسعار قائلاً: "كان قناع الوجه حوالي 5 ليرات سورية قبل وصول الفيروس إلى سوريا، أما اليوم [تموز 2021] فإن سعره 500 ليرة سورية وعبوة المعقمات وصلت إلى 10000 ليرة سورية [أكثر من 15 جنيهاً استرلينياً]".

وجاء ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب وانخفاض العرض بسبب إغلاق الحدود الدولية وانقطاع الواردات إلى سوريا. وفي محافظة حلب، أوضح تاجر كان يتمحور نشاطه حول استيراد القهوة قبل انتشار الوباء بأنه "في بداية الوباء، تم إغلاق الحدود مع تركيا وانخفضت التجارة. وعند إعادة فتح الحدود، زادت رسوم الشحن والنقل الدولي مما انعكس على أسعار البضائع. ومن هنا فقد شهدنا عدة موجات من ارتفاع الأسعار بالمحافظة". وكرر موظف في إدلب يعمل في إحدى منظمات المجتمع المدني الرائدة نفس الرواية، حيث أشار إلى ارتفاع تكاليف النقل من الصين.

تعد الصين أيضاً السوق الرئيسي للبضائع التي يتم ردها إلى شمال سوريا عبر تركيا. حيث يجلب التجار هذه البضائع عبر المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية التي تديرها سلطات سياسية وعسكرية مختلفة بموجب أنظمة مختلفة. وأخيراً، كان من الصعب تمرير السلع الزراعية التي يتم إنتاجها عادةً في الشمال الغربي وتصديرها إلى تركيا وروجافا عبر الطرق القانونية عندما تم إغلاق المعابر الحدودية لوقف انتشار الفيروس. حيث أغرقت هذه البضائع الأسواق المحلية في حلب وإدلب ما أدى إلى انخفاض أسعارها وخسارة مالية كبيرة للمزارعين.

لقد سبقت المخاوف من ارتفاع الأسعار جائحة كورونا، حيث انخفضت قيمة الليرة السورية بشكل كبير على مدى عقد من الصراع وتسارع تخفيض قيمتها مؤخراً بسبب الأزمة الاقتصادية في لبنان وإنفاذ قانون قيصر (شوكر، 2021). وقد فقدت الليرة السورية خلال العامين الماضيين (أيلول 2019 - أيلول 2021) حوالي 750٪ من قيمتها (المرجع نفسه).

وأثر انهيار العملة السورية على جميع المحافظات بغض النظر عن نظام الحكم. ومع ذلك، كان لها تأثير أقوى في حلب بسبب التجارة المهمة بين المحافظة وتركيا واستخدام الليرة التركية كعملة مشتركة وغياب سعر صرف ثابت.

"احتكر بعض التجار طرق التهريب والتجارة بين مناطق النظام ومحافظة إدلب بالتنسيق مع أصحاب النفوذ في سلطة الأمر الواقع خلال فترة الحصار. وتمكن هؤلاء التجار من فرض أنفسهم كمصادر وحيدة للتوريد للمؤسسات والشركات العامة، وبالتالي التحكم في الأسعار والكميات".

وبالإضافة إلى الاقتصاد السوري المنكمش، شجب العديد من المشاركين من مختلف الفئات دور التجار الذين باعتقادهم كانوا مسؤولون عن ارتفاع الأسعار خلال الوباء. اتهم تجار لم يتم الكشف عن أسمائهم باحتكار الإمدادات الطبية مثل الففازات والمعقمات والتحكم في الأسعار بطرق غير منظمة بمساعدة موظفين إداريين فاسدين داخل مؤسسات الحكومة المحلية. وأكد هذا التواطؤ عضو في غرفة تجارة إدلب، الذي اشترط عدم الكشف عن هويته، حيث قال أنه "احتكر بعض التجار طرق التهريب والتجارة بين مناطق سيطرة النظام ومحافظة إدلب بالتنسيق مع أصحاب النفوذ في سلطة الأمر الواقع [الإنقاذ السوري. الحكومة] أثناء حظر التجول. تمكن هؤلاء التجار من فرض أنفسهم كمصادر وحيدة للتوريد للمؤسسات والشركات العامة، وبالتالي التحكم في الأسعار والكميات". أن فساد المؤسسات الحكومية حال دون اتخاذ إجراءات عقابية على الرغم من أن ممثلي الحكومة المحلية في جميع المحافظات كفلوا مواجهة التجار والشركات المحتكرة لملاحقتهم قانونياً وإلغاء اعتمادهم.

وبالإضافة إلى الديناميات الداخلية، أشار المشاركون في محافظتي حلب ودرعا إلى انخفاض التدفق النقدي المرسل من قبل الأقارب في الخارج خلال الأشهر الأولى من الوباء، حيث إن المغتربون السوريون هم الممولين الرئيسيين للاقتصاد السوري المحلي. كان فيروس كورونا ينتشر في جميع أنحاء العالم بين كانون الثاني وشباط 2020، مما تسبب في اضطراب هائل وإجبار الغالبية العظمى من السكان العاملين في جميع أنحاء العالم على مقاطعة أنشطتها المهنية. وفي الوقت نفسه، "لا يعتمد العديد من سكان المدينة [اعزاز. في محافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة] على دعم المجتمع الدولي فحسب، بل يعتمدون أيضاً على التحويلات النقدية من أفراد الأسرة الذين يعيشون ويعملون في الخارج".

تنطبق حالة اعتماد المواطنين على الجالية السورية في الخارج على البلد بأكمله خارج الأراضي التي تسيطر عليها الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة. حيث تفاقم الضعف الاقتصادي المتراكم الناتج عن تدني التدفقات النقدية إلى سوريا بسبب تغير سياسات الطوارئ للمنظمات الإنسانية أثناء الوباء، كما أوضح عضو في منظمة مجتمع مدني في إدلب، أنه "في الفترة الأخيرة، استبدلت المنظمات الدولية سلال الإغاثة التي كانت توزع من قبل بمواد النظافة لمساعدة الناس على مواجهة الوباء. لكن هذا لم يؤد إلا إلى زيادة الأثر الاقتصادي للفايروس، لا سيما في مخيمات [النازحين] حيث يعتمد السكان على سلة الإغاثة التي يتلقونها شهرياً". بمعنى آخر، في حين أن منتجات النظافة ضرورية لمحاربة الفيروس وحماية الناس، فهي لا تحل محل المنتجات الحيوية الأخرى، مثل الطعام، كما أنها لا تزيد من قدرة السوريين الذين ليس لديهم مصدر دخل لإطعام أسرهم.

إن ركود الاقتصاد السوري يُعزى أيضاً إلى انخفاض الاستهلاك خلال فترات الحظر وضعف القوة الشرائية الناتجة عن توقف العمل وبرنامج المساعدات النقدية الدولية والتحويلات الدولية. ففي محافظة الرقة على سبيل المثال، في حين أن فايروس كورونا لم يصل إلى شمال شرق سوريا في آذار 2020، إلا أنه قد تسبب بالفعل في تعليق توزيع قسائم الطعام إلى 3283 أسرة، بالإضافة إلى تبادل النقود مقابل العمل ومقابل الأنشطة الغذائية في مدينة الرقة (متمتد شمال شرق سوريا، 2020).

"أثر وباء كورونا وفترات الحظر بشكل خاص على الطبقة العاملة، التي تعتمد في قوتها على الجهد البدني، والذين من الضروري خروجهم من منازلهم لكسب لقمة العيش".

كان التأثير الاقتصادي الرئيسي للوباء في المحافظات الأربعة قيد الدراسة قوياً بشكل خاص على الأسر الأكثر فقراً، أي الطبقة العاملة بشكل عام وعمال المياومة بشكل خاص (العرب، 2020). وقال أحد سكان مدينة إدلب للمؤلفين، أن "وباء كورونا وفترات الحظر طالت بشكل خاص الطبقة العاملة، التي تعتمد قوتها على الجهد البدني، والتي من الضروري خروجها من المنزل لكسب لقمة العيش". وكان ارتفاع معدلات البطالة أحد أكثر الآثار للجائحة التي تم الاستشهاد بها في جميع المحافظات وبين فئات المشاركين. وأدى يأس الشرائح الأفقر من السكان السوريين إلى تأمين لقمة العيش أثناء الوباء إلى زيادة ممارسات الاستغلال من عدد من المصانع، وإلى أمر أكثر إثارة للقلق، وهو تشغيل الأطفال بأجور زهيدة، خاصة في شمال سوريا، حيث أدى انتشار فايروس كورونا إلى مضاعفة عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس (أنقذوا الأطفال، 2020).

أدى التأثير الاقتصادي للوباء إلى توترات مباشرة اجتماعية ونقل صراعات من المنازل إلى ساحات الأسواق. حيث ازدادت النزاعات في جميع أنحاء سوريا بين السكان النازحين والمقيمين لأن النازحين قد تلقوا مزيداً من الاهتمام والمساعدة ولكن أيضاً بسبب نقص الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. وروى مزارع نزح إلى درعا من دمشق أنه "خلال فترة الحجر أصبت بفايروس كورونا، مما أجبرني على العزلة لفترة حتى تعافيت. عندما تمكنت أخيراً من مغادرة منزلي، قمت بزيارة قطعة الأرض التي أمتلكها وحيث أزرع المحاصيل. وهناك، وجدت أن البدو أحضروا قطع أغنامهم الذي أكل جزءاً كبيراً من محصولي". وفي حالات أخرى، أدى عدم قدرة أصحاب المتاجر والمستأجرين من القطاع الخاص على دفع إيجاراتهم إلى أصحاب العقارات إلى خلق توترات، وإن كانت بسيطة نسبياً. وعلاوة على ذلك، زعم بعض المستجيبين أن الوباء عزز الصراعات الاجتماعية لأنه وسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يمكن للأسر الأكثر ثراءً تحمل تكاليف العلاج الطبي في البلدان المجاورة وشراء المنتجات الصحية الأساسية، على عكس الأسر الفقيرة.

وأدى تدهور الاقتصاد أثناء الوباء إلى تساؤل العديد من المستجيبين حول التأثير طويل الأمد لجائحة كورونا على البلاد. حيث عبر مستشار نفسي يعمل في منظمة غير حكومية محلية في الرقة عن هذا القلق قائلاً، "إن الفقر سيخلق جيلاً لا يؤمن بالتعايش السلمي وحرية الفكر والمعتقدات، الأمر الذي قد يؤدي إلى صراع لا نهاية له". ورددت مخاوفه مديرة دار نسائية تابعة للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، حيث قالت "إن ولادة جيل يعاني من الجهل والفقر تخلق المناخ المناسب لجميع أنواع النزاعات الطائفية والأيدولوجية والدينية. بالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التنمية التي تتعامل مع الجهل والفقر قد أوقفت بسبب الوباء".

"إن الفقر سيخلق جيلاً لا يؤمن بالتعايش السلمي وحرية الفكر والمعتقدات، الأمر الذي قد يؤدي إلى صراع لا نهاية له".

وبالإضافة إلى التوترات الاجتماعية، أدى تزايد الفقر الذي عززه فايروس كورونا إلى مزيد من التدهور في الوضع الأمني العام، مع تزايد عدد المتسولين والسرقات وحالات الاختطاف في جميع أنحاء سوريا ووصول حالات الاختفاء إلى ذروتها في درعا ومحافظات السويداء المجاورة لها (مارديني، 2020؛ الشرق الأوسط، 2021). ويبدو أن الوضع الأمني قد تأثر بشكل خاص في محافظة درعا، وربما بسبب طبيعة المنطقة المتنازع عليها بشدة. حيث قال أحد العاملين في مكتب محافظة درعا للمؤلفين أن "فايروس كورونا أدى إلى توسع نطاق الميليشيات والإرهابيين والجهات المسلحة التي عملت على ملء فراغ الحكم الذي خلفته الحكومة السورية، حيث يقدمون خدمات للمجتمعات المحلية. كانت هذه الأزمة فرصة لهؤلاء الفاعلين المعارضين لتعزيز سمعتهم وترسيخ مواقفهم".

التعليم

أشير الى التعليم على أنه ثاني أكثر القطاعات تضرراً خلال الوباء في المحافظات الأربع قيد الدراسة، لا سيما في شمال غرب سوريا حيث تم استهداف الهجوم العسكري السوري الروسي المرافق التعليمية في إدلب في نيسان 2019. وفي المناطق الريفية والقرى التي كانت تحت سيطرة المعارضة في درعا قبل 2018، اتهم العديد من المشاركين الحكومة السورية بأنها غائبة أو غير فعالة، وأنها فشلت في تعقيم أو إعادة تأهيل المدارس المحتاجة، وبالتالي منع عودة الأطفال إلى الفصول الدراسية. وتسبب نقص الإجراءات الحكومية هذه الى استياء شعبي كبير وعزز التوترات بين السكان على المستوى الشعبي والحكومة السورية.

بينما واجهت جميع أنظمة الحوكمة قيد الدراسة التأثير المماثل لجائحة كورونا على قطاع التعليم، اتبعت كل حكومة من الحكومات الأربع مناهج مختلفة قليلاً للتعامل مع التحدي، على الرغم من أنهم اتخذوا قراراً بإغلاق المدارس والجامعات لفترات زمنية مختلفة ونقل الفصول الدراسية عبر الإنترنت. ومع ذلك، وكما صرح عدد من المشاركين، فإن التعليم عن بعد كان له تأثير سلبي على قدرة الطلاب على الالتزام بتعليمهم، وذلك بسبب عدم الإلمام بأساليب الإنترنت وسوء تغطية الإنترنت في سوريا ونقص الأجهزة المحمولة الخاصة بالتعليم لكل طالب، وخاصة الأفقر منهم. وأوضح مدرس في مدرسة خاصة في الرقة أنه "اعتمدت دول أخرى على التعليم عبر الإنترنت، لكن نفتقر في بلدنا إلى وسائل الاتصال والتغطية عبر الإنترنت لتطبيق التعليم عن بعد". وخشي أن الوضع سيؤدي الى فقدان عام دراسي خلال الوباء، الذي ضاعف من تأثير عقد من الصراع، وسيؤدي "إلى انتشار الجهل والفساد لجيل كامل".

"اعتمدت دول أخرى على التعليم عبر الإنترنت، لكن نفتقر في بلدنا إلى وسائل الاتصال والتغطية عبر الإنترنت لتطبيق التعليم عن بعد".

وبالمثل، أشار مدير التعليم العالي في مجلس عفرين المحلي في محافظة حلب إلى نتائج استبيان أجرته مؤسسته مع الطلاب حول تجربة التعليم عن بعد، والذي وجد أن "ما يقرب من نصف الطلاب في عفرين غير ملتزمين بالتعليم عن بعد ويعتقدون أن الدروس الإلكترونية لا يمكن أن تحل محل الدروس الوجيهة. وأظهرت إجاباتهم أن المعلمين بحاجة إلى تطوير قدراتهم في مجال التعليم عن بعد، وأن الطلاب لا يمتلكون المهارات التقنية للعمل مع البرامج التعليمية عبر الإنترنت".

ولمواجهة تحديات تقديم المناهج التقليدية وانخفاض المستويات التعليمية للطلاب خلال جائحة كورونا، اتخذت مديرية التربية والتعليم في المجالس المحلية، بالتنسيق مع الإداريين الأتراك، قراراً بترقية جميع أطفال المدارس إلى الصف التالي دون إجراء امتحانات عبر محافظة حلب التي تسيطر عليها المعارضة. تعرض هذا القرار، الذي تم اتخاذه فقط في حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة، لانتقادات شديدة من قبل المعلمين وأولياء الأمور على حد سواء، حيث استثمرت العديد من العائلات مبالغ كبيرة لتعويض عدم وجود منصة تعليمية مناسبة من أجل سد الفجوات التعليمية لأطفالهم. وقام البعض بتعيين مدرسين خاصين بينما اختار البعض الآخر تسجيل أطفالهم في مدارس خاصة غير تابعة لأية مؤسسات حكومية والتي ظلت مفتوحة خلال الوباء. وفي درعا على سبيل المثال، طُلب من أولياء الأمور دفع ما متوسطه 25 ألف ليرة سورية (حوالي 10 دولارات أمريكية) للساعة، مما زاد العبء الاقتصادي على الأسر أثناء الجائحة: "تسبب إغلاق المدارس أثناء فترات الحظر في تفاوت بين الطلاب حسب الحالة المادية لأسرهم. لم تتمكن بعض العائلات من تسجيل أطفالها في الدورات والدروس الخصوصية، وكان البعض يطالب بدفع المبلغ على أقساط".

"تسبب إغلاق المدارس أثناء فترات الحظر في تفاوت بين الطلاب حسب الحالة المادية لأسرهم".

أشار باحث في مركز دراسات تربوية في محافظة حلب إلى أن قرار الحكومة المؤقتة لإيقاف التعليم أدى إلى زيادة دور المدارس الخاصة التسع في مناطق سيطرة المعارضة في حلب. حيث ظلت هذه المدارس مفتوحة طوال الوباء ولكنها قللت من عدد ساعات التدريس والطلاب في الفصول الدراسية.

لقد كان للأثر الاقتصادي للجائحة تأثير مباشر على المجال التعليمي. حيث تُظهر الردود أن العديد من الطلاب - معظمهم من الجامعات - أُجبروا على ترك التعليم للعمل ومساعدة أسرهم في تأمين لقمة العيش. ومع ذلك، فإن ظروف سوق العمل المتدنية التي اتسمت بالافتقار العام للفرص وارتفاع معدلات البطالة أعاقت جهودهم. وقال باحث في مديرية التربية والتعليم في الطارية للمؤلفين إن العديد من الطلاب في إدلب تركوا الجامعة بحثًا عن عمل، لكنهم بعد ذلك التحقوا بالفصائل العسكرية وتزايدت انشطتهم غير القانونية. ويسلط هذا المثال الأخير الضوء على العلاقة المعززة بين جائحة كورونا وتأثيره على ديناميات الصراع في سوريا.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

يصعب تقييم تأثير جائحة كورونا على النساء على الرغم من وجود العديد من التقارير التي قدمت روايات مشتركة للأدلة على الحياة القاسية للنساء في الشرق الأوسط أثناء الوباء (فيلبس، 2020؛ روشي، 2021؛ الأمم المتحدة، 2021). ففي سوريا، فرض المجتمع الذكوري السائد وعقد من الصراع ثقافة الصمت على النساء ضحايا العنف. كما ذكرت مؤسسة منظمة غير حكومية محلية متخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي في حلب أن "معظم النساء اللواتي يتعرضن للعنف بشكل عام في المجتمع لا يلجأن إلى مراكز الدعم والحماية النفسية". وأضافت أن الوباء جعل النساء أكثر عرضة للخطر، حيث أن "بعض النساء يخشين حدوث توتر في الأسرة إذا تم فرض الحجر الصحي، وبالفعل استقبلنا العديد من حالات النساء اللاتي تعرضن للعنف من أزواجهن خلال جائحة كورونا".

يبدو أن الوباء قد أدى إلى توترات متصاعدة في الدائرة المباشرة للأسرة بعد تعليق أنشطة العمل والمدارس. حيث تعرضت النساء العاملات بشكل خاص للضغوط الناتجة عن هذه التغييرات لأنهن بحاجة الآن إلى إدارة كل من العمل عبر الإنترنت والتعليم عن بعد لأطفالهن أثناء القيام بعملهن المنزلي. لقد أبرز البحث الذي أجري في أربع محافظات سورية تزايد الخلافات الأسرية بين الرجال والنساء بسبب زيادة تواجد الرجال داخل المنزل بعد انقطاع أو فقدان نشاطهم المهني. فلم تستهدف حالات العنف المنزلي على أيدي أفراد الأسرة الذكور الزوجات فحسب، بل استهدفت أيضًا الأطفال والفتيات.

"أدى الوباء إلى تعليق عملنا في المركز ولم نتمكن من استقبال أي ضحية في مقرنا لفترة طويلة من الزمن. أصبح نشاطنا مقصوراً على متابعة الحالات الموجودة عبر الإنترنت بينما تم إعادة توجيه مهامنا نحو الوعي الصحي وتوزيع السلال الصحية".

وكما يعتقد موظفي مراكز حماية المرأة والمنظمات غير الحكومية ممن تم مقابلتهم أثناء الدراسة، فإن هذه الزيادة في العنف قد نشأت من الضغط النفسي الذي صاحب الوباء وعواقبه على الوضع الاقتصادي للأسر، وأيضًا نشأ من تراجع دور منظمات الحماية خلال فترة الإغلاق الكامل. حيث قال متطوع يعمل في جمعية خيرية مسيحية أرثوذكسية في درعا حول حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي أنه "أدى الوباء إلى تعليق عملنا في المركز ولم نتمكن من استقبال أي ضحية في مقرنا لفترة طويلة من الزمن. أصبح نشاطنا مقصوراً على متابعة الحالات الموجودة عبر الإنترنت بينما تم إعادة توجيه مهامنا نحو الوعي الصحي وتوزيع السلال الصحية". ربما كان غياب الحماية المؤسسية والاجتماعية للمرأة أكثر لفتًا للانتباه في درعا، حيث لا تزال العادات القبلية وطابع المجتمع الأبوي سائد بشكل خاص مقارنة بالمحافظات السورية الأخرى.

كما أشار العديد من المشاركين إلى ارتفاع معدلات الطلاق خلال فترة الحظر. حيث عبرت إحدى الموظفات العاملات في مركز إبداع المرأة التابع لإحدى أبرز المنظمات غير الحكومية المحلية في شمال غرب سوريا ما يلي: "أدى فايروس كورونا إلى تشتت بعض العائلات، وبشكل عام، رأينا ارتفاع معدل حالات الطلاق أثناء الوباء". وفي السياق ذاته، قدّر مستشار وزير الأوقاف في الحكومة السورية، في برنامج إذاعي، أن فترة حظر التجوال أدت إلى زيادة حالات الطلاق بمقدار خمسة أضعاف في عموم سوريا. وهذا الرقم هو محل نقاش ولا توجد إحصائيات رسمية تؤكد أن الجائحة سبب مباشر لتشتت الأسر في سوريا (العرب، 2020؛ جومي، 2020). ومع ذلك، فإن تكرار الموضوع في وسائل الإعلام والمقابلات التي أجريت لغايات هذا البحث توضح أن ارتفاع معدل الطلاق المبلغ عنه كان ولا يزال مصدر قلق رئيسي ناتج عن الوباء.

"لقد كلفت الحرب حياة العديد من النساء اللواتي ليس لديهن معيل وأصبحن ضعيفات جدا خلال جائحة كورونا بسبب يأسهن من تأمين لقمة العيش لإطعام أطفالهن، مما دفعهم لقبول الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة".

كما لوحظ ضعف المرأة خلال جائحة كورونا في مكان العمل، كما أوضحت إحدى الناشطات التي تطوعت مع جمعية خيرية مسيحية أرثوذكسية في درعا أثناء الوباء، حيث قالت أنه "لقد كلفت الحرب حياة العديد من النساء اللواتي ليس لديهن معيل وأصبحن ضعيفات جدا خلال جائحة كورونا بسبب يأسهن من تأمين لقمة العيش لإطعام أطفالهن، مما دفعهم لقبول الأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة". أكد المزيد من المشاركين في جميع أنحاء المحافظات الأربع قيد الدراسة الضعف الشديد للأرامل، اللاتي أبلغت العديد من المصادر أنهن أول شريحة سكانية تلجأ إلى التسول لإعالة أنفسهن وأسرهن أثناء الوباء.

الثقة

تُظهر البيانات هنا أن الوباء لم يتسبب في فقدان كبير للثقة في المؤسسات الحكومية وصناع القرار، ولكنه أكد على ضعف قدراتهم وضعفهم المحدودة في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي كان صحيحاً عبر أنظمة الحوكمة الموجودة حالياً. قال ناشط إعلامي في حلب أنه "أظهر الوباء أن مؤسسات المعارضة في محافظة حلب أضعف مما تزعم. فلقد رأينا خلال الوباء عدم قدرة السلطات على التعامل مع حالة الطوارئ ولكننا شهدنا أيضاً عدم شفافتها في عدد حالات كورونا وكذلك اتهام السلطات الصحية بتزوير عدد الوفيات المرتبطة بكورونا في المستشفيات". وفي شمال غرب سوريا، يُعزى نقص قدرة النظام الصحي بشكل أساسي إلى حملات القصف المكثفة التي شنتها القوات الجوية السورية والروسية، والتي استهدفت منشآت صحية في أنحاء إدلب (هيومن رايتس ووتش، 2020 ب). كما أوضح طبيب أن "المستشفيات في المناطق المحررة بإمكانياتها المتواضعة كانت مجهزة لاستقبال جرحى المعارك أو القصف المتعلق بالنزاع". لذلك، فهم غير مجهزين لمواجهة جائحة مثل كورونا. وكان هذا تحدياً كبيراً عندما حاولنا التخطيط لخطة استجابة للوباء ... وما زالت كذلك".

"بالطبع تغيرت علاقتنا مع المؤسسات الحكومية لأننا كنا نأمل في مزيد من الاهتمام والرعاية، لكننا لم نحصل حتى على الحد الأدنى من المساعدة لتجاوز هذه الأزمة".

سلط البحث الضوء على أن الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا والحكومة السورية قد عانوا من فقدان الشرعية والثقة أكثر من حكومة الانقاذ السورية والحكومة السورية المؤقتة. ذكرت امرأة في الرقة، وهي بالأصل من دير الزور أنه

"بالطبع تغيرت علاقتنا مع المؤسسات الحكومية لأننا كنا نأمل في مزيد من الاهتمام والرعاية، لكننا لم نحصل حتى على الحد الأدنى من المساعدة لتجاوز هذه الأزمة." وأكد على رأيها عامل يومية في الرقة قائلاً أنه "خلال الجائحة، لم يتلق الكثير من الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر أي مساعدة؛ ولا يوجد طاقم طبي ماهر بما يكفي لرعاية المرضى. حتى في مجال التعليم، يكون العديد من الأطفال في سن المراهقة ولا يمكنهم القراءة والكتابة". وأضاف قائلاً أنه "لم يكن هناك من نعتمد عليه في مكاننا. بصراحة، أعتقد أن هناك نقصاً في الاهتمام (بمساعدة القواعد الشعبية)".

تم جمع روايات مماثلة في درعا حيث اشتبهت مراكز كورونا بإصدار نتائج اختبارات وشهادات تطعيم مزيفة وتقديم علاجات مميزة للمرضى. يتذكر مزارع نازح في محافظة درعا مثلاً معبراً، حيث قال، "كان لأحد أقاربي صراع مع طاقم التمريض في المركز الصحي في درعا لأنهم رفضوا رعاية والدته التي كانت تعاني من كورونا. قالوا إنهم لا يملكون الوسائل اللازمة لمعالجتها. لولا تبرعات السكان المحليين للمستشفى الأصغر [مجهول الاسم] الذي تمكن من توفير الأكسجين للمرضى، لكان الكثير من الناس قد ماتوا مثل والدة قريبي".

اختلفت روايات المسؤولين الحكوميين في المحافظات الأربع اختلافاً كبيراً عن تلك التي قدمتها المستويات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. كان هذا هو الحال بشكل خاص في درعا، حيث صرح العديد من الممثلين الرسميين والعاملين في مؤسسات الدولة بأن الوباء كان فرصة لسد الفجوة التي أحدثها الصراع بين الدولة ومواطنيها. ووفقاً لهؤلاء المسؤولين، كانت كفاءة المؤسسات في تقديم الخدمات في خضم الوباء واستمرار العمل عبر المنصات عبر الإنترنت من الأسباب الرئيسية للثقة المعززة التي منحها لهم الأفراد على المستوى الشعبي.

ومع ذلك، وبينما أظهر بعض الممثلين الرسميين الثقة في شرعيتهم، فقد أقرروا أيضاً بالاستياء العام من أداء الحكومة. وفي درعا، أعرب موظف في الغرفة التجارية عن أسفه قائلاً: "اتهم مواطنون الحكومة [السورية] باستغلال الأزمة دون أن يدركوا أن الحكومة تبتذل كل ما في وسعها لتأمين العلاج واللقاحات للجميع". وإن الاعتقاد العام بأن الفيروس كان اختراعاً لخدمة النخبة السياسية قد انتشر بشكل كبير في جميع أنحاء سوريا وكان تعبيراً آخر عن عدم الثقة في مؤسسات الحكم، سواء التابعة للدولة السورية أو المعارضة. ولجأ السكان على المستوى الشعبي إلى وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على المعلومات نتيجة لانعدام ثقة السوريين تجاه وسائل الإعلام الرسمية التابعة للحكومات، وقد حل هذا محل جميع القنوات المحلية الرسمية الأخرى كمصدر رئيسي للمعلومات حول جائحة كورونا.

"لقد أثبتت كورونا أن المشكلات قائمة وأن الانقسام حقيقي بين المجتمعات الريفية والحضرية والشتات والمجتمع المقيم والأغلبية والأقلية، وخاصة عندما نتحدث عن التوزيع العادل للخدمات".

وأخيراً، وعلى الرغم من الروايات حول المزيد من التماسك الاجتماعي كإجراء مخفف لمواجهة الوباء، عززت جائحة كورونا انعدام الثقة الاجتماعي إلى حد ما. وهذا هو الحال بشكل خاص في الشمال الغربي حيث يفوق عدد النازحين السوريين المجتمعات المضيفة. وفي هذا الصدد، يمكن وصف الشمال الغربي بأنه شكل "مصغر لسوريا". وفي محافظة حلب، على سبيل المثال، انتشرت شائعات حول حقيقة أن الطاقم الطبي المقيم في تركيا والعامل في شمال سوريا ينشر الفيروس، وبالتالي يجب منعه من دخول سوريا دون اختبار سلبي. يتألف السكان في محافظة حلب من حوالي 70٪ من السكان النازحين، وهذا ما لخصه رجل دين أزيدي حول التأثير الاجتماعي المعتم للوباء بقوله أنه "لقد أثبتت كورونا أن المشكلات قائمة وأن الانقسام حقيقي بين المجتمعات الريفية والحضرية والشتات والمجتمع المقيم والأغلبية والأقلية، وخاصة عندما نتحدث عن التوزيع العادل للخدمات". فخلال هذه الفترة، تم إطلاق مبادرات تعزز أو تهدف إلى زيادة التماسك الاجتماعي من قبل جهات فاعلة مختلفة في المحافظات الأربع قيد الدراسة. ففي الشمال الغربي، كان المجتمع المدني "الاحترافي" نشطاً للغاية ليس فقط في دعم الفئات الأكثر ضعفاً في مواجهة جائحة كورونا ولكن أيضاً في التخفيف من النزاعات المحتملة التي تنشأ بين المجتمعات. ونتيجة لذلك، زادت الثقة في المجتمع المدني المحلي في سوريا بشكل كبير خلال الوباء، بينما ظلت الثقة داخل المجموعة دون تغيير.

وفي الرقة، سمحت السيطرة القوية للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على الشؤون المحلية ومستوى اللامركزية في سلطة الحكم الذاتي للمواطنين كجزء من المؤسسات السياسية المحلية - الكوميونات - أن يكون لها دور رئيسي في تحديد الأفراد أو العائلات الضعيفة المحتاجة إلى الدعم. بينما انتقد المشاركون على المستوى الشعبي عدم الاهتمام "من الأعلى" - سواء من حيث المؤسسات السياسية أو منظمات المجتمع المدني، حيث أظهر هؤلاء المشاركون أيضًا زيادة نسبية في الثقة الأخرى وأهمية الروابط الاجتماعية القوية للتغلب على حالات الطوارئ. وربما تم تعزيز التماسك الاجتماعي في محافظة درعا، لا سيما في المناطق التي عادت فقط تحت السيطرة الرسمية للحكومة السورية بعد 2018.

دفع غياب هياكل الدولة القوية ونظام الدفاع المدني المستقل عن الدولة السورية في هذه البلدات والقرى القادة الاجتماعيين إلى إطلاق مبادرات عفوية وغير منسقة تهدف إلى التخفيف من تأثير الوباء على المستوى المحلي، ولكن لا تقتصر زيادة الثقة الاجتماعية على حساب الحكومة السورية على مناطق المعارضة السابقة. ونظرًا لأن الحكومة السورية استغلت الوباء واستخدمته كأداة للسيطرة الاجتماعية (نقطة تم تطويرها لاحقًا في هذا التقرير)، فقد شلت أيضًا الاستجابة الوطنية لجائحة كورونا وألحقت الضرر بثقة المجتمعات والمواطنين الموالين لبشار الأسد.

التأثير الإيجابي لجائحة كورونا

على الرغم من التأثير السلبي الهائل لجائحة كورونا في جميع أنحاء سوريا، فقد سلط المشاركون الضوء أيضًا على بعض التداعيات الإيجابية للوباء، والتي ساهمت بشكل خاص في رفع مستوى الوعي الصحي بين مختلف فئات المجتمع. وأدى التهديد الصحي المباشر لجائحة كورونا إلى ظهور أشكال متعددة من التضامن والتعاون بين أفراد المجتمع من أجل مواجهة هذا الفيروس. وعلاوة على ذلك، في حين أن فترات الحجر والعزلة المطولة بشكل عام تضغط على العلاقات الأسرية، فقد كانت هناك بعض الروايات عن تقوية الروابط والعلاقات الأسرية كما أوضحت ربة منزل تعيش في الرقة أنه "قبل الوباء، كان زوجي دائمًا مشغولًا بالعمل ولكن لقد استمتعت برويته أكثر خلال فترة الحجر الصحي".

تم تعزيز التماسك المجتمعي في بعض الحالات من خلال شبكات المتطوعين والمبادرات الشعبية التي أطلقت لمساعدة الأسر الفقيرة من خلال توزيع سلال النظافة والغذاء. وتم جمع تبرعات كبيرة لإنشاء مراكز عزل وتوفير اسطوانات الأكسجين للمستشفيات المحلية والمراكز الصحية حيث لم تتمكن مؤسسات الدولة والمعارضة التي تؤدي وظائف الدولة من تقديم المعدات والخدمات الصحية المناسبة. وهنا عندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها المهني بعد انتهاء الفترة الأولى من الإغلاق الوطني الشامل، ساهم الوافدون بشكل كبير في الجهد الجماعي من خلال تحويل مبالغ كبيرة من المال إلى عائلاتهم والشبكات المدنية العاملة في مدنهم أو قرأهم الأصلية. وفي درعا على سبيل المثال، قام المغتربون بتمويل العديد من لجان كورونا بالكامل، وبالتالي قدموا دعمًا حيويًا للاستجابة المحلية لجائحة كورونا.

وإلى جانب التماسك الاجتماعي والتضامن، زاد الوباء أيضًا من خبرة ومهارات العديد من شرائح السكان العاملين الذين أُجبروا على العمل عبر الإنترنت. وعلى الرغم من عدم المساواة في الحصول على التعليم وتوفيره، فقد فتح الوباء الطريق أيضًا لإتاحة التعليم لمزيد من الأطفال الذين يعيشون بعيدًا عن المدارس والجامعات ولتحسين المهارات التقنية للمعلمين والطلاب على حدٍ سواء. وعلاوة على ذلك، اكتسبت جميع الجهات الفاعلة التي حاولت مواجهة الوباء - من المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني إلى المدنيين - خبرة في التعامل مع حالات الطوارئ.

أما بالنسبة للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، فقد "أُجبروا" على التعاون، الأمر الذي أظهر أن نظام الحوكمة الشامل والمنسق لم يكن بعيد المنال. وعلى نفس المنوال، وبينما لم يتطابق عمل المؤسسات الحكومية مع توقعات واحتياجات السكان المدنيين لمواجهة الوباء، أقر العديد من المشاركين بولادة عملية ترميم وإعادة بناء البنى التحتية المدنية، لا سيما المدارس والمرافق الصحية التي تم إهمالها لسنوات خلال الصراع. وكما قامت العديد من المنظمات غير الحكومية برفع كفاءتها في مجال الدعم الطبي والنفسي - وهما مجالان أساسيان لإصلاح الصدمة التي يعاني منها السكان الذين واجهوا عقْدًا من الصراع.

أظهرت الدراسة أنه كان لجائحة كورونا أيضًا بعض الآثار المفاجئة والمحلية. ففي جبل الزاوية، وهي منطقة المرتفعات جنوب غرب محافظة إدلب، شارك زعيم عشائري مفاجئته حول إجبار الوباء النازحين السوريين إلى العودة إلى المنطقة خوفًا من تأثير الفيروس في مخيمات النازحين المزدحمة في محافظة إدلب وشمال حلب. وأعاد الوباء سكان المناطق المهجورة وأعاد الحياة إلى جبل الزاوية الذي هجره سكانه سابقاً بعد الاشتباكات بين النظام السوري وجماعات المعارضة. وفي مثال آخر، سلط الوباء الضوء على فرص التجارة المبتكرة من خلال التجارة الإلكترونية والاهتمام المتجدد بتكنولوجيا المعلومات ومنصات التسويق المحلية والدولية، التي تضررت بسبب عقد من الحرب.

وقدم المشاركون الذين تمت مقابلتهم في أربع محافظات سورية في إطار أربعة أنظمة حكم مختلفة روايات مماثلة عن الآثار الرئيسية لجائحة كورونا. وقد عبروا عنها بعبارات سلبية في الغالب، حيث يُنظر إلى الاقتصاد والتعليم على أنهما الأكثر معاناة من الطوارئ الصحية وتدابير التخفيف. كما تم الإشارة إلى زيادة الفقر إلى جانب ضعف الأداء التعليمي على أنهما دوافع قوية محتملة للتوترات الاجتماعية والصراع المتراكم على المستوى الوطني في حالة دفع المدنيين والشباب للانخراط في أنشطة غير مشروعة وأو عمليات عسكرية. وعلى الرغم من التحديات الواضحة التي أحدثتها فيروس كورونا، فقد سلط الوباء الضوء على قدرات القواعد الشعبية والشبكات المدنية على الاستجابة للأزمة الصحية وتعزيز المرونة الاجتماعية. وهذا يدل على أن النسيج الاجتماعي لم يتدمر بالكامل بسبب عشر سنوات من الصراع الداخلي.



© علا هنداي ودونا الحمود

حوكمة الطوارئ لمواجهة جائحة كورونا

عندما ضرب فايروس كورونا سوريا في آذار 2020، كان لتجزئة المنطقة ونظام الحكم دون اعتماد استراتيجية وطنية دورا في الحد من التخفيف من تأثير الوباء. حيث ينقسم البلد فعليًا بين مناطق النفوذ السياسية والعسكرية والمؤسسات والأنظمة الصحية التابعة لها. بينما استعاد النظام السوري الكثير من الأراضي بدعم من الجيش الروسي والجماعات المسلحة المدعومة من إيران، إلا أنه فقد الكثير من الشرعية والدعم الشعبي ولم يصبح المصدر الوحيد للسلطة في جميع أنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى، كان الشمال الغربي فعليًا تحت سلطة حكومتين بحكم الأمر الواقع منذ أيلول 2013 - حكومة الانقاذ السورية والحكومة السورية المؤقتة - على الرغم من أن هذه المناطق وقعت تحت الحماية العسكرية للقوات التركية بعد وقف إطلاق النار في إدلب في آذار 2020. أما شمال سوريا، التي يسكنها غالبية الكورد تاريخياً، فتخضع لسيطرة الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال وشرق سوريا. كما احتفظت الإدارة الذاتية بالسيطرة على الجيب الكردي الشيخ مقصود في حلب.

يعتقد فورلان (2020) أنه في حين مثلت جائحة كورونا تحديًا كبيرًا للحكومات القائمة، فقد أتاح الوباء للجهات الفاعلة غير الحكومية أو الحكومات المعارضة الفرصة لإثبات قدرتها على الحوكمة وتقديم نفسها باعتبارهم مقدمي أكثر موثوقية للحكومة "لتسجيل نقاط إضافية في معركة المصادقية والتأييد والشرعية ضد الحكومة" (ص 16). وعلى هذا النحو، يمكن توقع أن جميع الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة في سوريا قد نظرت إلى حالة جائحة كورونا على أنها "لعبة من طرف واحد" (كوفير، 2021) حيث استخدموا الوباء كمرحلة لحكومة صحية جيدة وفعالة. تقدم الفقرات التالية لمحة موجزة عن إدارة الطوارئ في مواجهة الجائحة في محافظات حلب ودرعا وإدلب والرقعة. وبالنظر إلى تركيز التقرير السابق على الحوكمة الطارئة في محافظتي حلب وإدلب، تم دمج الاثنين في قسم واحد في شمال غرب سوريا، في حين تم توفير مزيد من النقاش حول الرقعة ودرعا.

مناطق سيطرة المعارضة: حلب وإدلب

يعتبر السكان المحليون الحكومة المؤقتة للحكم الذاتي المعارضة في محافظة حلب الشمالية "حكومة رسمية" بسبب انتمائها شبه الرسمي إلى تركيا والذي له التأثير الأكبر على السياسات التي سنتها مؤسسات الحكم المحلي (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث، 2021: 23). إن الحوكمة في حلب التي تسيطر عليها المعارضة لا مركزية وتنفذها شبكة من المجالس المحلية التابعة لتركيا ولكنها لا تتبع دائمًا لحكومة الانقاذ السورية. بالإضافة إلى عدم استقلالهم عن تركيا، فإن القدرات المالية الضعيفة ومحدودية الموارد البشرية والمادية منعت المؤسسات الرسمية من تقديم استجابة قوية لجائحة كورونا. حيث جاء قرار تعليق الأنشطة المدرسية وساعات العمل على سبيل المثال عقب قرار من منسقي التعليم الأتراك تحت إشراف المحافظات التركية ووزارة الصحة التركية في وقت مبكر من آذار 2020 لزيادة الوعي بالفيروس. وعلى هذا النحو، بينما تم تهميش الحكومة السورية المؤقتة، ساعدت جائحة كورونا الحكومة التركية على تعزيز حكمها وسيطرتها الإدارية على حلب التي تسيطر عليها المعارضة، واكتسبت قدرًا كبيرًا من الثقة العامة مقارنة بالحكومة السورية المؤقتة والمجالس المحلية (بوجوان، 2021: 16-17). وتلا ذلك المزيد من الإجراءات المخففة، مثل تعليق وزارة التربية والتعليم في جامعة حلب وإنشاء مخبز آلي من قبل المكتب التجاري للمجلس المحلي في اعزاز ودفع إجازة مرضية لموظفي وزارات الحكومة السورية المصابين بالفيروس.

وكما صرح للعديد من المشاركين، فإن طبيعة نظام الحكم في محافظة حلب التي تسيطر عليها المعارضة تمثل تحديًا رئيسيًا لعمل الحكومة المؤقتة. وقال أحد العاملين في وزارة الإدارة المحلية لمؤلفي التقرير أن "الدور الأساسي للحكومة المؤقتة ليس تقديم الخدمات ولا اتخاذ قرارات بخصوص الوباء، لأن السلطات التنفيذية في محافظة حلب الشمالية هي المجالس المحلية. ونتيجة لذلك، لم تتغير أنشطة الحكومة السورية المؤقتة بشكل أساسي أثناء الجائحة". وأكد هذه الرواية رجل يعمل في وزارة المالية والاقتصاد، حيث قال: "نفتقر إلى هيئة إدارية موحدة مما يجعل التنسيق وحتى التواصل مع جميع المؤسسات الرسمية أمرًا صعبًا". وعبر موظف في منظمات المجتمع المدني الطبية أن الطبيعة اللامركزية لنظام

الحكومة حالت دون اعتماد سياسة مشتركة وبالتالي سياسة فعالة خلال الجائحة: "عدم توحيد إدارة [الحكومة السورية المؤقتة] والانتماء السياسي المختلف للحكومة المحلية والمؤسسات السياسية ونقص التنسيق بين مكاتب [الحكومة السورية المؤقتة] هي التحديات الرئيسية لتبني سياسة موحدة، حيث يتم اتخاذ القرارات بشكل فردي داخل كل مؤسسة". وأضاف ناشط طبي: "يتم توزيع الموارد والدعم بشكل غير منسق بسبب وجود عدة مقدمي خدمات مستقلين وغياب سلطة إدارية وسياسية موحدة".

"عدم توحيد إدارة [الحكومة السورية المؤقتة] والانتماء السياسي المختلف للحكومة المحلية والمؤسسات السياسية ونقص التنسيق بين مكاتب [الحكومة السورية المؤقتة] هي التحديات الرئيسية لتبني سياسة موحدة."

على الرغم من هذه التحديات، أكد 90% من ممثلي الحكومة السورية المؤقتة ممن تمت مقابلتهم خلال البحث أن المؤسسات الرسمية تعاونت بنشاط للتخفيف من تأثير الوباء في شمال غرب سوريا. فعلى المستوى الحكومي، على سبيل المثال، تم إنشاء لجنة طوارئ مؤلفة من كبار المسؤولين لمناقشة ومعالجة تداعيات جائحة كورونا. وتم توجيه جهود التنسيق الداخلي في الغالب من خلال وزارة الصحة داخل الحكومة السورية المؤقتة - باعتبارها المؤسسة الأكثر كفاءة للتعامل مع حالة الطوارئ الصحية - ووزارة المالية والاقتصاد بدرجة أقل. فشل هذا التعاون في الوصول إلى مؤسسات الحكم المحلي وضم المجالس المحلية، والتي بدورها استجابت مباشرة للدولة التركية كما أوضح أحد العاملين في مكتب تعليم المجلس المحلي في سوران [الواقع على بعد 22 كيلومترًا شمال مدينة حلب]، حيث قال أنه "بينما نتعاون مع مديرية التربية والتعليم لوضع خطة عمل للتعليم عن بعد، اقتصر دورنا على تنفيذ القرارات الصادرة عن الدولة التركية لمنع انتشار الفيروس بين الطلاب والكادر التعليمي والإداري التابع للمجلس المحلي". وعندما أعلنت الحكومة السورية المؤقتة عن تقييد جديد ومجموعة من التدابير التخفيفية في تشرين الأول 2021، استنقر المؤلفون من عدد من مؤسسات الحكم المحلي ووسائل الإعلام حول هذه الخطوة، حيث قدموا جميعًا إجابة مماثلة وذكروا أنهم لن يتبعوا قرار الحكومة السورية المؤقتة لأنهم لا ينتمون إليه بشكل مباشر.

وعلى عكس الحكومة السورية المؤقتة، تتميز حكومة الانقاذ السورية، التي تحكم محافظة إدلب بشكل مركزي، بنظام إداري واحد. فقد أتاح ذلك قدرًا أكبر من التنسيق والترابط بين جميع المؤسسات المركزية، بما في ذلك المديرات والوزارات والذراع العسكري للحكومة. تم تداول المعلومات والسياسات بسرعة وكفاءة خلال الوباء وتمكنت حكومة الانقاذ السورية من توصيل سياسة موحدة ومتسقة لجميع المؤسسات الرسمية. ولكن من الناحية العملية، حال وجود الجماعات المسلحة المتنافسة في مناطق إدلب دون تنفيذ الإجراءات التي سنتها قوات الأمن الخاصة في جميع أنحاء المحافظة. ومن ناحية أخرى، كان الانتماء السيئ السمعة لقوات الأمن الخاصة بالجماعة السلفية الجهادية هيئة تحرير الشام عقبة رئيسية أمام الدعم السياسي والإنساني الدولي الذي يصل إلى مؤسسات الحكومة على جميع المستويات، مما يحد من قدرة حكومة الانقاذ السورية على تقديم خدمات مناسبة لأكثر من 4 ملايين شخص يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها.

"على الرغم من رغبتها في تقديم إجابة موثوقة وفعالة للوباء، لم تنجح حكومة الانقاذ السورية على المدى الطويل في تولي دور سلطة موحدة قادرة على إصدار وتنفيذ القرارات في جميع أنحاء محافظة إدلب."

أثار اعتماد حكومة الانقاذ السورية على مجموعة عسكرية تدافع عن أيديولوجية راديكالية الكثير من الانتقادات واتهم عدد كبير من المشاركين حكومة الانقاذ السورية بأنها مؤسسة رسمية غير فعالة تنفذ قرارات الفروع العسكرية والاستخباراتية

لهيئة تحرير الشام. وحاولت المجالس المحلية التابعة لحكومة الانقاذ السورية الهروب من سيطرة هيئة تحرير الشام أثناء الوباء، وإعادة توجيه عملها نحو سلامة السكان المحليين وتخصيص مشاريع الطوارئ للعمل في أسرع وقت ممكن.

أظهرت حكومة الانقاذ السورية جدية ملحوظة في قيادة الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية وبدأت في اتخاذ تدابير وقائية في وقت مبكر في 14 آذار 2020، أي قبل أكثر من أسبوع من اعتراف الحكومة السورية رسمياً بوصول فيروس كورونا إلى سوريا (زيلين، 2020)، وبثلاثة أشهر قبل أن يضرب الفيروس إدلب. يظهر البحث أن وزارتي الصحة والتعليم في حكومة الانقاذ السورية كانتا أكثر المؤسسات الحكومية نشاطاً في الاستجابة للطوارئ. أصدر كلاهما إجراءات وقائية ونفذوا حملات توعية وتعقيم (عبر الإنترنت وجهاً لوجه) في جميع أنحاء إدلب. إذ تم تعليق المباني التعليمية، على سبيل المثال، بما في ذلك المباني الدينية لعدة أسابيع ليتم تعقيمها والسماح بتنظيم التدريبات الآمن ضد فيروس كورونا. كما أنشأت حكومة الانقاذ السورية لجنة استجابة للطوارئ لتنسيق عمل الحكومة عبر الوزارات والمجالس المحلية. بالإضافة إلى ذلك، نأت حكومة الانقاذ السورية بنفسها عن هيئة تحرير الشام واعتمدت سياسات براغماتية بإغلاق المدارس القرآنية والمساجد ومنع صلاة الجمعة مطلع نيسان 2021، الأمر الذي أحدث شراً بين السلفيين (المدن، 2020). ومن خلال القيام بذلك في المراحل الأولى من الوباء، قدمت حكومة الانقاذ السورية نفسها على أنها اللاعب الرئيسي المسؤول ونشرت أعمالها من خلال الاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات عبر الإنترنت (جهادولوجي، بدون تاريخ). وأخيراً، تم وضع سياسة مشتركة بين المجتمع المدني المحلي السوري العامل في المجالين الطبي والإنساني، بالإضافة إلى المؤسسات الصحية في المحافظة، بما في ذلك مديريات الصحة والعديد من النقابات الطبية.

على الرغم من رغبتها في تقديم إجابة موثوقة وفعالة للوباء، لم تنجح حكومة الانقاذ السورية على المدى الطويل في تولي دور سلطة موحدة قادرة على إصدار وتنفيذ القرارات في جميع أنحاء محافظة إدلب. كان عدم احتكارها، إلى جانب عدم الثقة بها من قبل الشعب السوري الذي يعيش في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وتأثير الفصائل المتناحرة على مختلف المحليات، كلها عوامل قوية أمام استجابة رسمية موحدة وفعالة لجائحة كورونا (مركز التحليلات العملياتية والأبحاث، 2021، 22). وكان تدمير القطاع الصحي بعد حملات القصف المكثفة التي شنتها القوات الجوية السورية والروسية عائق آخر، والتي استهدفت المنشآت الصحية في إدلب أكثر من حلب التي تسيطر عليها المعارضة (هيومن رايتس واتش، 2020 ب). كان أحد التحديات الأخيرة لعمل حكومة الانقاذ السورية لمواجهة جائحة كورونا هو فشلها في محاصرة أسواق المساعدة الدولية واستغلال الأسد للمساعدة الدولية لزيادة الضغط على المعارضة (بيرتي، 2016).

مناطق سيطرة النظام: درعا

أشارت عدة تقارير إلى "سياسات الإنكار" التي تتبعها الحكومة السورية التي أخرت الإعلان الرسمي عن وصول فيروس كورونا إلى سوريا، وزعمت أنها فشلت في الإبلاغ عن إحصائيات دقيقة للحالات في درعا ومناطق أخرى تحت سيطرتها (الزين، 2021). كما ذكر تقرير مركز التحليلات العملياتية والأبحاث (2021: 8) "أصر المسؤولون الحكوميون منذ فترة طويلة على أن سوريا خالية من كورونا، على الرغم من الأدلة المتزايدة على عكس ذلك، ولم يفعلوا الكثير لحشد التنسيق بين الوكالات لتطوير استجابة تحضيرية أكثر شمولاً. والأهم من ذلك، أن [نظام الإنذار المبكر والاستجابة] التابع للحكومة السورية لم يصدر أي تقارير ذات مغزى عن فيروس كورونا إلا بعد أن اعترف المسؤولون رسمياً بالحالة الأولى في أواخر آذار". حتى عندما اعترفت الحكومة السورية بوجود الفيروس في البلاد في آذار 2020، قدرت دراسة أجرتها إمبيرال كولينج لندن أنه تم الإبلاغ عن 1.25% فقط من وفيات فيروس كورونا في دمشق (واتسون وآخرون، 2020)، بينما أشارت منظمات حقوق إنسانية وناشطون إلى عدم وجود استجابات حكومية مناسبة في مواجهة الوباء (منظمة العفو الدولية، 2020؛ محمد، 2021).

أعلنت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) - وهي وكالة الأنباء الوطنية الرسمية للحكومة السورية - في 12 نيسان 2020 أن مجلس الوزراء قد وافق على الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة التي ستنفذها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في سوريا لدعم الفئات الأكثر ضعفاً في مواجهة جائحة كورونا (الصباغ، 2020). وعلى حد تعبير

سانا، بدأت الحملة الوطنية أنشطتها بإطلاق بوابة رقمية وتشكيل مجموعة من 18800 متطوع في جميع أنحاء البلاد لتوزيع الغذاء والسلال الصحية. كما أعلنت وكالة الأنباء عن توزيع 80 ألف سلة في دمشق وطرطوس واللاذقية، وهي ثلاث محافظات تقع على الساحل الغربي لسوريا ومالية تاريخياً للنظام السوري وبشار الأسد.

وكما وضع الممثل الرسمي لمؤسسات الحكم في محافظة درعا، فقد تم إقامة تعاون داخلي لمواجهة الوباء. وكما هو الحال في المحافظات الأخرى، لعبت مديرية الصحة دوراً حاسماً في ربط مستوى الحكم المركزي (أي الوزارات) بمؤسسات الحكم المحلي مثل المجالس البلدية. حيث أكد رئيس المجلس البلدي في بلدة ظلت مالية للنظام السوري طيلة النزاع في ريف محافظة درعا الشرقي الدعم الحاسم الذي تتلقاه المدينة من مديرية الصحة، حيث ذكر أنه "تم تزويدنا بسيارات إضافية لجمع القمامة وزادت ميزانيتنا لمساعدتنا في تمويل وظائف التنظيف لتنفيذ تدابير النظافة في المدينة. كما قامت مديرية الصحة بتزويدنا بالعديد من الأدوات ومواد التعقيم". وفي محافظة درعا، كان التعاون الداخلي حاضراً من خلال وجود نظام مُنشأ مسبقاً، تتبع بموجبه المؤسسات المحلية مديريات المحافظة، والتي تتبع بدورها الى وزارات.

على الرغم من المزاعم الرسمية بتقديم الدعم للمواطنين في جميع أنحاء البلاد، أثبتت المقابلات التي أجريت في جميع أنحاء محافظة درعا بوضوح أن الحكومة السورية استغلت الوباء واستخدمته كفرصة لزيادة القبضة الأمنية في المناطق التي كانت قد خرجت من سيطرتها في السابق؛ بينما لوحظت ديناميات مماثلة خارج درعا كما هو الحال في الغوطة الشرقية (الراعي، 2020). أبلغ أحد المشاركين البارزين المؤلفين أنه "أدى الوباء إلى زيادة الفجوة بين المدن والقرى اعتماداً على الانتماء السياسي. شهدنا أن مناطق السويداء ودرعا المدينة والصنمين وإزرع [التابعة للنظام السوري] قد حظيت باهتمام أكبر بكثير من مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية التي تعمل بموافقة الحكومة". وعلى نفس المنوال، أفاد زعيم عشائري يعيش في منطقة كانت تسيطر عليها جماعات المعارضة سابقاً أن "العديد من المعارضين للنظام السوري يخشون السفر إلى مراكز المدن للحصول على الرعاية الصحية ويخشون الاعتقالات والانتقام من قبل قوات النظام". وبالنسبة لأولئك المطلوبين من قبل المخابرات السورية، لم تكن زيارة مستشفى عام لتلقي الرعاية أثناء الوباء حتى خياراً يذكر.

"أدى الوباء إلى زيادة الفجوة بين المدن والقرى اعتماداً على الانتماء السياسي. شهدنا أن المناطق [التابعة للنظام السوري] حظيت باهتمام أكبر بكثير من مؤسسات الدولة والمنظمات الدولية التي تعمل بموافقة الحكومة."

وبالإضافة إلى تقديم الخدمات الصحية المختلفة إلى مناطق مختلفة بناءً على المعايير السياسية، سلط تقريرنا السابق الضوء على كيفية وصول تسليح المساعدات الإنسانية إلى مستوى جديد مع وصول فيروس كورونا إلى سوريا (بوجوان، 2021: 12-15). طالب النظام السوري بالسيطرة على جميع المعابر الحدودية للمساعدات الإنسانية بين سوريا وجيرانها، وبالتالي تولى السلطة الوطنية للاستجابة لجائحة كورونا. أدى القيام بذلك إلى التشكيك في صلاحية القرار 2165 الذي اتخذته مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تموز 2014 والذي سمح لوكالات الأمم المتحدة وشركائها باستخدام الطرق عبر خطوط الصراع وأربعة معابر حدودية - اثنان في تركيا وواحد في العراق وواحد في الأردن - لتقديم المساعدة الإنسانية للمدنيين السوريين الذين يعيشون في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية.

استخدمت روسيا، بدعم من الصين، حق النقض (الفيتو) في كانون الثاني 2020 لمنع تجديد معبر اليعربية مع العراق ومعبر الرمثا مع الأردن (مجلس الأمن الدولي، 2020 أ). وجددت روسيا والصين، حليفنا النظام السوري في مجلس الأمن الدولي، استراتيجيتهما في تموز 2020 لمنع تجديد معبرين حدوديين بين تركيا وشمال غرب سوريا. وقد ردت بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا على هذه الخطوة، التي تمكنت من إبقاء معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا مفتوحاً باعتباره آخر نقطة دخول متبقية للأمم المتحدة لنقل المساعدات إلى شمال غرب سوريا وأربعة ملايين سوري يعتمدون على المساعدات الخارجية (مجلس الأمن الدولي، 2020 ب). أدت هذه القرارات إلى محنة إنسانية في شمال شرق

سوريا، التي كانت تعتمد على علاقتها القوية مع كردستان العراق، وأدت الى تأخيرات كبيرة بشكل عام في إيصال الإغاثة في شمال غرب سوريا (ناشد، 2021).

لجان كورونا

إن اللافت في حالة درعا هو التأسيس العفوي لـ "لجان كورونا" على مستوى المحافظة، والتي تم تشكيلها بالتعاون مع المجالس البلدية لمواجهة الوباء. وضمت اللجان طاقماً طبيياً مكلفاً بتعزيز إجراءات الصحة العامة، إلى جانب شخصيات محلية بارزة ونشطاء في المجال الإنساني. تم إطلاق هذه المبادرات المدنية في كل من المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش السوري والمناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. التقى فريق البحث بأعضاء لجان كورونا في كلا المجالين، وتشابه هذه اللجان المؤسسات المنشئة خصيصاً لغرض محدد في طبيعتها وأهدافها.

روى رئيس لجنة كورونا في بلدة يسيطر عليها الفيلق الخامس - الذي يعتبر الذراع العسكري لروسيا في جنوب سوريا - كيف أصبح من الضروري التحرك على المستوى المحلي، حيث قال أنه "بالنظر إلى الانتشار السريع للفيروس، أصبح الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا كأهالي بلدة صغيرة ذات قدرات محدودة أن نجتمع معاً وننظم عملنا في لجنة واحدة لمنع انتشار الفيروس والحد منه. ولضمان نجاح عمل اللجنة، سعينا إلى ضم جهات فاعلة مهمة مختلفة في البلدة وممثلين عن جميع العائلات، بالإضافة إلى ممثلين عن بعض مؤسسات الدولة المحلية، وخاصة الطبية منها". وفي بلدة أخرى يتواجد فيها الجيش السوري بشكل كبير، لم تختلف تركيبة لجنة كورونا كثيراً، حيث "تضم اللجنة سكان بلدات على اختلاف مناصبهم وتوجهاتهم [السياسية]. وتضم ممثلين عن المركز الصحي بالمدينة والمجلس البلدي ومديرية المياه ومديري المدارس بالإضافة إلى عمدة المدينة وخطيب المدينة وبعض الوجاهة وصناع القرار".

"بالنظر إلى الانتشار السريع للفيروس، أصبح الأمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا كأهالي بلدة صغيرة ذات قدرات محدودة أن نجتمع معاً وننظم عملنا في لجنة واحدة لمنع انتشار الفيروس والحد منه.

اعتبر أعضاء لجان كورونا الطبيعية المحلية وغير الرسمية لها في درعا تحدياً رئيسياً أمام الإجراءات الرسمية للدولة، لا سيما في المناطق التي خرجت من سيطرة النظام السوري خلال الصراع، حيث أنه "قد حاولنا جاهدين التعاون مع حكومة الدولة على مستوى المحافظات لمواجهة هذا الوباء، لكننا لم نجد آذاناً صاغية لأننا مستقلون عن الدولة [السورية]". وفي درعا البلد، معقل الجماعات العسكرية المعارضة، عبر عضو لجنة كورونا عن التحدي المتمثل في التعاون مع مؤسسات دولة لا تعتبر شرعية محلياً، حيث قال أنه "في البداية، كان بعض الأفراد المسؤولين عن مؤسسات الحكومة المحلية يخشون تنسيق الاستجابة لجائحة كورونا والتعاون معنا لأننا نعتبر من المعارضين للدولة. ولكن خطوة بخطوة، أدركوا أننا نحارب نفس التهديد وأنها كنا نحاول فقط ضمان سلامة السكان المحليين".

بينما سجلت لجان كورونا في مناطق سيطرة النظام نتائج أفضل من حيث التعاون مع مؤسسات حوكمة الدولة - لا سيما مديريةية الصحة ومديرية التربية والتعليم ومجلس محافظة درعا - وواجهت انتقادات من بعض الأهالي وأعضاء اللجان الراضين لشرعية الحكومة السورية، كما أوضح رئيس لجنة كورونا في إحدى هذه المدن بأنه "تمكنا من التغلب على هذه المشكلة بإقناع هؤلاء الناس بأن غرض وهدف التعاون مع مؤسسات الدولة في مجال التخفيف من الأزمات يتفوق على جميع الاختلافات [السياسية]".

أثبتت لجان كورونا في محافظة درعا، وذلك من خلال سد الفجوة بنجاح بين الانتماءات السياسية والآراء خلال جائحة كورونا، أنه يمكن التغلب على الانقسامات التي سببها عقد من الصراع - على الأقل لفترة قصيرة من الزمن - لتحقيق هدف مشترك، وفي هذه الحالة، التخفيف من تأثير كورونا. وعلى الرغم من الوحدة النسبية التي جلبتها اللجان بين السكان على المستوى الشعبي، واجهت لجان كورونا العديد من التحديات بما في ذلك نقص التمويل لأنها كانت مدعومة مالياً من

خلال التبرعات الطوعية من السكان المحليين والمغتربين. عمل أعضاء لجان كورونا كمتطوعين ولم يتلقوا أي تعويضات مالية عن دورهم. ونتيجة لذلك، لم يكن بعض الأعضاء قادرين على الالتزام كلياً بالدور الذي قاموا به جنباً إلى جنب مع وظائفهم "المعتادة"، والتي أعطيت الأولوية بشكل مفهوم من أجل تأمين الأمن الاقتصادي اليومي لأسرهم.

مناطق سيطرة المعارضة: الرقة

لم يستفد شمال شرق سوريا من اهتمام المراقبين الدوليين والإعلاميين على الرغم من مستوى الدمار الهائل الذي سببته سنوات من الصراع ووجود تنظيم الدولة الإسلامية، على عكس المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في الشمال الغربي والمناطق الأخرى التي يسيطر عليها النظام، حيث جعل تنظيم الدولة الإسلامية مركز خلافته في الرقة منذ أكثر من ثلاث سنوات. وكانت الإدارة الذاتية أول حكومة في سوريا لتفرض إجراءات إغلاق جزئي في المناطق التي تسيطر عليها، بما في ذلك إغلاق الطرق مع المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية والحكومة السورية المؤقتة في أوائل آذار 2020. كما فرضت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا قيوداً دورية وتدابير مخففة بناءً على معدل الإصابة في روجآفا. ومن بين المحافظات الأربع قيد الدراسة في هذا التقرير، أظهرت الرقة أعلى مستوى من سيطرة الحكومة والمشاركة في المجالات التي تأثرت بجائحة كورونا. فعلى سبيل المثال، حاولت الإدارة الذاتية التخفيف من العواقب الاقتصادية للإغلاق من خلال التنازل عن فواتير الخدمات وخفض أسعار المواد الغذائية وتنسيق توصيل السلع الأساسية إلى المنازل من خلال الهياكل المحلية القائمة.

كانت الاستجابة لحالات الطوارئ في الرقة تخضع للإشراف في الغالب من قبل هيئة الصحة والبيئة، المرتبطة بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، على الرغم من أن عملها في جميع أنحاء المنطقة قد اعتُبر غير متساوٍ وفشل في التنسيق مع الهيئات الحكومية المحلية والعليا. وفي حين أنه لم يتم استغلال الاستجابة للوباء بنفس القدر الموجود في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري، إلا أن هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن هيئة الصحة والبيئة سعت إلى إعطاء الأولوية للمناطق التي يسكنها غالبية السكان الكورد مثل القامشلي والحسكة، بينما يقدم القليل من الدعم للمناطق الأساسية العربية مثل الرقة ودير الزور ومنبج (مركز التحليلات العملية والأبحاث، 2021: 16؛ أبو ليلى، 2021).

"عدم وجود دعم من حكومة [الإدارة الذاتية] والجهات المانحة التي غيرت أولوياتها أثناء الوباء، لم يترك لنا أي خيار سوى وقف توصيل الكهرباء ومشاريع إصلاح البنية التحتية."

ورافق الوباء تباطؤ عام في الحكم المحلي في محافظة الرقة حيث رأت هيئات الحكم المحلي تراجع دورها ومحدودية أفعالها في مواجهة انتشار الفيروس. وفي المقابل، أثر هذا التباطؤ في الاستجابة على الثقة الشعبية كما أوضح موظف رفيع المستوى في مديرية الطاقة والاتصال في الرقة، قائلاً إن "عدم وجود دعم من حكومة [الإدارة الذاتية] والجهات المانحة التي غيرت أولوياتها أثناء الوباء، لم يترك لنا أي خيار سوى وقف توصيل الكهرباء ومشاريع إصلاح البنية التحتية. وبسبب نقص الكهرباء، واضطر السكان المحليون إلى شراء مولدات خاصة، مما تسبب في نفقات إضافية على العائلات. ونتيجة لذلك، فقدوا الثقة بنا وبقدرتنا على تقديم الخدمات". وقد قاض في محكمة الرقة للقضايا المدنية التابعة مباشرة لوزارة العدل في الإدارة الذاتية رواية مماثلة، حيث ذكر أنه "تأثرت خدمتنا بشكل كبير بالوباء وقمنا بتعليق جميع القضايا باستثناء بعض القضايا الجنائية. ونظرًا لأننا أهملنا قسراً العقارات والقضايا المدنية، تراجعت علاقتنا مع السكان المحليين".

في حين أفاد 70٪ من المشاركين عن شكل من أشكال التعاون الحكومي الداخلي، فإن إجاباتهم تظهر بوضوح أن التعاون كان مقصوراً على تنفيذ الإجراءات الوقائية والتوصيات الصحية الأخرى الصادرة عن مديرية الصحة. وقال عامل في قسم المالية في مديرية التربية والتعليم أنه قد "تعاوننا مع المالية العامة ومديرية الصحة، ولكن طبيعة هذا التعاون

اقتصرت على التوعية والدعم المادي". وبالإضافة الى ذلك، اقتصرت التعاون على القطاع العام كما روى معلم في مدرسة خاصة مرخصة من سلطة الحكم الذاتي أنه "قدمنا دراسة للمؤسسات الحكومية تضمنت تطبيق كافة الإجراءات الوقائية للحد من انتشار فايروس كورونا. كان الهدف من هذه الدراسة الحصول على الموافقة لإعادة فتح ومتابعة التدريس والامتحانات. لكننا لم نحصل على أي موافقة حتى بعد عدة محاولات. كما أننا لم ننجح في التعاون مع المؤسسات الحكومية لأننا لا نرعى سياساتها".

وفي مواجهة نقص القدرات الحكومية على المستوى المركزي وقلة الدعم الدولي، تبنت الرقة وشمال شرق سوريا بشكل عام استجابة طارئة من القاعدة إلى القمة حيث قدمت الهياكل السياسية والاقتصادية المحلية - وبالتحديد المبادرات التعاونية ومجتمعات الأحياء - جهود الإغاثة الرئيسية بالتنسيق مع هيئة الشؤون الاجتماعية والعمل (بوديت، 2020).



© سناء عبود

تطورات المجتمع المدني خلال الوباء

لم يكن في سوريا لدى أي من أنظمة الحكم القدرات والمرونة لتقديم استجابات عاجلة ومنسقة وبعيدة المدى لجائحة كورونا. في حين استغلت الحكومة السورية الوباء لممارسة المزيد من الضغط على مناطق المعارضة والسكان الذين يعيشون في الأراضي الخارجة عن سيطرتها، سلطت جائحة كورونا الضوء على عجز حكومات المعارضة في الشمال الشرقي والشمال الغربي عن تقديم بدائل فعالة للنظام السوري. وفي هذا السياق، من المثير للاهتمام النظر إلى تطورات المجتمع المدني المحلي كجهة غير حكومية للحكم ودوره أثناء الوباء. تبحث الأقسام التالية في طبيعة ودور المجتمع المدني المحلي في سوريا في المحافظات الأربع قيد الدراسة، مع مراعاة طابعه متعدد الأوجه في جميع أنحاء سوريا.

يتبنى هذا التقرير تعريف الكواكبي والسواح (2013) للمجتمع المدني السوري، والذي يشير إلى "المشاركة النشطة والطوعية للمواطنين في المنظمات (خارج عائلاتهم وأصدقائهم ومكان العمل) حيث يدعمون مصالحهم وآرائهم وأيديولوجياتهم". وهي تشمل المنظمات المجتمعية وكذلك المنظمات غير الحكومية، التي تم إنشاؤها محليًا ولكن أيضًا من قبل شبكات الشتات.

مناطق سيطرة المعارضة: حلب وإدلب

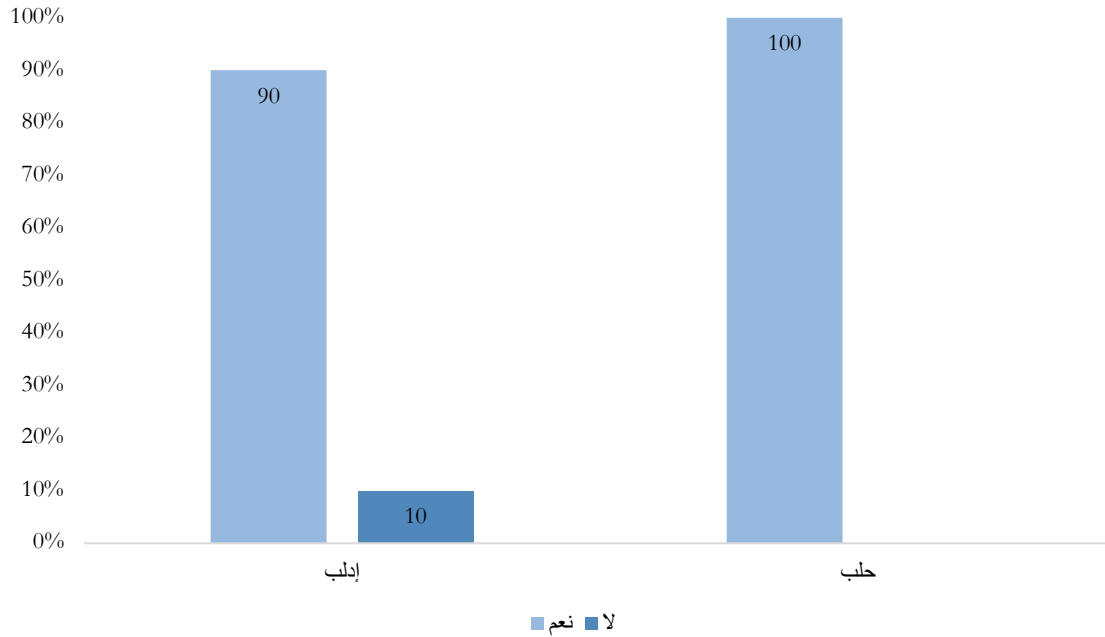
إن القدرة المحدودة للحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السورية على توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية هو أمر سابق لجائحة كورونا. يُدار قطاع الصحة في شمال غرب سوريا جزئيًا من قبل جهات مدنية لسنوات. ومن المهم أن نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني المحلية مشتركة بنسبة 90% بين حلب ومحافظة إدلب، وبالتالي فإن نفس المنظمات والشبكات تعاملت مع تأثير الوباء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة وحكومة الانقاذ. يتمثل الاختلاف الرئيسي بين نظامي الحكومة في التدخل والتأثير الرئيسيين لحكومة الانقاذ في قطاع الإغاثة، والذي يطوره هذا التقرير في القسم التالي.

تعتبر مديرية صحة إدلب من بين الجهات المدنية الرئيسية التي تدير القطاع الصحي في مناطق سيطرة المعارضة. تأسس في البداية في أيار 2013 لسد الفجوة في القطاع الطبي بعد أن توقفت المؤسسات الطبية الحكومية السورية عن تقديم الخدمات الطبية ومنعت عمال الإغاثة من دخول المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. اكتسبت مديرية صحة إدلب استقلالاً سياسياً اسمياً عن الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السورية لتنفيذ مهمتها، ومنذ ذلك الحين عملت بالتعاون مع المانحين الدوليين الرئيسيين - بما في ذلك أثناء جائحة كورونا. سعت مديرية صحة حلب أيضًا في حلب التي تسيطر عليها المعارضة، إلى تنفيذ خطة مواجهة جائحة كورونا بإشراف وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة. إلى جانب حلب، كانت المدن الرئيسية تابعة لمديريات الصحة التركية، وهي هاتاي وكيليس وغازي عنتاب. يوضح هذا الواقع مرة أخرى النفوذ القوي للدولة التركية في حوكمة الطوارئ في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة في شمال غرب سوريا.

وبالإضافة إلى مديريات الصحة التابعة للحكومات المحلية والخارجية، استفادت منظمات الإغاثة من الخبرة المكتسبة خلال تفشي شلل الأطفال عام 2013 (إكزايز وآخرون، 2020) والانتشار الموسمي للأمراض المعدية مثل داء الليشمانيات. تلقت هذه الشبكة المحلية في شمال غرب سوريا دعمًا كبيرًا من شبكة الشتات السوري التي أسست منظمات طبية غير حكومية، مثل الجمعية الطبية السورية الأمريكية والجمعية الطبية للمغتربين السوريين، وتتعاون مع الجهات المدنية المحلية بشكل مباشر بدلاً من مؤسسات الحكم المعارضة. إن هذه المنظمات غير الحكومية الكبيرة والجهات الفاعلة المدنية المحلية لها أدوار رئيسية في إدارة المستشفيات والمراكز الطبية، وفي تقديم الخدمات الطبية. وعلى هذا النحو، وعلى الرغم من الجهود الحقيقية لأنظمة الحوكمة، وخاصة حكومة الانقاذ السورية، للتدخل بصفتها الجهات الفاعلة الرئيسية في التخفيف من الوباء، عندما ضرب كورونا المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في تموز 2020، إلا أن شبكات المجتمع المدني المحلي كانت "أول المستجيبين والمحوربين الرئيسيين مع المنظمات الدولية" (العشي، 2020).

أدى التهديد غير المسبوق الذي شكله فيروس كورونا، إلى جانب عدم كفاءة عمل حوكمة المعارضة والمجتمع الدولي، إلى حشد المجتمع المدني المحلي السوري بشكل فريد وأدى إلى ظهور مبادرات شعبية مبدعة ومنسقة في شمال غرب سوريا. ووصل نشاط المجتمع المدني المحلي السوري وفي جميع أنحاء محافظة إدلب وحلب الخاضعة لسيطرة المعارضة إلى جميع المستجيبين من القواعد الشعبية تقريباً الذين كانوا متفقيين تقريباً على الدور الإيجابي الذي يلعبه المجتمع المدني المحلي خلال الجائحة (انظر الشكل 1).

الشكل 1: هل كنت على اتصال شخصياً بأي من منظمات المجتمع المدني المحلية منذ آذار 2020؟ (حلب وإدلب)

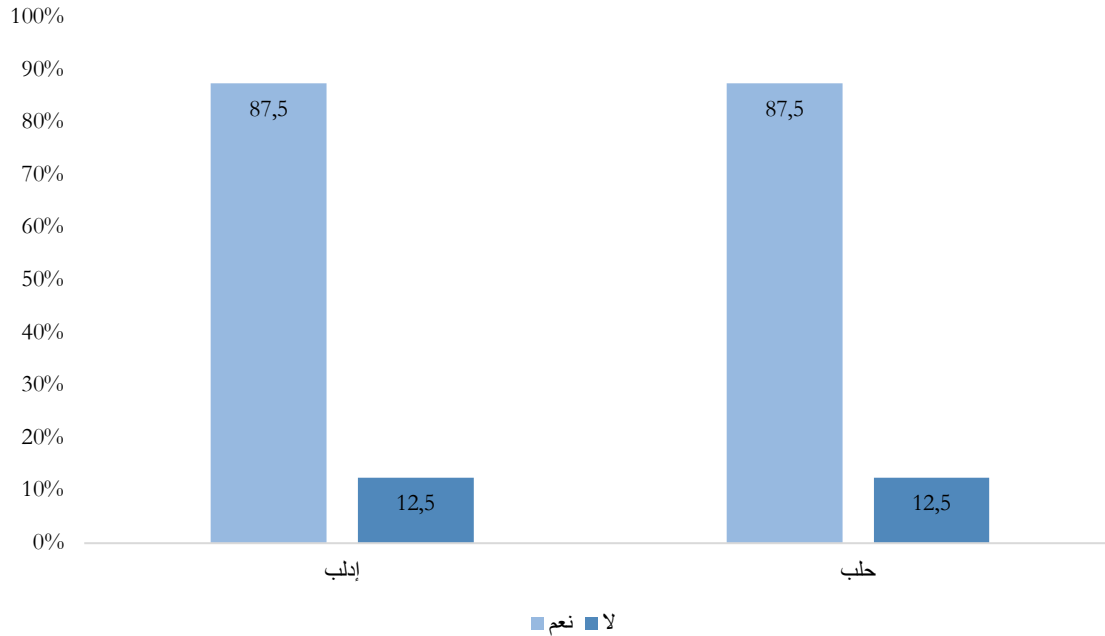


ولعل أبرز مثال على الموقف التعاوني للمجتمع المدني المحلي هو إطلاق "مبادرة المتطوعين ضد كورونا" في 19 نيسان 2020 من قبل مديرية صحة إدلب والخوذ البيضاء. وكانت المبادرة عبارة عن غرفة عمليات مشتركة بين القطاعات تتألف في البداية من حوالي 50 منظمة محلية و 600 متطوع (عنب بلدي، 2020 أ) وكانت الأولى من نوعها على الرغم من حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة في مناطق سيطرة المعارضة منذ حصولها على الاستقلال الاسمي عن سوريا في عام 2013. وكان المبادرة تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع المدني لتنسيق وتسهيل الاستجابة لجائحة كورونا وحماية المدنيين. تم التنسيق للمبادرة بقيادة الخوذ البيضاء بشكل مباشر مع الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السورية لإنشاء عدة مراكز احتجاز للمرضى المصابين بالفيروس وإجراء حملات تعقيم للمدارس والمساجد والأماكن العامة وتقديم المئات من جلسات التوعية في غضون أسابيع وتوزيع كتيبات إرشادية بما في ذلك معلومات عن تدابير التخفيف من فيروس كورونا.

أكد هذا الموقف التعاوني الجديد 87.5% من أعضاء منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية الأخرى الذين تمت مقابلتهم في محافظتي حلب وإدلب (الشكل 2). وكما هو متوقع، كان من بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المدني للتعاون الذي استشهد به المستجيبون هم الدفاع المدني/الخوذ البيضاء ومبادرة التطوع ضد كورونا ومديرية صحة إدلب وفريق المطعموم' التابع لها والذي أعلن عن إطلاق حملة التطعيم في شمال غرب سوريا في 29 نيسان 2021 (المصري والعيسى 2021). كما أكد المشاركون على دور المنظمات الأقل رسوخاً مثل منظمة إحسان، وهي منظمة سورية تهدف إلى تزويد السوريين بالخدمات الأساسية لتعزيز التنمية الأساسية، ومنظمة وطن، وهو تحالف من منظمات المجتمع المدني السورية المتخصصة في مجالات الإغاثة والصحة والتعليم، ومنظمات بنفصح، والتي أنشئت عام 2012 في إدلب

لتقديم الإغاثة للسكان المتضررين من النزاع. تشترك كل هذه المنظمات والشبكات في أمر واحد، وهو أنها تقدم خدمات تعجز الدولة أو مؤسسات المعارضة التي تؤدي دور الدولة عن تقديمها للمواطنين السوريين.

الشكل 2: هل تعاونت منظماتك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (حلب وإدلب)



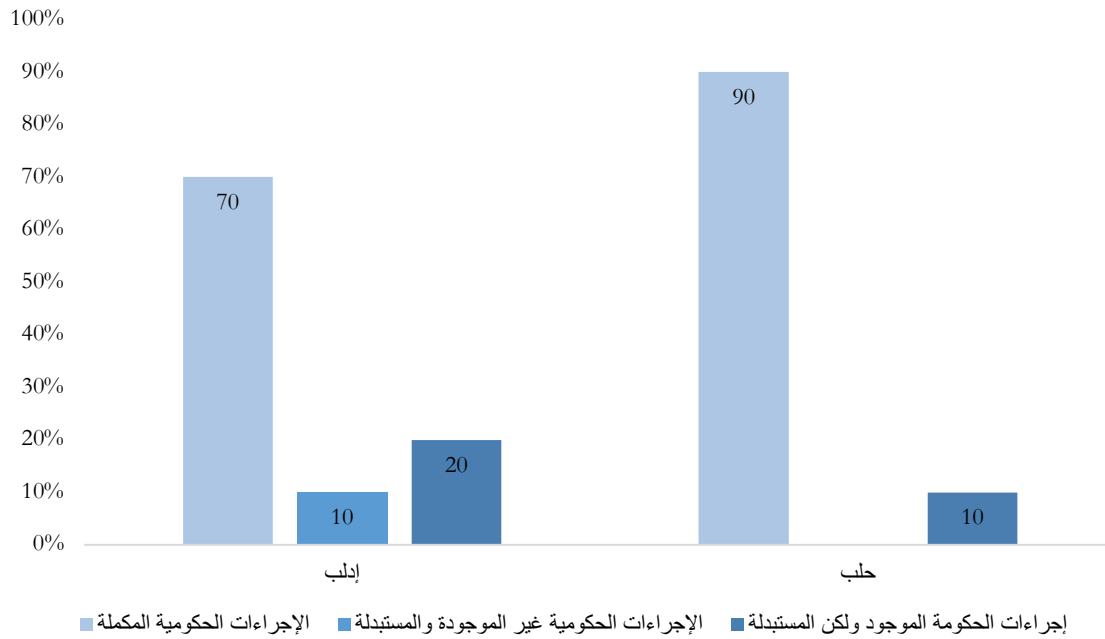
أخيراً، شكلت العملية العابرة للحدود لمجموعة الصحة بقيادة منظمة الصحة العالمية في غازي عنتاب في أوائل آذار 2020 فريق عمل لمجموعة الصحة لإعداد خطة استجابة لجائحة كورونا في شمال غرب سوريا، بالإضافة إلى فريق توعية محلي لتنسيق الأنشطة على أرض الواقع. وعلى الرغم من الإرادة لتوفير استجابة إقليمية متكاملة للوباء، سلب جميع المشاركين في شمال غرب سوريا الضوء على عدم وجود تعاون نشط مع المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء سوريا بسبب حظر السفر والصراع المستمر ووجهات النظر السياسية المعارضة وبسبب المنافسة السياسية بين أنظمة الحوكمة الأربعة والنقص الملحوظ في استقلالية كل من الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السورية. تطرق التقرير الأول التصور المحلي لدور المجتمع الإنساني الدولي في شمال غرب سوريا خلال الجائحة، الذي سلط الضوء على ثقة الجمهور المنخفضة نسبياً في منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية الدولية مقارنةً بالمجتمع المدني المحلي (بوجوان، 2021: 26).

"تقع مسؤولية التصرف أثناء الأزمات في المناطق المحررة على عاتق المجتمع المدني النشط، مع غياب الحكومة السورية وعدم اكتمال دور مؤسسات الحكومة المحلية البديلة".

توضح الآراء التي جمعت خلال إجراء هذا البحث مع المجتمعات الشعبية الوجود الشامل للمجتمع المدني المحلي في شمال غرب سوريا خلال الوباء. أكد جميع السكان المحليين الذين تمت مقابلتهم تقريباً في محافظتي حلب وإدلب - 95٪ - أنهم كانوا على اتصال بواحدة من منظمات المجتمع المدني الأخرى منذ بداية الوباء، إما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة أو حكومة الانقاذ السورية (الشكل 3). كان يُنظر في الواقع إلى المجتمع المدني المحلي السوري عمومًا على أنه الفاعل الأكثر نشاطاً في الاستجابة لفيروس كورونا كما أوضحت امرأة نازحة في أعزاز أنه "تقع مسؤولية التصرف أثناء الأزمات في المناطق المحررة على عاتق المجتمع المدني النشط، مع غياب الحكومة

السورية وعدم اكتمال دور مؤسسات الحكومة المحلية البديلة". ومن منظور القاعدة الشعبية، يبدو أن المجتمع المدني السوري قد قدم خدمات عينية ومساعدات إغاثية، بينما قامت مؤسسات الحكومة على المستويين المركزي والمحلي بتسهيل ومساعدة المجتمع المدني الذي كان بحاجة إلى موافقة حكومية لتنفيذ برامج وتنفيد أنشطته. يتم فحص العلاقة بين هذين الفاعلين في الحكم لاحقاً في هذا التقرير.

الشكل 3: هل برأيك كانت افعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة ... (حلب وإدلب)

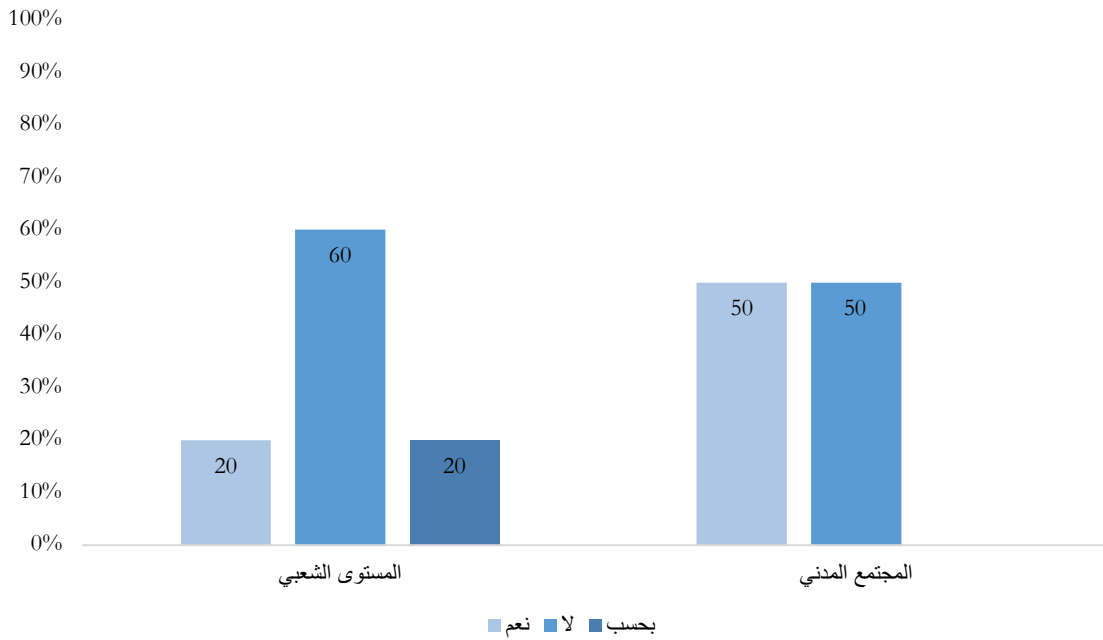


نجح فيروس كورونا في توظيف المجتمع المدني المحلي السوري بشكل فريد في شمال غرب سوريا، لكن أثر الوباء أيضاً بشكل كبير على طبيعة ونطاق المبادرات والأنشطة التي تنفذها منظمات المجتمع المدني المحلية. إذ ركزت الجهود المحلية قبل تفشي الفيروس في سوريا على توفير الإغاثة العامة والمأوى للنازحين. وأعاد الفيروس بشكل حتمي توجيه الجهود نحو توفير سلال النظافة والدعم الطبي مثل إنشاء مراكز العزل وتطوير المعرفة المجتمعية من خلال التوجيه والحملات الإعلامية وجلسات التوعية، بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا. وقد شكل ذلك تحديات كبيرة لتدريب العمال وبناء قدرات المنظمات الصغيرة التي لم تكن لديها المهارات و/أو القدرات للتعامل مع مثل هذه الحالة الصحية الطارئة. تم التغلب جزئياً على هذا التحدي بروح التعاون والتكامل، حيث وفرت منظمات المجتمع المدني الطبية التدريب لنظرائها غير الطبية.

كانت التحديات الأخرى التي واجهتها أعمال المجتمع المدني المحلي السوري، والتي حددها المشاركون على المستوى الشعبي في شمال غرب سوريا هي عدم وجود تعاون مدني للالتزام باللوائح وعدم وجود إطار تشريعي للمساعدة في تنفيذ التدابير وغياب هيئة سياسية موحدة في شمال غرب سوريا. وفي الواقع، كان استقلالية المجتمع المدني عن المؤسسات الحكومية موضوعاً للنقاش، وقدم أعضاء منظمات المجتمع المدني والقواعد الشعبية منظورين مختلفين خلال المقابلات التي أجريت معهم.

انقسم أعضاء منظمات المجتمع المدني في حلب بالتساوي حول مسألة استقلاليتهم. كان السكان على المستوى الشعبي أكثر تبايناً لأن 80% من المشاركين يعتقدون أن المجتمع المدني المحلي ليس مستقلاً تماماً أو على الإطلاق (الشكل 4).

الشكل 4: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (حلب)



أشار العديد من المشاركين إلى أهمية صانعي القرار السياسي في أنشطة المجتمع المدني المحلي. كان هذا هو حال تمويل مركز محلي لذوي الاحتياجات الخاصة في حلب التي تسيطر عليها المعارضة. "فرضت تركيا حظراً على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوباء. وقد قلل هذا من ثقة المانحين، ولكن أيضاً من تدفق المعاملات المالية والتحويلات المصرفية لجلب الأموال إلى شمال حلب". تردد صدى هذا الخطاب من قبل موظف في إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية في مجال الإغاثة ومقرها تركيا، حيث قال أنه "داخلياً، نحتاج دائماً إلى المؤسسة التركية ذات الصلة للموافقة على أنشطتنا [لأن مقرنا الرئيسي هناك] وهذا يؤخر ردنا أحياناً. إن فرقنا لا تخطط، ولكن تنفذ فقط. ويؤثر اعتمادنا هذا على تصور المجتمعات المحلية لأنهم يتوقعون منا الاستجابة على الفور في حالة الطوارئ. في الواقع، وبينما تتطلب بعض المواقف استجابة سريعة، فإننا غير قادرين على القيام بذلك لأن عملنا يعتمد على تلقي الموافقة من تركيا". وعلاوة على ذلك، يجب على جميع منظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المؤقتة التسجيل والحصول على ترخيص من الهيئات الإدارية، مما قد يحد من نطاق عملها من حيث الأنشطة و/أو الانتشار الجغرافي.

"فرضت تركيا حظراً على اتخاذ القرار فيما يتعلق بالوباء. وقد قلل هذا من ثقة المانحين، ولكن أيضاً من تدفق المعاملات المالية والتحويلات المصرفية لجلب الأموال إلى شمال حلب".

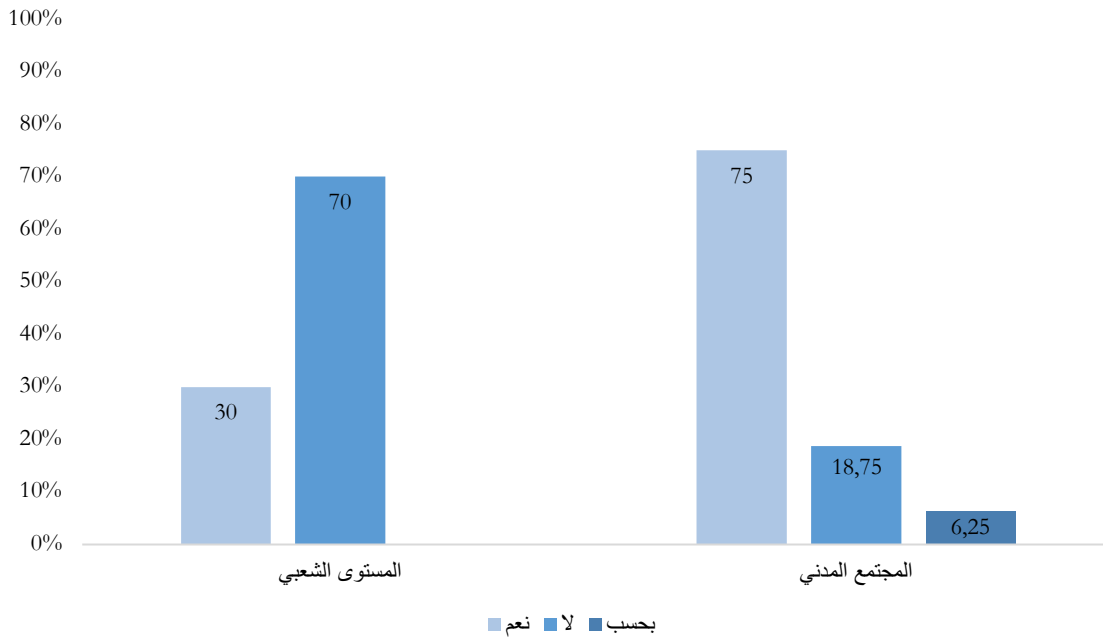
يتزايد تأثير المؤسسات الإدارية في شمال حلب بشكل خاص عندما تستهدف المنظمات المحلية مخيمات النازحين، التي تديرها رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ التركية (أفاد) التابعة لوزارة الداخلية التركية. قال موظف في واحدة من أنشط المنظمات المحلية في شمال غرب سوريا للمؤلفين أنه "نحتاج إلى الحصول على موافقات للعمل في المخيمات. قد تتضمن هذه الموافقات تدخلاً سياسياً في خطة الاستجابة والاختيار المسبق للمستفيدين". ومن ناحية أخرى، فإن وجود وعمل المجتمع المدني مشروط بالدعم المالي من المانحين الدوليين. وعلى هذا النحو، فإن أولويات وسياسات الجهات المانحة تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونطاق الأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية. وأخيراً، يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي السوري بشكل خاص في جميع أنحاء البلاد بشكل غير مباشر بالنزاعات بين الجماعات المسلحة التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير السلطة الإدارية أو تعليق العمل وتهديد سلامة العاملين في المجال الإنساني.

وفي إدلب، وفي حين أن الغالبية العظمى من المشاركين في المجتمع المدني اعتبروا مؤسستهم مستقلة، رأى 70٪ من المشاركين على المستوى الشعبي أن الوجود الكبير للجماعات العسكرية وسياسة المانحين يشكلان العوائق الرئيسية أمام استقلال كامل للمجتمع المدني المحلي (الشكل 5).

" لا يوجد عمل مستقل تمامًا في مناطق الصراع".

يعني معظم أعضاء منظمات المجتمع المدني الذين ذكروا أن منظماتهم مستقلة الاستقلال السياسي عن حكومة الانقاذ السورية، في حين أنهم أقرروا بتحديات الاعتماد على التمويل الخارجي وسياسات المانحين. ففي إدلب، يجب على منظمات المجتمع المدني التوقيع على مذكرة تفاهم (MoU) مع حكومة الانقاذ السورية أو البلديات التي تحكم المناطق التي يريدون العمل فيها. تُظهر البيانات التي تم جمعها أثناء إجراء هذا التقرير أنه عند وجود مذكرة تفاهم، فإن الممارسة الشائعة للمؤسسات الحكومية هي تحديد موقع ونوع الاستجابة لحالة الطوارئ، وفي الحالات النادرة، اقتراح أسماء المستفيدين. ونتيجة لذلك، رفضت العديد من منظمات المجتمع المدني التوقيع على الوثيقة في محاولة للاحتفاظ بمقاومتها وجذب المزيد من التمويل الدولي.

الشكل 5: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (إدلب)



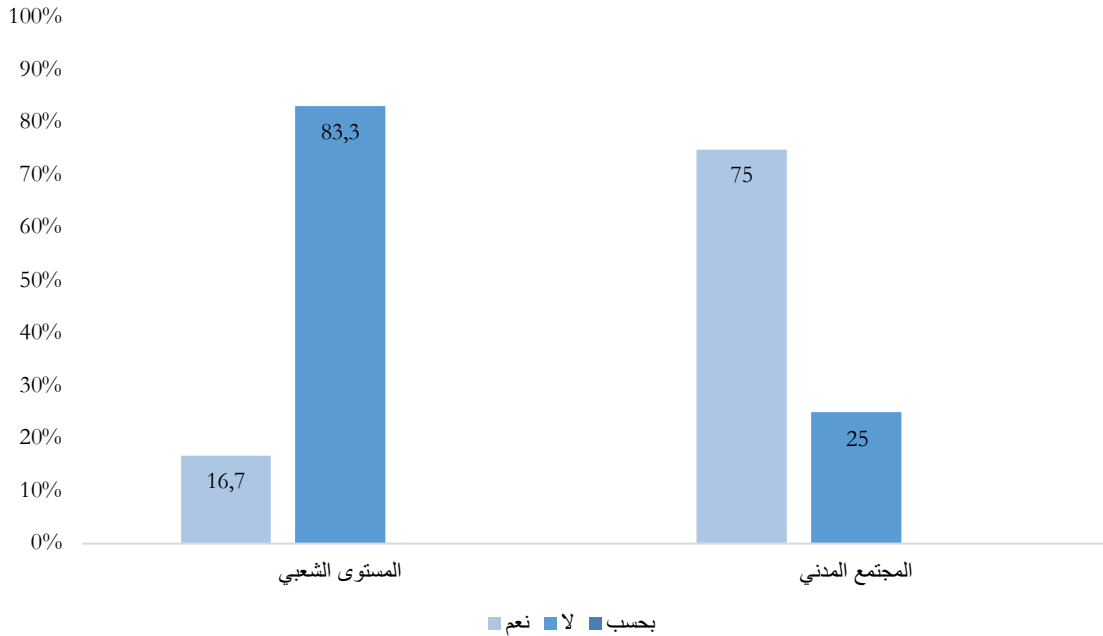
ومع ذلك، في ظل عدم وجود إطار قانوني لتنظيم الأدوار والعلاقات بين منظمات المجتمع المدني وحكومة الانقاذ السورية، غالبًا ما يكون عدم وجود مذكرة تفاهم عقبة كأداء أمام تطوير أنشطة منظمات المجتمع المدني. إن السمعة الشائعة لحكومة الانقاذ السورية ليست العقبة الوحيدة أمام التعاون مع المانحين الدوليين، كما أوضح موظف في منظمات المجتمع المدني في مجال المياه والصرف الصحي في محافظة إدلب، "إن ممولنا الرئيسي هو مانح دولي، وهذا المانح لا يحب التعامل مع بعض الأطراف على الأرض لافتقارها للشفافية في طبيعتها وأهدافها. وعلى هذا النحو، يفرض المانح بعض القيود على عملنا ونتجنب التعامل مع هذه الأطراف قدر الإمكان". يمكن تلخيص واقع استقلال منظمات المجتمع المدني في شمال غرب سوريا وفي جميع أنحاء البلاد بشكل أفضل من قبل العامل الوحيد في المنظمات غير الحكومية الدولية الذي قابلناه في إدلب، حيث قال "لا توجد أعمال مستقلة تمامًا في مناطق النزاع".

مناطق سيطرة النظام: درعا

يختلف مشهد المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية اختلافاً كبيراً عنه في شمال غرب سوريا. عندما خلف الرئيس الشاب آنذاك بشار الأسد والده في رئاسة الدولة في عام 2001، كرست زوجته أسماء الأسد نفسها لـ "إحياء المجتمع المدني السوري" من خلال إنشاء الأمانة السورية للتنمية وتأسيسها لشبكة من منظمات المجتمع المدني، والتي سرعان ما أصبحت الشكل المهيمن للجهات المدنية الفاعلة في سوريا (خلف وآخرون، 2014: 8). عملت هذه المنظمات المسماة بـ "المنظمات الحكومية غير الحكومية" كعنصر من عناصر الواجهة التي صورت الرئيس السوري على أنه محدث وإصلاحي وكصمام أمان لاستعداد الغرب لدعم المجتمع المدني السوري (المرجع نفسه).

وبعد عشرين عامًا من حكم بشار الأسد وبعد أكثر من عشر سنوات من الصراع العنيف، لم يتغير مشهد المجتمع المدني بشكل ملحوظ في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بما في ذلك محافظة درعا، ولا يزال يتعين على المشاركة المدنية الامتثال لحكم النظام السوري رغم انهيار البنى التحتية للدولة (غريبة، 2020). كما ذكر عدد من الأفراد والنشطاء على المستوى الشعبي ممن تمت مقابلتهم أثناء البحث أن "المنظمات غير الحكومية في درعا أطراف في النزاع ومن المستحيل فصلها عن الدولة" وأن "أي مبادرة لأي منظمة يجب أن توافق عليها الدولة [السورية]". لذلك، ليس من المستغرب أن أكثر من 83% من المستطلعين على مستوى القاعدة الشعبية في درعا اعتبروا العلاقات المتشابكة بين المجتمع المدني المحلي السوري والحكومة السورية دليلاً على الاحتكار السياسي للاستجابة الإنسانية لفيروس كورونا، وسبباً لرفض الممولين الخارجيين من تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية للتصدي لجائحة كورونا (الشكل 6). وبعبارة أخرى، وكما أشار العديد من المشاركين المحليين، أدى انعدام ثقة المانحين الدوليين في المجتمع المدني المحلي السوري العامل في المناطق التي يسيطر عليها النظام إلى ضعف تمويل المبادرات المحلية وما يرتبط بها من ضعف في الاستجابة للوباء. وفي المقابل، نقض هذه الرواية أعضاء منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم في درعا، وأكد 75% منهم أن منظماتهم تحتفظ بالاستقلال، على الرغم من تمويلها من قبل المانحين الدوليين والعمل عن كثب مع الحكومة السورية.

الشكل 6: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (درعا)



"إن المنظمات غير الحكومية في درعا هي أطراف في النزاع ومن المستحيل فصلها عن الدولة".

يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي في درعا بالتأكيد بسياسات الممولين والمؤسسات السياسية على المستويين الوطني والدولي. قد يؤدي هذا التأثير في بعض الأحيان إلى سوء تخصيص الموارد وإساءة استخدام قدرات المنظمات المحلية. حيث روى أحد النشطاء حيث في مثال معبر أنه "في إحدى البلدات الواقعة في درعا، تم توفير بعض الإمدادات العينية من قبل منظمة غير حكومية محلية لمواجهة الفيروس. ولكن عدا عن الدعم العيني، فإن المدينة لديها بالفعل احتياجات أكبر مثل إعادة تأهيل مدارسها ومركزها الصحي". وردد عضو في الفرع المحلي للجنة الدولية للصليب الأحمر في محافظة درعا هذه المخاوف، قائلاً أن "من التحديات التي تواجهنا كمنظمة وعضو في لجنة محلية لكورونا تقديم الدعم لجميع البلدات والقرى، وخاصة تلك التي تسيطر عليها الجماعات العسكرية المعارضة أثناء خضوعها للولاية الإدارية الرسمية للدولة السورية. حيث تسيطر الأجهزة الأمنية على قرار فرع الهلال الأحمر في درعا ومناطق عملياته، وقررت أن هذه البلدات والقرى تشكل خطراً أمنياً على عمل المنظمات غير الحكومية. ونتيجة لذلك، لم يُسمح للمجتمع المدني المحلي بالعمل في هذه المناطق".

التقى فريق البحث مع وجهاء محليين في مناطق تعتبرها الأجهزة الأمنية السورية غير آمنة لعمل منظمات المجتمع المدني. روى هؤلاء الوجهاء في درعا البلد وبصرى الشام وطفس وأماكن أخرى كيف تغير مشهد المجتمع المدني المحلي السوري خلال السنوات العشر من الصراع. كان هناك حضور جيد لمنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية حتى عام 2018، والتي عملت بالتنسيق مع السكان المحليين والوجهاء لتقديم الخدمات والدعم في المجالين الطبي والتعليمي. وفي ذلك الوقت، كانت محافظة درعا في أيدي العديد من جماعات المعارضة المسلحة. ولكن عندما توصل النظام السوري والمعارضة إلى تسويات برعاية الجيش الروسي وعادت محافظة درعا رسمياً إلى سيطرة الحكومة السورية، "تلاشى" عمل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. منعت السلطة الإدارية الرسمية للحكومة السورية عمل المنظمات الإنسانية على أرض الواقع، بما في ذلك خلال جائحة كورونا. وأوضح رئيس إحدى لجان كورونا في بلدة مصنفة على أنها مواتية للمعارضة الصعوبات التي تواجه لجنته في تلقي الدعم أثناء الوباء، حيث قال "أنا حاولنا جاهدين التواصل مع بعض المنظمات الدولية التي كانت نشطة في محافظة درعا قبل 2018 عبر النشطاء المدنيين من البلدة. لكن محاولتنا باءت بالفشل لأن هذه المنظمات الدولية ليس لديها تراخيص من الدولة السورية للعمل على الأراضي السورية، ورفضت العمل من خلال قنوات غير رسمية أو دون استخدام فرقها وموظفيها".

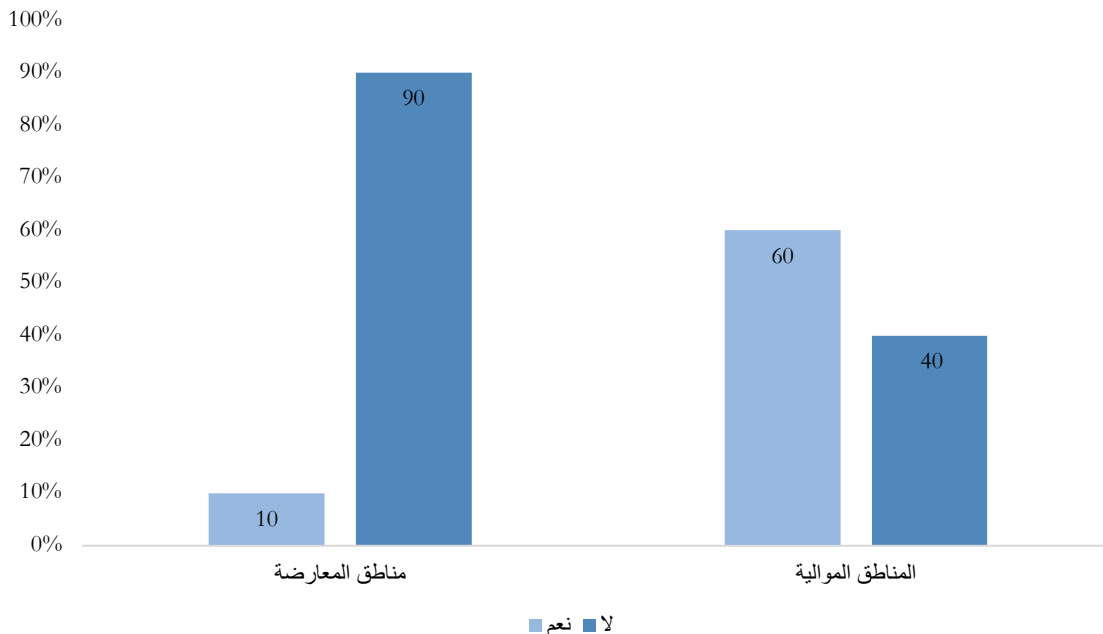
"باءت محاولتنا (للاتصال) بالفشل لأن هذه المنظمات الدولية ليس لديها تراخيص من الدولة السورية للعمل على الأراضي السورية، ورفضت العمل من خلال قنوات غير رسمية أو دون استخدام فرقها وموظفيها".

إذا تأثر المشهد الإنساني في درعا بشكل كبير بالصفقات العسكرية والسياسية التي تم التوصل إليها في عام 2018، فلم يتبق سوى عدد قليل من المنظمات وهي شبه احتكار للأنشطة الإنسانية في المحافظة. وهذا هو حال الهلال الأحمر العربي السوري ومجلس كنائس الشرق الأوسط، حيث ذكر جميع المشاركين أن كلتا المنظمين بغض النظر عن انتماءاتهم وخلفياتهم كانتا جهات فاعلة رئيسية في مكافحة جائحة كورونا في درعا. حيث اجتذب الهلال الأحمر العربي السوري على وجه الخصوص انتباه وانتقادات العديد من المراقبين الذين شككوا في استقلاليته. أجرى فريق البحث مقابلة مع متطوع في فرع المنظمة في درعا لاستطلاع رأيه في هذا الشأن، حيث قال أن "الهلال الأحمر العربي السوري منظمة مستقلة تعمل كمساعدة للجهات العامة في مجال العمل الإنساني. لمكافحة جائحة كورونا، ولقد قدمنا خدماتنا في مجال التوعية والمساعدات العينية لجميع المناطق بغض النظر عن موقفها تجاه الحكومة السورية. وهذا يندرج ضمن

مبدأ الحياد الذي تلتزم به المنظمة حيث تمتنع عن المشاركة في أي أعمال أو نقاشات عدائية تتعلق بالقضايا السياسية والدينية والعرقية. وكانت استجابتنا للوباء سريعة وقمنا بأنشطة في جميع المناطق [السورية]. وقد سهل استقلالنا سرعة تجاوبنا وهو ميزة مقارنة بمؤسسات الدولة".

على الرغم من الاستقلال الرسمي للهلال الأحمر العربي السوري والتزام المنظمة بالمبادئ الإنسانية، أشار عدد من التقارير إلى تصورات حول الوضع الغامض للهلال الأحمر العربي السوري، وهو أحد الشركاء الحكوميين الرسميين الوحيدين الذين يجب على الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى العمل من خلالها في سوريا بشار الأسد (سبارو، 2018). وترتبط رسميًا باللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويُنظر إليها على أنها مرتبطة بشكل فعال بالنظام السوري وتحت سيطرة شديدة من المخابرات الجوية (المركز السوري للعدالة والمساءلة، 2019). وعلاوة على ذلك، يشير هذا البحث، الذي تم إجراؤه في المناطق الموالية للنظام السوري والمعارض له، إلى أن الهلال الأحمر العربي السوري لم يقدم نفس المستوى من الدعم في جميع أنحاء المحافظة. أخبر سكان المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقًا المؤلفين مرارًا وتكرارًا أن وجود منظمات المجتمع المدني أثناء الوباء اقتصر على توزيع سلة غذائية من قبل الهلال الأحمر العربي السوري مرة كل أربعة أشهر تقريبًا، حيث طُلب من وجهاء المدينة تقديم قائمة بالعائلات الأكثر ضعفًا. وذكر عدد أقل من المشاركين أن مجلس كنائس الشرق الأوسط وزع بعض البذور والأسمدة لمساعدة المزارعين على زراعة المحاصيل. وفي نفس المناطق، قال 10٪ فقط من المشاركين إنهم كانوا على اتصال بمنظمات المجتمع المدني المحلية منذ بداية الوباء، مقابل 60٪ من السكان في المناطق التي تعتبر موالية للنظام السوري وتسيطر عليه فعليًا (الشكل 7). وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهها المشاركون في هذا البحث ورددت صداها في تقارير أخرى قبل وأثناء جائحة كورونا (المركز السوري للعدالة والمساءلة، 2019؛ الجمعية السورية لكرامة المواطن، 2021 م؛ مركز التحليلات العملية والأبحاث، 2021: 18)، ظل الهلال الأحمر العربي السوري أكثر مقدمي الرعاية الصحية الأولية كفاءة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في محافظة درعا ويمكن القول في كافة مناطق سوريا.

الشكل 7: هل كنت على اتصال شخصيًا بأي من منظمات المجتمع المدني المحلية منذ آذار 2020؟ (درعا)



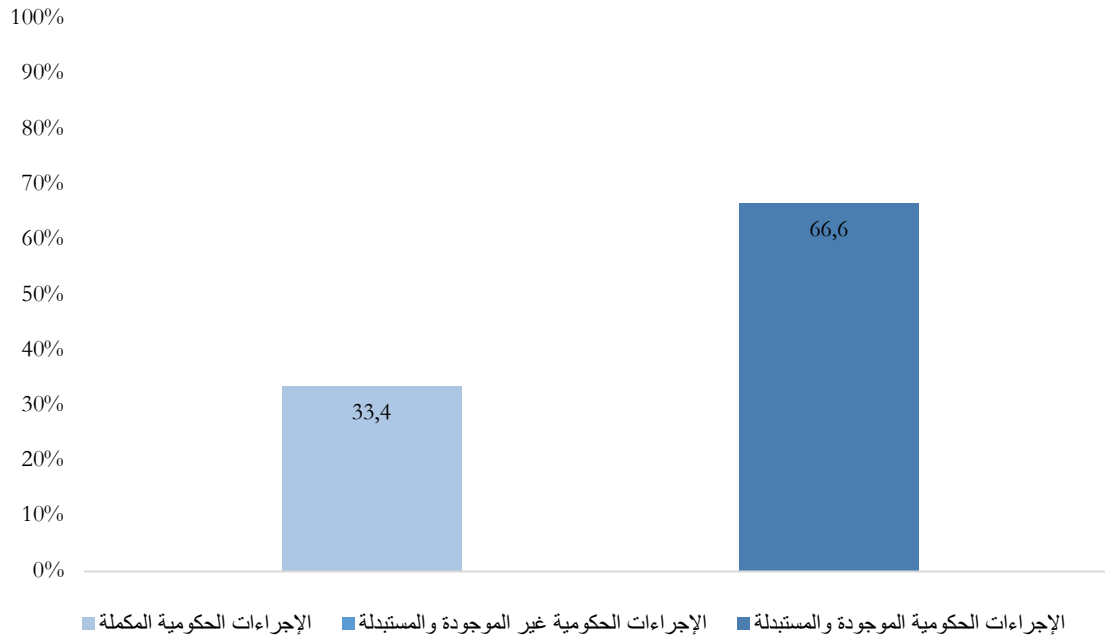
في حين أن المجتمع المدني المحلي السوري لم تقدم بشكل عام مستوى الدعم المتوقع الذي يتوقعه الناس خلال فترة الاستجابة لفيروس كورونا في محافظة درعا، لا سيما في المناطق التي انزلت عن سيطرة الحكومة السورية خلال النزاع، أشاد عدد كبير من المشاركين بدور المبادرات المدنية المحلية، وخاصة لجان كورونا: "لقد أظهر المجتمع تضامناً

لا مثيل له في التعاون والتعاقد. روج أشخاص مهمون في المدينة لجمع التبرعات لشراء المواد اللازمة للمستشفيات والمراكز الصحية. فقد زدوني إحدى وجهاء العشيرة في المنطقة التي أعيش فيها بالمال وسلة صحية لأنني لا أملك معيلاً"، كما قالت امرأة فقدت زوجها أثناء النزاع ونزحت من حمص.

أكد مدير المستشفى الوطني في مدينة تسيطر عليها جماعة عسكرية معارضة، على أهمية المبادرات المدنية أثناء الوباء، التي لم تتلقى أي دعم تقريباً من الدولة السورية ومنظمات المجتمع المدني المرخصة، حيث ذكر أنه "ظلت التبرعات المالية المدنية بمثابة دعم رئيسي للأنشطة المحلية. على سبيل المثال، تم إنشاء مصنع لتعبئة الأكسجين في مستشفى [مجهول الاسم] بدعم من سكان المدينة. تلقينا 300 مليون ليرة سورية [ما يعادل أكثر من 454 ألف جنيه إسترليني]". وأكد أحد السكان الذي زار نفس المستشفى على كلمات المدير قائلاً، "أصيب أحد أقاربي بفيروس كورونا، لذلك ذهبنا إلى مستشفى درعا لتلقي العلاج. لكننا لم نجد أي اهتمام بوضعنا ولم نتلق أي رعاية. لولا التبرعات التي تم جمعها للمستشفى [مجهول الاسم]، لما تمكنا من الحصول على الأكسجين الذي نحتاجه. لو اعتمدنا على الدولة [السورية]، لمات نصف الناس هناك [في مناطق المعارضة في درعا]".

توضح الشهادات التي تم جمعها في جميع أنحاء محافظة درعا أن العمل المشترك للمنظمات غير الحكومية المرخصة (المحلية والدولية) والمبادرات المدنية قد اعتبرها غالبية المستجيبين على المستوى الشعبي على أنها استبدلت الإجراءات الحكومية القائمة والضعيفة للتخفيف من تأثير جائحة كورونا (الشكل 8).

الشكل 8: هل برأيك كانت افعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة ... (درعا)



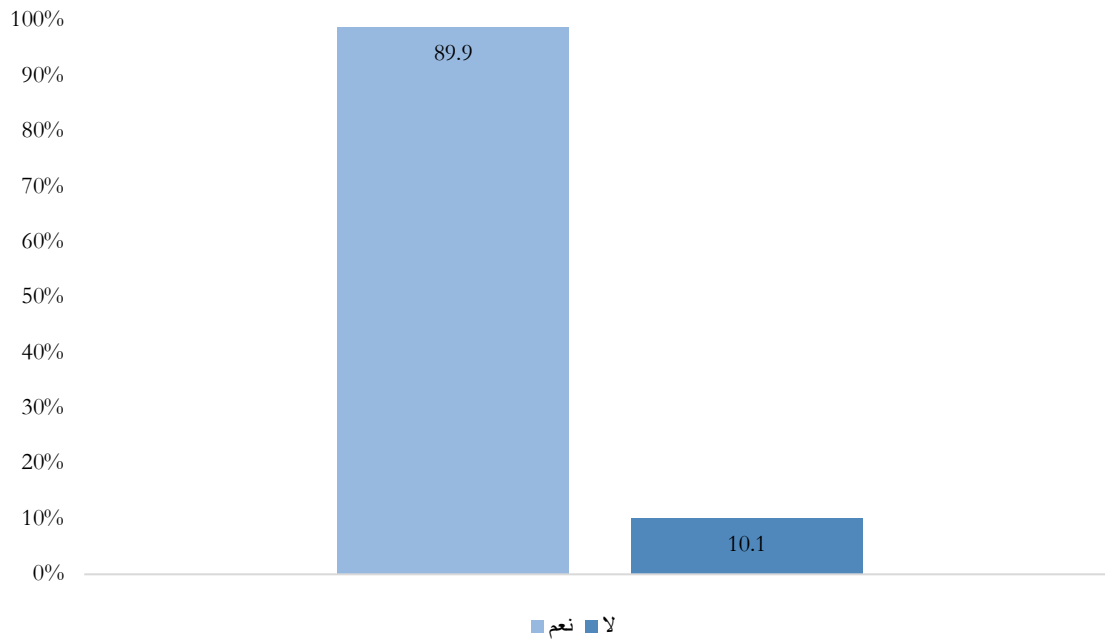
على الرغم من الإجراءات الحاسمة التي قامت بها المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في محافظة درعا، وعلى عكس الديناميات التي لوحظت في شمال غرب سوريا، لم يتسبب الوباء في ظهور شبكة مجتمع مدني منسقة في المناطق الخاضعة للسيطرة الرسمية للنظام. بينما ذكر 89.9% من أعضاء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أنهم تعاونوا مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء (الشكل 9)، يُظهر البحث أن المجتمع المدني المحلي في درعا تعاون بشكل أساسي مع المنظمات الدولية بدلاً من منظمات المجتمع المدني المحلية الأخرى. وعلى سبيل المثال، تم تنفيذ العديد من الأنشطة والحملات لمكافحة جائحة كورونا بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي والصليب الأحمر الدولي وحتى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا)، بهدف التخفيف من تأثير الوباء على 30,000 لاجئ فلسطيني يعيشون في جنوب سوريا، تلثمهم يقيمون في مخيم درعا للاجئين الفلسطينيين (الأونروا، 2021).

"يتم استجوابهم على الصعيد الأمني من قبل الأمن السياسي والأمن الجوي. ونسأل عن حجم التبرعات التي نتلقاها والمتبرعين أنفسهم وهل هناك هيئات أو منظمات دولية تدعم اللجنة أو ما إذا كان أعضاء اللجنة على اتصال مع نشطاء في الخارج".

كان التعاون بالنسبة للمجتمع المدني المحلي محدودًا بسبب انخفاض عدد منظمات المجتمع المدني، لا سيما تلك التي تعمل في المجال الطبي أو الخدمات الصحية في المحافظة. وعلاوة على ذلك، شكّل انعدام الثقة والفتنة السياسية المستمرة في درعا تحديًا لتعاون واسع النطاق، كما أوضح عضو لجنة كورونا في بلدة معارضة علانية للنظام السوري، قائلًا أنه "يتم استجوابهم على الصعيد الأمني من قبل الأمن السياسي والأمن الجوي. ونسأل عن حجم التبرعات التي نتلقاها والمتبرعين أنفسهم وهل هناك هيئات أو منظمات دولية تدعم اللجنة أو ما إذا كان أعضاء اللجنة على اتصال مع نشطاء في الخارج". وبعبارة أخرى، أدى احتكار الدولة السورية وسيطرتها الصارمة على الأنشطة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها إلى منع ظهور المجتمع المدني السوري كعنصر فاعل في إدارة الطوارئ خلال جائحة كورونا.

الشكل 9: هل تعاونت منظماتك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (درعا)



يعد مشهد المجتمع المدني في محافظة الرقة جديدًا نسبيًا مقارنة بشمال غرب سوريا حيث تضاعفت منظمات المجتمع المدني في السنوات الأولى من الصراع وفي الأراضي التي يسيطر عليها النظام حيث تطورت شبكة من المنظمات بعد وصول بشار الأسد إلى السلطة وتحت رعاية السيدة الأولى أسماء الأسد. وعندما أسس تنظيم الدولة الإسلامية معقل خلافته في مدينة الرقة في آب 2013، تسببت القيود التي فرضها على عمل منظمات المجتمع المدني المحلية في تعليق أو إنهاء العديد من هذه المنظمات. نتيجة لذلك، تم إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في الرقة أثناء الوباء فقط بعد طرد تنظيم الدولة الإسلامية من المناطق في تشرين الأول 2017، وبالتالي تفتقر إلى الخبرة في إدارة الأزمات وحالات الطوارئ. خارج الرقة، وعلى الرغم من مطالبة الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا بتسهيل حشد المجتمع المدني

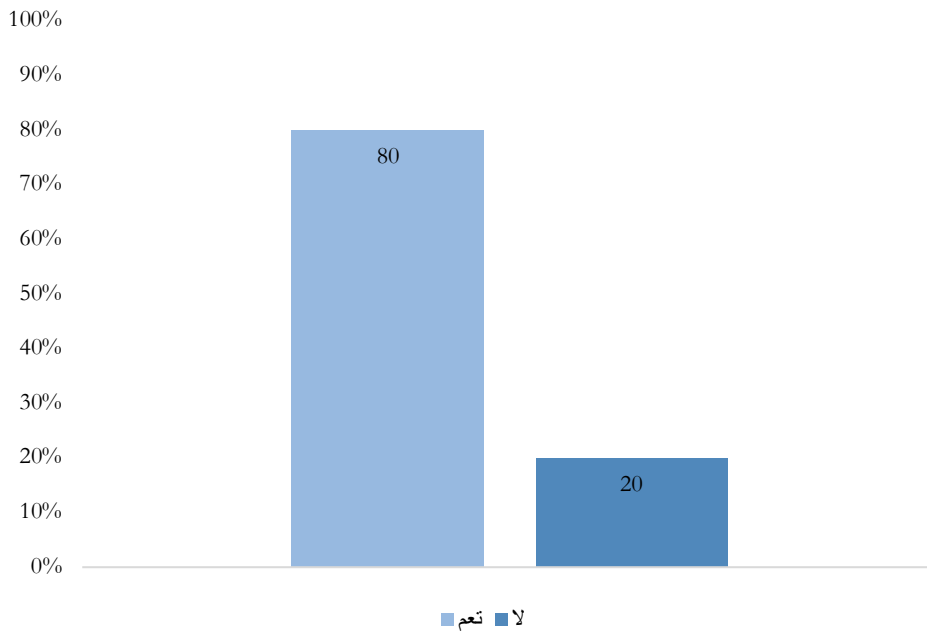
لإنتاج الصالح العام وبناء مجتمع ديمقراطي، افتقر المجتمع المدني المحلي إلى نظام مؤسسي ومتكامل عندما ضربت جائحة كورونا شمال شرق سوريا. وفي 17 تشرين الأول 2021، عقد المجتمع المدني في روجافا مؤتمراً تأسيسياً لتحالف منظمات المجتمع المدني في شمال شرق سوريا بهدف "بناء أرضية مشتركة تجمع منظمات ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز وتدعيم دورهم في المجتمع" (وكالة نورث برس، 2021).

قد يفسر عدم وجود شبكة متكاملة من منظمات المجتمع المدني سبب أسف العديد من المستجيبين ممن تمت مقابلتهم أثناء البحث لنقص الدعم من المجتمع الدولي في مواجهة الوباء. فعلى سبيل المثال، أوضح أحد الأعضاء في منظمة غير حكومية محلية صغيرة كيف أدى افتقارهم إلى الخبرة في التقدم للحصول على تمويل دولي إلى تقييد استجابة منظمته، حيث قال أنه "لقد أعدنا دراسات للعديد من المشاريع الممولة دولياً والتي تهدف إلى منع الوباء، ولكن يقبل المؤيدين أي منها. ونتيجة لذلك، اقتصرنا على المبادرات التطوعية وحملات التوعية ضمن القدرات المتاحة لنا". وتعاملت منظمات المجتمع المدني الأخرى لزيادة فاعليتها في التصدي لهذا التحدي باختيار التعلم من تجارب البلدان المجاورة، وخاصة إقليم كردستان العراق: "بدأ هذا الوباء في العديد من البلدان قبل أن يصل إلى بلدنا، حيث قدم قسم الدراسات في المنظمة دراسة مبنية على البيانات والاستجابات من هذه البلدان. كان لهذه الدراسة المرتقبة دور مهم في سرعة الاستجابة. ولقد أخذنا ذلك في الاعتبار عند تقديم المشاريع للجهات المانحة، وتمت الموافقة على بعضها".

"أعتقد أن منظمات المجتمع المدني هي أكثر المؤسسات التي تهتم بنا من حيث المعيشة وتقدم لنا يد العون من خلال المعونات والمراكز الطبية أو العلاجات المجانية".

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الناشئة في الرقة، تظهر نتائج البحث أن وجود منظمات المجتمع المدني كان يشعر به ويقدره عمومًا المجتمعات الشعبية في المحافظة (الشكل 10)، مع أن إجاباتهم تظهر بوضوح أن المنظمات غير الحكومية الدولية قد تولت الدور الأكبر في الاستجابة للجائحة.

الشكل 10: هل كنت على اتصال بأي منظمة مجتمع مدني محلية منذ بداية الوباء في آذار 2020؟ (الرقة)



أخبرت إحدى ربات البيوت المؤلفين: "أعتقد أن منظمات المجتمع المدني هي أكثر المؤسسات التي تهتم بنا من حيث المعيشة وتقدم لنا يد العون من خلال المعونات والمراكز الطبية أو العلاجات المجانية". وروى شاب كردي من الرقة: "جاء فريق أرسلته اليونيسف إلى الحي الذي أقيم فيه لتقييم الأوضاع المالية للسكان وجمع المعلومات حول وضعنا المعيشي. وبعد فترة وجيزة، خصصت لنا سلة غذائية نصف شهرية". وأكدت امرأة نازحة من دير الزور العمل الحاسم للمنظمات غير الحكومية الدولية، حيث قالت: "أعاني من أمراض دائمة بسبب تقدمي في السن والظروف القاسية التي مررنا بها [على مدى عقد من الصراع] مثل مرض السكري وارتفاع ضغط الدم ونقص التروية. أحتاج إلى أدوية يومية ووضعني المادي لا يسمح لي بشرائها. زرت مركز أطباء بلا حدود وخصصوا لي أدوية شهرية مجانية وفحوصات طبية دورية خلال الوباء. كما أعطتني جمعية محلية أخرى بطاقة معونة نقدية كل شهر".

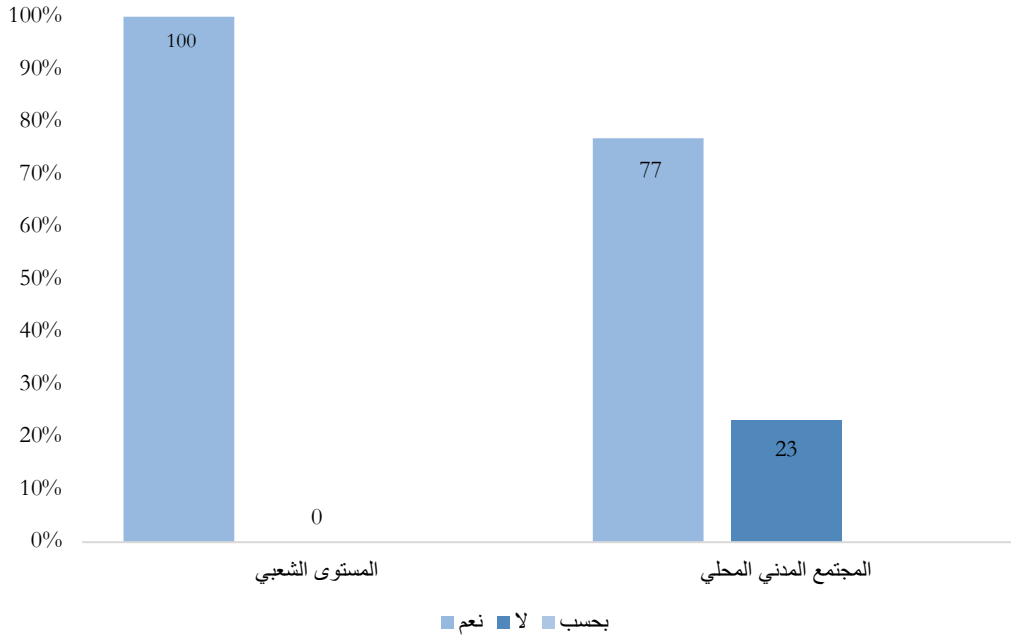
سلطت عدة روايات في محافظة الرقة من أعضاء منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الشعبية وقادة المجتمع الضوء على وجود نقص في الثقة بين المجتمع المدني المحلي ومتلقي عملها. على سبيل المثال، أعرب أحد شبوخ العشائر عن شكوكه فيما يتعلق بجدية منظمات المجتمع المدني المحلي في التعامل مع الوباء قائلاً "عندما أقابل أعضاء منظمات المجتمع المدني نرتدي جميعاً قناعاً وقفازات، ولكن بمجرد انتهاء الاجتماع، أراهم يزيلون الأقنعة الطبية، وسلوكهم هذا مصطنع ويمكنني أن أروي قصصاً مماثلة لا حصر لها". واعترف مؤسس إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية في الرقة أن "هناك أزمة ثقة بين المجتمعات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المنظمات الإغاثية عرضت صورة نمطية للمجتمع المدني الذي لا يقدم سوى المساعدات العينية للمواطنين". وبعبارة أخرى، لا يُعتبر المجتمع المدني المحلي السوري مقدم خدمة أو جهة فاعلة يمكن أن تكون بكفاءة جزءاً من إدارة الطوارئ أثناء الأزمات مثل جائحة كورونا. يعتقد المزيد من العاملين في منظمات المجتمع المدني أن انعدام الثقة في المجتمعات الشعبية قد ينبع من الافتقار إلى قدرة منظمات المجتمع المدني، إذ قال "نحن، كمنظمة محلية، لا نملك القدرات اللازمة لتنفيذ مشروع متكامل، وهذا له تأثير على سياسة العمل لدينا كما نحن بحاجة إلى تحديد أولويات الإجراءات والمستفيدين".

تشير نتائج البحث أيضاً، كما هو الحال في محافظة درعا، إلى احتكار المؤسسات الحكومية في شمال شرق سوريا لعمل المجتمع المدني المحلي، كما أكد العديد من أعضاء منظمات المجتمع المدني: "نحتاج إلى موافقة [الإدارة الذاتية] لأي مشروع أو نشاط أو مبادرة نريد القيام بها. يجب أن يكون عملنا متوافقاً مع سياسة ومتطلبات المؤسسات الحكومية في الشمال الشرقي ولكن أيضاً مع متطلبات الممولين الدوليين أو المحليين". ذهب بعض المشاركين إلى أبعد من ذلك، مستكرين تأثير المؤسسات الحكومية في عمل مؤسساتهم، مما تسبب في اعتماد كبير على العمل المدني في الرقة: "إن المؤسسات الحكومية تلائم مشاريعنا من خلال منح التراخيص والموافقات وحتى من خلال تعديل بعض مبادراتنا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا أيضاً تضمين سياسات ومعايير المجتمع المدني الدولي الذي يشمل الجهات المانحة والمنظمات التي تدعم عملنا".

"هناك أزمة ثقة بين المجتمعات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن المنظمات الإغاثية عرضت صورة نمطية للمجتمع المدني الذي لا يقدم سوى المساعدات العينية للمواطنين".

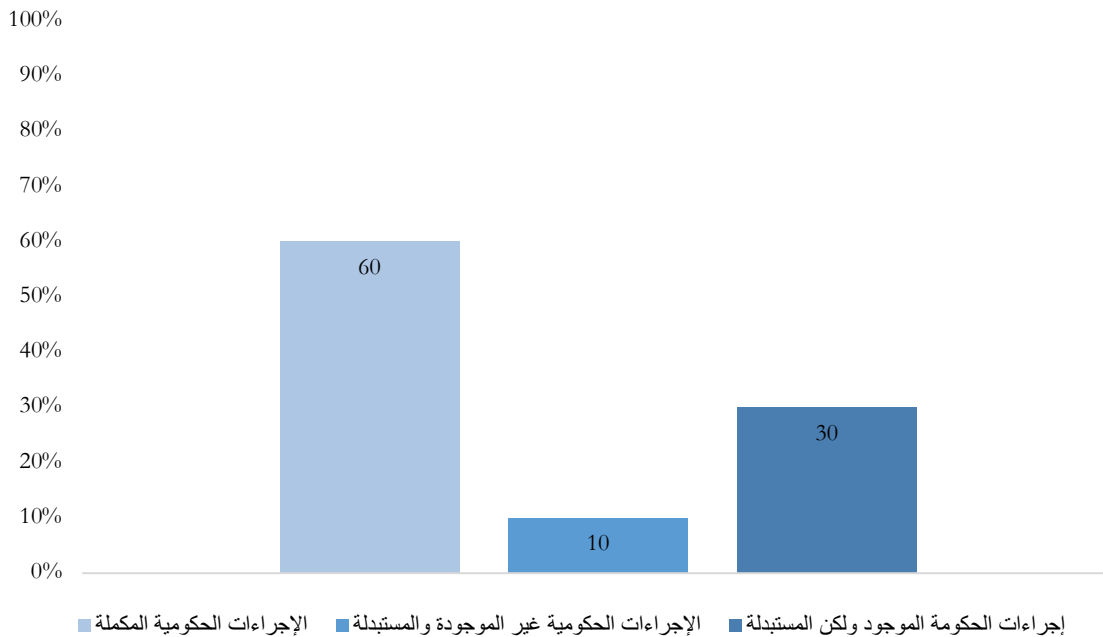
كان يُنظر إلى منظمات المجتمع المدني المحلي في محافظة الرقة على أنها أقل الهيئات استقلالية عبر المحافظات الأربع قيد الدراسة: ذكر 100% من القواعد الشعبية وما يقرب من 77% من أفراد المجتمع المدني الذين شملهم الاستطلاع أنهم لا يعتبرون المجتمع المدني المحلي جهة فاعلة مستقلة (الشكل 11). وبالإضافة إلى تأثير الفاعلين السياسيين والدوليين، اعتبر المستجيبون على المستوى الشعبي أن منظمات المجتمع المدني المحلي متأثر بالفساد والمحسوبية: "تقدم بعض المنظمات الدعم للأشخاص الذين لا يحتاجون أو يستحقون المساعدة بينما يحرمون الأشخاص الأكثر ضعفاً".

الشكل 11: هل يتأثر عمل المجتمع المدني المحلي ببعض الفاعلين؟ (الرقعة)



على الرغم من التصور السلبي عمومًا عن للمجتمع المدني المحلي، اعتقد 40% من المشاركين على المستوى الشعبي أن أفعال المجتمع المدني المحلي ضرورية واستبدلت السياسات الحكومية غير الموجودة أو الضعيفة (الشكل 12). ويشير هذا إلى أنه بالنسبة إلى السكان المحليين في محافظة الرقة، سجلت الإدارة الذاتية معدلات منخفضة نسبيًا من الرضا العام أثناء الجائحة - لا سيما في مجال الإغاثة - وأن المجتمع المدني المحلي لا يزال فاعلاً رئيسياً في التخفيف من حدة الأزمة في شمال شرق البلاد.

الشكل 12: هل برأيك كانت افعال المجتمع المدني المحلي أثناء الجائحة... (الرقعة)

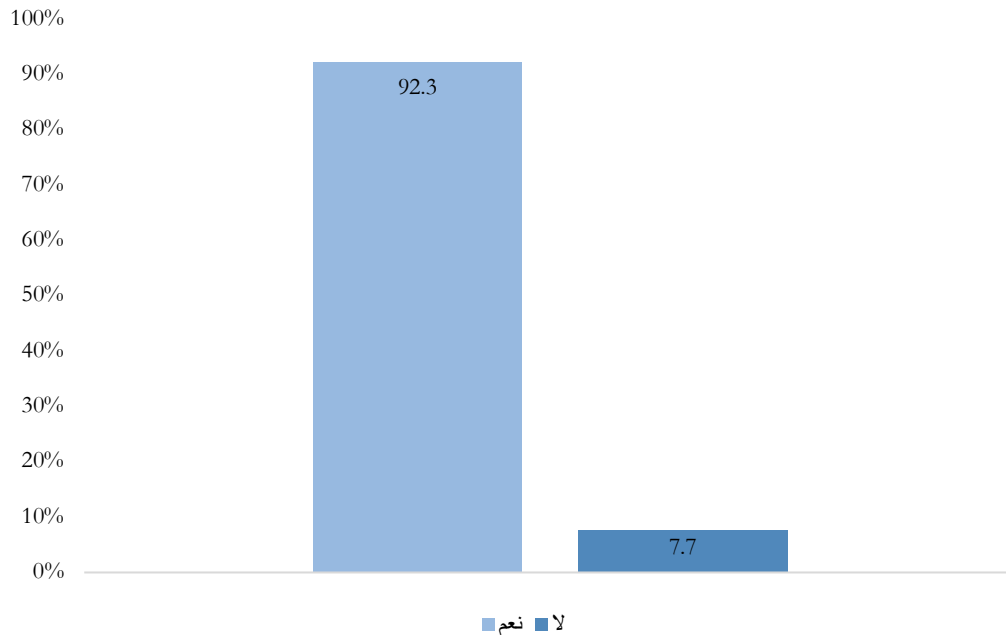


أكد أكثر من 92% من أعضاء منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أنهم قدموا استجابة تعاونية في جائحة كورونا من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة (الشكل 13). ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح إلى أي مدى حركت جائحة كورونا التعاون الداخلي بين منظمات المجتمع المدني المحلية والمبادرات التطوعية في محافظة الرقة.

"تقدم بعض المنظمات الدعم للأشخاص الذين لا يحتاجون أو يستحقون المساعدة بينما يحرمون الأشخاص الأكثر ضعفاً".

وعلى المستوى الإقليمي، شكّلت مجموعة العمل الصحية ومنتدى شمال شرق سوريا منصات تنسيق حاسمة، حيث جمعت معاً عدداً من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. وفي أوائل آذار 2020، أنشأت المنصتان فريق عمل متعدد القطاعات في شمال شرق سوريا لتنفيذ إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا وصياغة خطة الاستعداد والاستجابة. وبالنظر إلى المشاركة المحدودة للغاية للحكومة السورية في شمال شرق سوريا، فقد أثبت التعاون بين مجموعة العمل الصحية وتركيا، من خلال مجموعة الصحة في غازي عنتاب وإقليم كردستان العراق أنه كان ضرورياً في الاستجابة لجائحة كورونا.

الشكل 13: هل تعاونت منظماتك مع منظمات المجتمع المدني الأخرى أثناء الوباء؟ (الرقة)



واجه هذا التعاون الدولي تحديات بسبب إغلاق الحدود مع إقليم كردستان العراق في 2 شباط 2020 لمنع انتشار الفيروس، الأمر الذي فرض قيوداً كبيرة على عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في روجافا وأثار مخاوف من احتمال الطلب من ما يصل إلى 82% من الموظفين الدوليين مغادرة شمال شرق سوريا في حالة إلغاء طريقة عبور الحدود الطارئة التي تفاوض بشأنها منتدى شمال شرق سوريا (منتدى شمال شرق سوريا، 2020: 1). وكما ذكر أعلاه، فإن فشل مجلس الأمن الدولي في تجديد معبر اليعربية في كانون الثاني 2020 شكل ضغطاً على إيصال الإمدادات والخدمات اللوجستية إلى شمال شرق سوريا خلال الوباء. ويزعم أن هذه الخطوة أدت إلى عجز قدره 30 مليون دولار أمريكي في قطاع الصحة في المنطقة (هيومن رايتس واتش، 2020) وإلغاء الدعم المالي لـ 69% من مرافق الرعاية الصحية في

المنطقة التي كانت ممولة سابقاً من قبل الأمم المتحدة (الصليب الأحمر الدولي وآخرون، 2020). وقد سجلت روجافاً انخفاضاً بنسبة 40 إلى 50٪ من الإمدادات التي تدخل المنطقة وفقاً لمصادر محلية (مركز التحليلات العملية والأبحاث، 2021: 18).

"لم تتعاون [منظمات المجتمع المدني] مع منظمي لتنفيذ أي من المشاريع التي أعدناها، على الرغم من أننا بحاجة ماسة إلى الدعم لتنفيذها".

فشل التعاون الإقليمي والدولي لمنظمات المجتمع المدني في إشراك المجتمع المدني المحلي، وأعرب العديد من المشاركين عن أسفهم لأن التعاون الفعال قد تباطأ بسبب الافتقار إلى الخبرة الشخصية في التواصل والمشاريع التعاونية في شمال شرق سوريا. فعلى سبيل المثال، ذكر المسؤول اللوجستي في منظمة إنسانية محلية أن الثقة في منظمات المجتمع المدني الأخرى انخفضت أثناء الوباء: "لم تتعاون [منظمات المجتمع المدني] مع منظمي لتنفيذ أي من المشاريع التي أعدناها، على الرغم من أننا بحاجة ماسة إلى الدعم لتنفيذها". يظهر البحث أن المبادرات التعاونية ظهرت على المستوى غير الرسمي، بين المدنيين المتطوعين، وليس على المستوى المؤسسي للمجتمع المدني المحلي.

ومن اللافت للنظر أن المواطنين السوريين اجتمعوا لإنشاء مشروع متطوعين ضد كورونا. وعلى الرغم من تشابهه مع مبادرة المتطوعين ضد كورونا التي أطلقتها الدفاع المدني ومديرية صحة إدلب في الشمال الغربي، إلا أن المشروع مختلف جداً من حيث التكوين لأنه يضم فقط مجموعات من المتطوعين الذين يتعهدون بتقديم الخدمات الاجتماعية والدعم لزملائهم المواطنين خلال الوباء.



© دونا الحمود

العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية

لعب المجتمع المدني السوري عبر المحافظات الأربع قيد الدراسة في هذا التقرير دورًا حاسمًا في توفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وتدابير التخفيف في مواجهة جائحة كورونا، بعيدا عن طبيعته ودوره غير المتجانسين. تُظهر الأجزاء السابقة أن المجتمع المدني المحلي السوري كان مكملًا وأحيانًا حل محل عمل مؤسسات الحكم التابعة للنظام السوري وخصوصه في شمال البلاد. بينما تم التطرق إلى استقلالية المجتمع المدني المحلي السوري أعلاه، يبحث هذا القسم في العلاقة بين الجهات الفاعلة في الحوكمة والمجتمع المدني المحلي السوري ومستوى تكامل الاستجابة لجائحة كورونا المرتبطة بها.

مناطق سيطرة المعارضة: حلب وإدلب

لم يكن المجتمع المدني المحلي السوري في شمال غرب سوريا مجرد بديل بحكم الأمر الواقع لفشل سلطات المعارضة الحكومية في تقديم الخدمات وتلبية احتياجات السكان المحليين خلال الوباء. يمكن القول إن المجتمع المدني قد "ورث" ملف جائحة كورونا، مكملًا استجابة حكومة الانقاذ السورية والحكومة السورية المؤقتة في محافظتي حلب وإدلب التي تسيطر عليها المعارضة. بينما قامت حكومة الأسد بتأمين استجابتها للوباء وتقليص دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص (مركز التحليلات العملية والأبحاث، 2021: 3)، يتمتع المجتمع المدني المحلي السوري في الشمال الغربي بالافتقار النسبي للتدخل السياسي في أنشطته. وربما كان التدخل السياسي أقوى في حلب بسبب نفوذ الدولة التركية، وللمبادرات التي تستهدف النازحين الذين يعيشون داخل المخيمات الواقعة في إدلب، والتي تقع إدارتها تحت السلطة المباشرة لوزارة التنمية وإدارة المخيمات ضمن حكومة الانقاذ السورية.

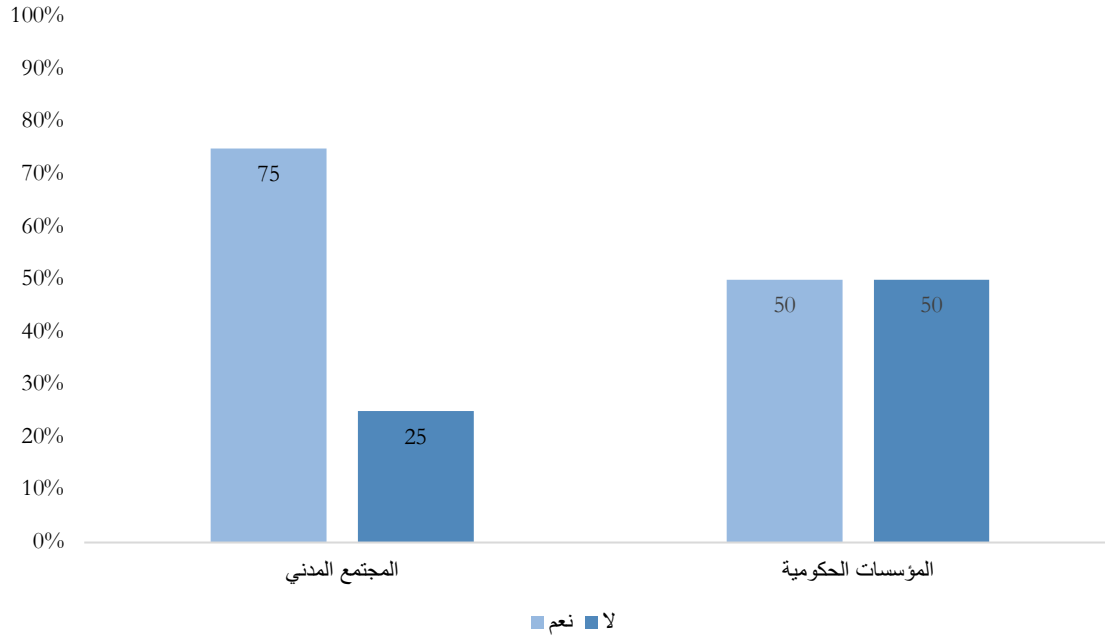
أكد ما يصل إلى 75% من أعضاء منظمات المجتمع المدني في محافظة حلب التي تسيطر عليها المعارضة أنهم تعاونوا مع المؤسسات الحكومية مقابل 50% ممن تعاونوا مع ممثلين رسميين على المستويين المركزي والمحلي (الشكل 14). ومن ناحية أخرى، حدث التعاون بين مؤسسات الحكم والمجتمع المدني المحلي في الغالب على المستوى المحلي، أي بين المجتمع المدني المحلي والمجالس المحلية التابعة اسميًا للحكومة السورية المؤقتة والتي تستجيب بشكل فعال للدولة التركية. قام مكتب إعزاز الإعلامي على سبيل المثال، وهو أحد المنافذ الإعلامية المستقلة القليلة في شمال محافظة حلب، بالتنسيق مع المجالس المحلية والشرطة لصياغة وإبلاغ السياسات العامة أثناء الوباء، مثل الحجر الصحي وإغلاق الأماكن العامة. اعترف أحد موظفي وزارة الإدارة المحلية أنه "لم تكن وزارتي مرتبطة بشكل مباشر بتنفيذ المشاريع [المتعلقة بالتخفيف من جائحة كورونا] بسبب ضعف دور الحكومة [المركزية] على الأرض من حيث التنفيذ والشرعية".

"تراجع التعاون بشكل ملحوظ بعد تدخل الحكومة التركية لرسم الإجراءات والسياسة العامة لمواجهة المرض. أضعف التدخل التركي التنسيق بين السلطات المحلية في شمال حلب، فضلاً عن الاجتماعات والمناقشات بين الفاعلين المحليين".

تعتبر وزارة الصحة في الحكومة السورية المؤقتة استثناء جدير بالملاحظة، والتي تواصلت مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ودعت مكاتب وسائل الإعلام المحلية لتغطية الندوات والاجتماعات التي عقدتها حول رسميًا جائحة كورونا. وذكر غالبية العاملين في المجتمع المدني ممن تمت مقابلتهم أن التعاون مع الهيئات الحكومية شمل بشكل أساسي تبادل المعلومات حول عدد الحالات المصابة والسكان الذين يحتاجون إلى المساعدة ووضع خطط وتدابير استجابة مشتركة مثل شبكة الإنذار المبكر وشبكة الاستجابة (EWARN). تعمل الشبكة في شمال سوريا، وهو نظام لمراقبة الأمراض يجمع البيانات الصحية الوبائية وتم تأسيسه في منتصف عام 2013 كمنظير لنظام الإنذار المبكر والاستجابة

الذي تديره الحكومة السورية في أعقاب انهيار النظام الصحي. وفي هذا الإطار، قسمت الجهات الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المؤقتة إلى قطاعات لتسهيل إسناد المهام إلى منظمات المجتمع المدني العاملة على الأرض وتنسيق استجابة فعالة لجائحة كورونا.

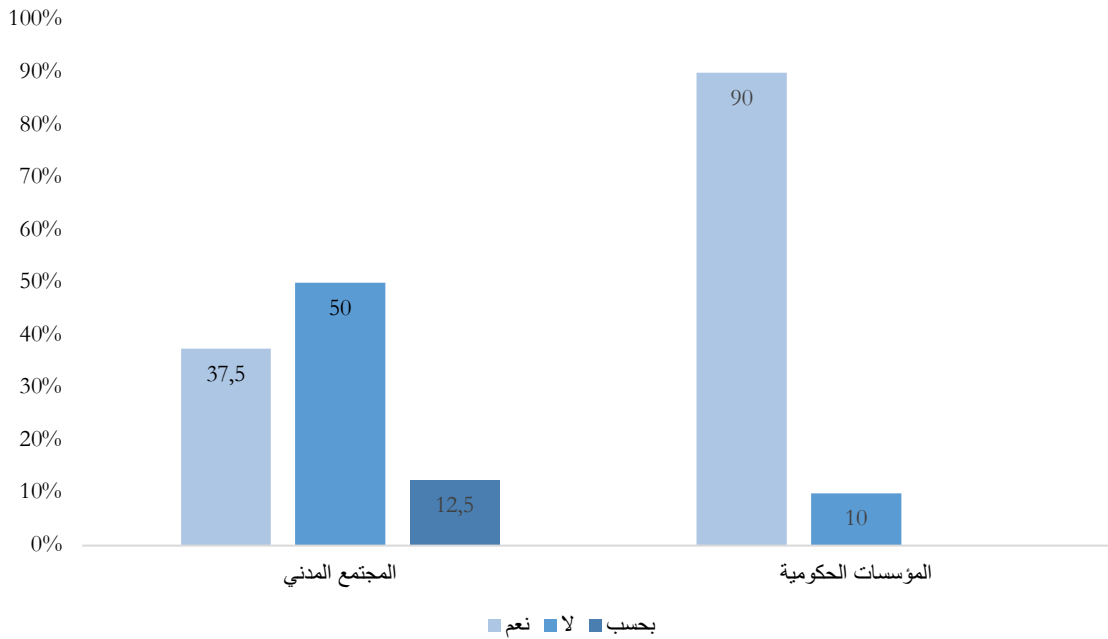
الشكل 14: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمتك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (حلب)



ومن جهة أخرى، أفاد عدد من المشاركين بأن التعاون بين المجتمع المدني المحلي ومؤسسات الحكم في محافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة كان محدود النطاق والوقت. وأعربت منظمات المجتمع المدني الأصغر والمبادرات التطوعية، على وجه الخصوص، عن أسفها لأن الحكومة لم تبدأ التعاون وأن الأخيرة فشلت في وضع خطة استجابة واضحة وشاملة على مستوى الحكومة المركزية. وأوضح ناشط إعلامي أنه "تراجع التعاون بشكل ملحوظ بعد تدخل الحكومة التركية لرسم الإجراءات والسياسة العامة لمواجهة المرض. أضعف التدخل التركي التنسيق بين السلطات المحلية في شمال حلب، فضلاً عن الاجتماعات والمناقشات بين الفاعلين المحليين". وأشار عدد من المشاركين إلى شكل غياب الاستقلالية وعوامل الوقت بأنها تحديات رئيسية أمام التعاون مع مؤسسات الحكومة المركزية في شمال محافظة حلب، كما قال أحد الناشطين الطبيين، أن "أي قرار أو جهد للتعاون، وبالتالي الرجوع إلى المسؤول المباشر أو المسؤول في أعلى مستوى إداري، يتطلب الكثير من الوقت، وهذا يضعف الاستجابة في ظل سرعة انتشار الفيروس".

وفي إدلب، تؤكد نتائج البحث بوضوح وجود الخطاب المزدوج. فقد اعتمدت حكومة الانقاذ السورية بشكل كبير على المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية التركية ومديريات الصحة، لمواجهة جائحة كورونا. وبالتالي، أكد 90% من ممثلي مؤسسات الحكومة الرسمية ممن تمت مقابلتهم تعاونهم مع منظمات المجتمع المدني. ومن ناحية أخرى، حاولت منظمات المجتمع المدني أن تتأى بنفسها عن حكومة الانقاذ السورية لتجنب الانتماء إلى هيئة تحرير الشام، المدرجة على أنها منظمة إرهابية، لتجنب تعريض حيادها السياسي وتعاونها مع المانحين الدوليين للخطر. وكانت ردود أعضاء منظمات المجتمع المدني أقل وضوحاً بكثير من ردود الممثلين الحكوميين، حيث ذكر 50% أنهم لم يعملوا مع مؤسسات الحكومة للتخفيف من تأثير جائحة كورونا، وأشار 12.5% إلى أن المساعي التعاونية متنوعة (الشكل 15).

الشكل 15: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمتك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (إدلب)



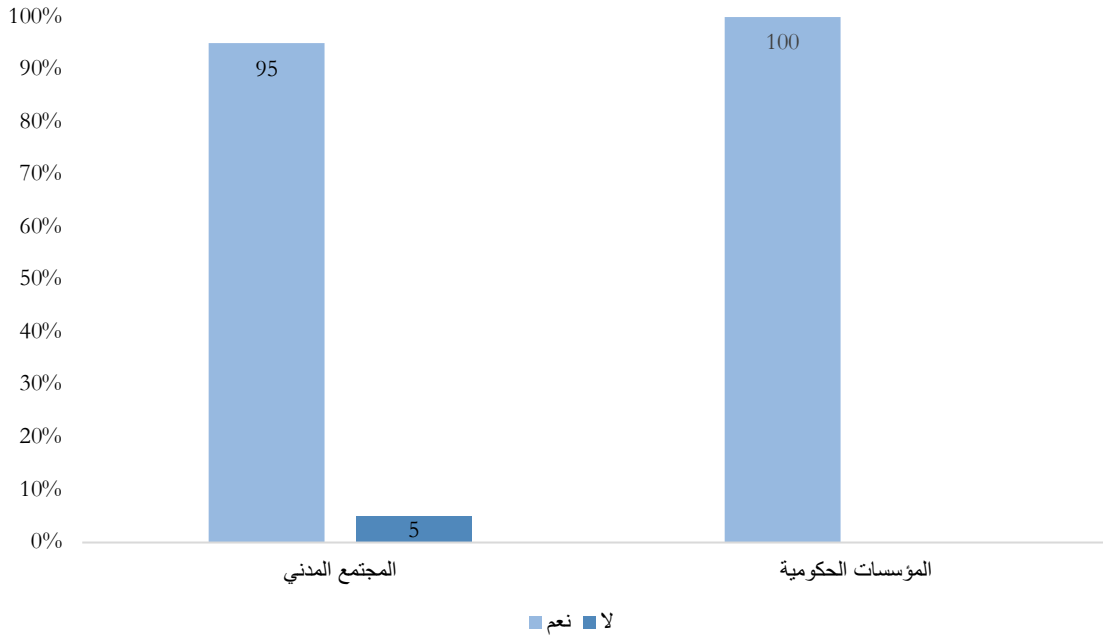
أوضح غالبية ممثلي المجتمع المدني أنه يجب اعتبار علاقتهم بمؤسسات الحكمة على أنها تفاعلات وليست تعاوناً كاملاً أثناء الوباء. ومن بين الأمثلة الأخرى، كان من ضمن هذا النوع من "التعاون الناعم" إجراء دورات تدريبية وتوعوية لأعضاء المجالس المحلية واللجنة الدستورية. وتم التعاون بشكل أكثر فاعلية مع وزارتي الصحة والتعليم وكذلك مع وزارة التنمية والشؤون الإنسانية، من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمجتمعات الأكثر ضعفاً.

كما لوحظ في حالة محافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة، أنه لم يبدأ التعاون من قبل المؤسسات الحكومية. قال عامل رئيسي في مديرية صحة إدلب للمؤلفين إنه عندما لاح خطر الوباء في محافظة إدلب، تواصلت المديرية مع جميع المؤسسات الحكومية وتلقت معدل استجابة حوالي 70%. وعلى غرار مديرية صحة إدلب المستقلة اسمياً، أكد عدد من أعضاء المجتمع المدني أنه على الرغم من تحديات التعاون مع الحكومة المؤقتة والنظر في عدم قدرة نفس الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية أثناء الوباء، فإن التعاون واستكمال العمل الحكومي كان أمر ملح.

مناطق سيطرة النظام: درعا

يمهد احتكار النظام السوري لأنشطة المجتمع المدني المحلي السوري في المناطق التي يسيطر عليها الطريق لتعاون فعلي مع عدد قليل من منظمات المجتمع المدني المعتمدة التي لعبت دوراً رئيسياً في الاستجابة لجائحة كورونا. وعلى عكس شمال غرب سوريا، قدم المشاركون في درعا خطاباً شبه متطابق، حيث أكد 95% من ممثلي المجتمع المدني و 100% من المسؤولين الحكوميين التعاون المنهجي بين المجتمع المدني المحلي والنظام السوري (الشكل 16). إذ تظهر نتائج البحث أن من بين المؤسسات الحكومية الأكثر تعاوناً في درعا وزارة الصحة على المستوى المركزي ومديريات التربية والتعليم والصحة والمالية والشؤون الاجتماعية على مستوى المحافظة ونقابة المعلمين والبلديات على المستوى المحلي.

الشكل 16: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمتك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (درعا)

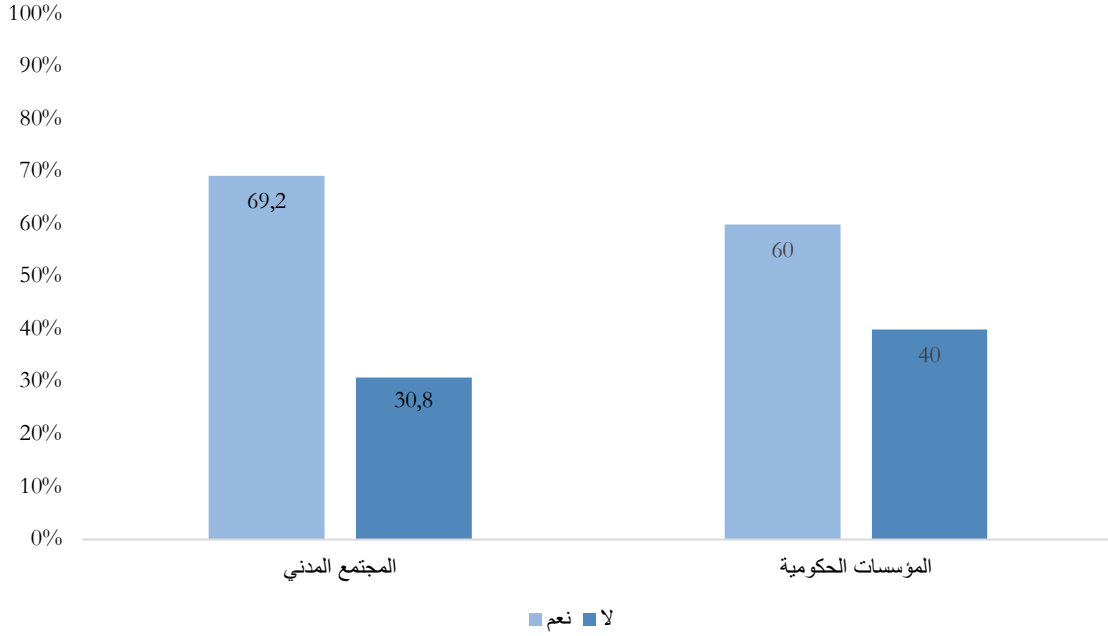


على الرغم من الموقف التعاوني الواضح لمواجهة الوباء في درعا، اتبع المجتمع المدني المحلي ومؤسسات الحوكمة مسارًا مختلفًا في التعامل مع انتشار الفيروس وتمويل أعمالها. وعلى هذا النحو، لم يترجم التعاون إلى عمل متكامل. فعلى سبيل المثال، لم يتم تضمين المجتمع المدني المحلي في صياغة الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية للطوارئ. وبدلاً من ذلك، اقتصر التعاون على تنفيذ التدابير الوقائية والتخفيفية مثل تعقيم مكاتب الدولة ومشاركة البيانات: "تزودنا الهيئات الحكومية المحلية ببيانات عن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والنساء والشهداء والمشردين"؛ "وبناءً على الإحصائيات الرسمية التي نشرتها المجالس المحلية في محافظة درعا، قدمنا 763 مساعدات صحية للأرامل". قيمت الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الاحتياجات، بينما وفر المجتمع المدني المحلي الخدمات فقط دون أن يكون قادر على التحقق من صحة البيانات المشتركة أو المساهمة في تقييم الاحتياجات على الرغم من تواجده في مواجهة الوباء على أرض الواقع.

مناطق سيطرة المعارضة: الرقة

وكما هو الحال في درعا، تُظهر الردود التي تم جمعها في محافظة الرقة تشابهًا في الرؤية فيما يتعلق بالتعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني المحلي خلال جائحة كورونا. ففي كلتا الحالتين، ذكر ما بين 60% و 70% من المستجيبين أن التعاون الرسمي قد تم في شكل منح وموافقات على المشاريع وتسليم التراخيص للسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل على أرض الواقع (الشكل 17). أفادت بعض منظمات المجتمع المدني أيضًا أنها دُعيت لحضور المناقشات وفعاليات التوعية التي تستضيفها المؤسسات الحكومية لتقديم تحديثات حول الفيروس وتعليمها طرق الوقاية.

الشكل 17: هل تعاونت أنت أو مؤسستك/منظمتك مع المؤسسات الحكومية/المجتمع المدني؟ (الرقعة)



وبعبارة أخرى، سهلت مؤسسات الحوكمة عمل المجتمع المدني المحلي من خلال الإجراءات الإدارية ولكن لم يترجم التعاون إلى شراكة استباقية لصياغة وتنفيذ استجابة مشتركة للوباء. افترض مؤسس إحدى المنظمات المحلية التي تعمل على تمكين النساء والأطفال أن الافتقار إلى التعاون قد ينبع من شكل من أشكال المنافسة على بناء المجتمع، إذ ذكر أنه "تشعر المؤسسات الحكومية أن [منظمات المجتمع المدني] تأخذ دورها ولا تعتبرها شريكاً في بناء المجتمع. ولكن يتطلب بناء مجتمع قوي وقتاً وحواراً بين جميع الأطراف للوصول إلى هدف ومشروع مشترك يهدف إلى حماية المجتمع. ويجب أن تفهم مؤسسات الحوكمة أن منظمات المجتمع المدني هي مساعد وشريك في هذا الهدف ويجب عليها الامتناع عن قمع دورها".

اعترف العديد من المسؤولين في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا بأن التعاون مع المجتمع المدني المحلي كان مقصوراً على حملات التطهير والتوعية، بينما أخبر الفرع العسكري للحكومة المؤلفين أنه لم يتعاون ما لم يكن هناك حاجة إلى وجود المجتمع المدني المحلي لأغراض لوجستية.

"يتطلب بناء مجتمع قوي وقتاً وحواراً بين جميع الأطراف للوصول إلى هدف ومشروع مشترك يهدف إلى حماية المجتمع. ويجب أن تفهم مؤسسات الحوكمة أن منظمات المجتمع المدني هي مساعد وشريك".

واجه فريق البحث تحديات في جمع روايات مفصلة عن التعاون بين المجتمع المدني المحلي والسري والمؤسسات الحكومية بسبب خوف المشاركين من التعبير عن آرائهم بحرية حول دور الإدارة الذاتية. بينما بدا أن غالبية المشاركين الذين وافقوا على مقابلة الباحثين يتبادل الآراء المختلطة حول هذا الموضوع، إلا أنهم قصروا انتقاداتهم على أمثلة غامضة، مما يشير إلى أن التعاون ربما كان أقل أهمية مما ذكروه.

ضعف دور الجهات العسكرية

يُظهر تقريرنا السابق أن الجماعات العسكرية هي الجهات الأقل ثقة في شمال غرب سوريا (بوجوان، 2021: 25)، وهو ما تم تأكيده بشكل عام في محافظتي درعا والرقعة. فعلى الرغم من انعدام الثقة العام، فإن الجماعات العسكرية مرتبطة بشدة بالحكومة السورية والمعارضة وقد تلعب دورًا مؤثرًا في إدارة الطوارئ. وعلى هذا النحو، كان من المهم بالنسبة للمؤلفين دراسة دور الجماعات العسكرية في إدارة الطوارئ أثناء جائحة كورونا.

مناطق سيطرة المعارضة: حلب وإدلب

لم تكن هناك أنشطة مشتركة أو اتصال مباشر بين المجتمع المدني المحلي والجماعات أو المؤسسات العسكرية في محافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة، حيث كان للجماعات العسكرية دور ضعيف بشكل عام خلال الوباء. فعندما بدأ الفيروس بالانتشار في المراكز الحضرية، تم تكليف الشرطة والجيش الوطني بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا مثل إنشاء نقاط تفتيش للسيطرة على حركة السكان المحليين وفرض ارتداء أقنعة الوجه لفترات قصيرة من الوقت بما يتماشى مع السياسات التي سنتها السلطات التركية والمجالس المحلية. وفي اعزاز على سبيل المثال، تم ضم الشرطة والجيش إلى لجنة الطوارئ التي كانت مهمتها متابعة تنفيذ الإجراءات والقرارات الصادرة عن المكاتب الطبية للمجالس المحلية.

لم يختلف دور الجماعات المسلحة كثيرًا في محافظة إدلب عن دورهم في حلب، حيث ذكر المشاركون عمومًا ضعف التدخل العسكري أثناء الوباء. وتمت الإشادة فقط بدورهم، بتنسيق من حكومة الانقاذ السورية، لتنظيم الوصول إلى مخيمات النازحين داخليًا وضمان سلامة أعضاء المجتمع المدني والمتطوعين أثناء توزيع الخدمات والسلع. وفي حالة أخرى، في 25 تموز 2020، فرضت قوات الأمن الخاصة حصرًا صحيًا على بلدة سرمين الواقعة بريف إدلب الشرقي، بعد اكتشاف إصابة معلمة قادمة من مناطق سيطرة النظام السوري بفيروس كورونا. وتم التأكد لاحقًا أن المرأة دخلت بشكل غير قانوني عبر أحد معاير التهريب في ريف حلب الشمالي قبل أن تختلط بالسكان المحليين والطاقم الطبي (عنب بلدي، 2020 ب). ونفذت هيئة تحرير الشام قواعد الحجر في جميع أنحاء المدينة. وأخيرًا، في بداية الوباء، تم استخدام نقاط التفتيش العسكرية لفحص درجات حرارة أجسام المارة، وطلب من المجموعات العسكرية المسؤولة عن هذه الحواجز نقل الحالات الإيجابية المشتبه بها إلى مراكز صحية ومستشفيات محددة.

كان للجيش في إدلب التأثير الأقوى على مبادرات المجتمع المدني المحلي السوري، على الرغم من أن مشاركته سبقت جائحة كورونا. فقد ندد اثنان من المشاركين بممارسة الجيش في حصر المساعدات الإنسانية التي تستهدف السكان على المستوى الشعبي وإعادة توزيعها على عائلات المقاتلين، الذين يعتبرون أكثر استحقاقًا. حيث تضع هذه الممارسة ضغوطًا هائلة على منظمات المجتمع المدني المحلية التي يمكنها إما الموافقة على لعب لعبة الجماعات العسكرية الفاسدة والمخاطرة بفقدان تمويلها الذي غالبًا ما يتم توجيهه من خلال الجهات المانحة الدولية، أو رفض القيام بذلك وتعريض موظفيها للانتقام العنيف المحتمل. مع أن إنشاء وزارة التنمية وإدارة المخيمات ضمن حكومة الانقاذ السورية لتنسيق العمل الإنساني في محافظة إدلب قد ساهم في الحد من هذه الممارسات، إلا أنه لم يقض عليها.

مناطق سيطرة النظام: درعا

استمرت العديد من الجماعات العسكرية المتنافسة القتال على أراضي درعا، بما في ذلك الجيش السوري وجماعات المعارضة. ونتيجة لذلك، اختلفت التصورات حول دور المجموعات العسكرية اختلافًا كبيرًا من مكان إلى آخر. فعلى سبيل المثال، تدخل الفيلق الخامس الذي يتمتع بوجود كبير في بصرى الشام ومحيطها إلى حد كبير لفرض حظر التجول، لكنه قدم أيضًا خدمات طبية لأنه يدير جزئيًا المستشفى الوطني في المدينة. وأشاد السكان المحليون عمومًا بأفعال المجموعة أثناء الوباء. ففي طفس ودرعا البلد، اللتين كانا يسيطر عليهما مقاتلو المعارضة السابقون الذين رفضوا اتفاقات

المصالحة مع الدولة السورية، كان دور الجيش أقل أهمية وتخلل الوباء هجمات عسكرية للجيش السوري على المدينتين (سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2021 أ و 2021 ب).

وعلى غرار شمال غرب سوريا، لعبت الجماعات العسكرية دورًا إيجابيًا في مرافقة أعضاء المجتمع المدني في جميع أنحاء المحافظة لتسهيل توزيع المساعدات الطبية والسلع على السكان المحليين. حيث أخبر أحد أعضاء منظمة غير حكومية محلية المؤلفين أنه "لقد عملوا [رجال الجيش] لمرافقتنا وتنظيم عمليات الإغاثة، التي نقدمها في مناطق سيطرتهم". وفي حالة أخرى، أوضح عامل رفيع المستوى في مديرية تربية درعا أن الجيش السوري - الموالي للحكومة السورية - دعم تنظيم الامتحانات الوطنية من خلال تأمين مداخل مراكز الامتحانات وتشجيع الطلاب على ارتداء الأقنعة وتنظيم حركة الطلاب داخل وخارج المباني. ومع ذلك، جمع فريق البحث أيضًا شهادات من المجتمعات الشعبية التي قالت بأن وجود الجيش السوري على الطرق ومراكز الامتحانات لعب دورًا مهمًا في تهريب الطلاب وعائلاتهم، لأن بعض الآباء يخشون من تعرض أطفالهم للاعتقال أو الإساءة، بينما رفض آخرون إرسال الأطفال لأداء امتحاناتهم بالكامل، مما عرض تعليمهم للخطر.

مناطق سيطرة المعارضة: الرقة

تسيطر قوات سوريا الديمقراطية بشكل فعال على المنطقة، رغم أنها ليست الذراع العسكري الرسمي لسلطة الحكم الذاتي في شمال شرق سوريا، حيث أنها نفذت إجراءات متعلقة بجائحة كورونا كانت قد سنتها المؤسسات السياسية، مثل إغلاق الحدود مع المناطق التي يسيطر عليها النظام والدول المجاورة وفرضها لقواعد الحجر على السكان. حيث قامت وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لقوات سوريا الديمقراطية بفرض حظر التجول بشكل أساسي، والتي تكمل دور قوات الأسايش الأمنية التابعة للإدارة الذاتية. وعلى الرغم من دورها في التخفيف من حدة الأزمة الصحية، فقد ازدادت التصورات الشعبية السلبية تجاه قوات سوريا الديمقراطية خلال الوباء، بينما بقيت التصورات نفسها على حالها في الشمال الغربي ومناطق سيطرة النظام في درعا. ذكر المشاركون في جميع أنحاء محافظة الرقة أن وجود قوات سوريا الديمقراطية كان أساسياً لضمان سلامتهم من الهجمات المتكررة للنظام السوري. ومع ذلك، فإن عدم التواصل أعاق تعاون السكان المحليين، كما أوضح أحد أعضاء قوات سوريا الديمقراطية: "إن معظم [المواطنين] لم يفهموا ما كنا نفعله عندما أغلقنا المعابر الحدودية وفرضنا حظرًا عامًا. كانت هذه الإجراءات في مصلحتهم وتهدف إلى الحفاظ على سلامتهم، لكن المواطنين رأوا فقط أفعالنا على أنها تخريبية".



استبعاد زعماء القبليين والقادة الدينيين

مناطق سيطرة المعارضة: حلب وإدلب

وتبين من خلال الزيارات التي قام بها فريق البحث أن للعشائر في شمال غرب سوريا دورًا اجتماعيًا إيجابيًا ومحترمًا في مجال المصالحة وتسوية النزاعات المحلية، مقارنة باستجابتهم لجائحة كورونا. تُظهر البيانات التي تم جمعها أن الغالبية العظمى من القادة الاجتماعيين أبدوا اهتمامًا ضئيلاً بالوباء ويعتقدون أنه تم اختراعه لأغراض سياسية. ونتيجة لذلك، اقتصر ردود العشائر والمجتمعات الدينية على المعتقدات الفردية والمشاركة في المبادرات المجتمعية أو من خلال المناصب المهنية داخل المنظمات الإنسانية. يُظهر البحث أن العشائر كمجموعات لم تتعاون مع منظمات المجتمع المدني المتعاونة مع الجهات الحكومية الفاعلة في مكافحة كورونا، إما لأنها ليست سلطات مختصة بالمعنى القانوني، أو لأن زعماء العشائر لم يكونوا مستعدين للضغط من أجل مزيد من التعاون لمحاربة فيروس كورونا، حيث اعتقدوا أن الفيروس غير موجود.

تظهر البيانات أيضًا أن رجال الدين كانوا مترددين بشكل عام في مواجهة الوباء وحتى الاعتراف بوجوده. وأشار تقريرنا السابق إلى أن وصول الفيروس إلى شمال غرب سوريا رافقه انتشار إشاعات ومعلومات كاذبة بدعم من الأصوات الدينية غير الرسمية في كل من إدلب ومحافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة (بوجوان، 2021: 16-17). فعلى سبيل المثال، أشار بعض رجال الدين غير المنتمين إلى أي حكومة إلى أن الفيروس كان كذبًا ومؤامرة على الإسلام ويستخدم في منع الصلاة والحج. وتسببت قرارات المجالس المحلية وحكومة الانقاذ السورية بإغلاق المساجد والمدارس القرآنية لعدة أسابيع في استياء كبير بين السكان المحليين المسلمين ذوي الأغلبية. وينعكس ذلك عالميًا عندما انتشرت نظريات مماثلة في جميع أنحاء العالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أكد رجال الدين أن المسلمين محصنون ضد الفيروس وأن اللقاح سيحول المسلمين إلى كفار (كيسكسن، 2020).

"في الفترة الأخيرة، كان هناك اجتماع لجميع ممثلي اليزيديين في المنطقة، وتم الاتفاق على إنشاء جمعية تعاونية. ربما أدت الظروف الأخيرة المرتبطة بجائحة كورونا إلى تسريع فكرة الحصول على حقوق شعبنا وزيادة التنسيق مع منظمات [المجتمع المدني] والمجالس والمؤسسات المحلية..."

إن الدين الإسلامي موجود رسمياً في المؤسسات الحكومية في الشمال الغربي، وفي المجالس محلية التي تنسق مع الدولة التركية في حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة ومع وزارة الأوقاف داخل الحكومة السورية. وعلى الرغم من هذا التمثيل الرسمي، لم تبدل المؤسسات الحكومية سوى القليل من الجهود للسيطرة على خطاب الزعماء الدينيين فيما يتعلق بجائحة كورونا. وبعد إعادة افتتاح المساجد في محافظة حلب الخاضعة لسيطرة المعارضة، عمدت المجالس المحلية خطب لحث السكان المسلمين على الالتزام بالإجراءات الصحية والتباعد الاجتماعي. ومع ذلك، رفض العديد من رجال الدين اتباع التوصيات وتحدثوا بشكل صريح وضمني عن وجود مؤامرة. ووافقت مؤسسات دينية أخرى على التعاون مع الدولة، مثل مركز الإمام الشاطبي للعلوم ومبنى المسلمين في إدلب. وأوضح إمام المركز، الذي وافق على التحدث إلى فريق البحث، أنه قدم إرشادات صحية خلال خطبة الجمعة، مما جذب جمهورًا كبيرًا، وتعاون مع المجلس المحلي بالمدينة للتحقق من مضمون خطبته. وأكد الإمام أن المركز عمل يدا بيد مع الدفاع المدني لتنسيق توزيع مستلزمات النظافة على زوار المسجد. ولكن المؤسسات الدينية في شمال غرب سوريا لم تُعتبر بشكل عام جسورًا رئيسية للوصول إلى السكان المحليين، ولم تتم دعوتهم للمساهمة في وضع خطة استجابة على الرغم من ترسخ الإسلام في المجتمع السوري.

وبالنسبة للأقليات الدينية التي تعيش بشكل أساسي في محافظة حلب التي تسيطر عليها المعارضة وغير ممثلة رسميًا في المؤسسات الحكومية، مثل المسيحيين واليزيديين، اعتمدت الاستجابة الدينية لجائحة كورونا إلى حد كبير على الاستعداد الفردي لرجال الدين للعب دور وقائي والتعاون مع المجالس المحلية. إذ تشير بعض البيانات إلى أن الوباء قد كون إدراك

بأنه يجب على مجتمعات الأقليات أن تضيف طابعاً مؤسسياً على وجودها وتجديره في شكل من أشكال التعاون النشط، كما افترض زعيم ديني إيزيدي التقى به فريق البحث في قرية صغيرة في ريف حلب، أنه "في الفترة الأخيرة، كان هناك اجتماع لجميع ممثلي اليزيديين في المنطقة، وتم الاتفاق على إنشاء جمعية تعاونية. ربما أدت الظروف الأخيرة المرتبطة بجائحة كورونا إلى تسريع فكرة الحصول على حقوق شعبنا وزيادة التنسيق مع منظمات [المجتمع المدني] والمجالس والمؤسسات المحلية ... ليس فقط في قريتنا، ولكن في جميع القرى".

مناطق سيطرة النظام: درعا

تعتبر محافظة درعا الموطن التاريخي للعديد من القبائل، وبالتالي فإن العادات والقوانين القبلية لها أهمية أكبر في جنوب سوريا منها في بقية البلاد. ونتيجة لذلك، لعب شيوخ العشائر دوراً مهماً في التخفيف من جائحة كورونا في درعا. كما يعد إنشاء لجان كورونا في عموم المحافظة كمبادرات مدنية محلية لمكافحة الفيروس عاملاً رئيسياً لإشراك القادة الاجتماعيين في الاستجابة. ونتيجة لذلك، تعاون شيوخ العشائر بنشاط مع المؤسسات الحكومية وصناع القرار ومنظمات المجتمع المدني من أجل منع انتشار الوباء.

لقد بدأ هذا التضمين من قبل جهات أخرى، كما أوضح زعيم عشائري في بلدة يسيطر عليها النظام السوري، أنه "تمت الرجوع إلينا عندما تم فرض حظر تجول عام على المدينة وتم اتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من انتشار الوباء. اعتبرتنا السلطات العسكرية أفضل طريقة للوصول إلى الناس والتأكد من امتثالهم للقوانين". وتابع قائلاً "أعتبر أن الدور الذي لعبناه خلال جائحة كورونا هو أحد أهم الأدوار الإنسانية التي لعبناها منذ عام 2011. لقد كان هذا الوباء من أصعب الأوقات التي مررنا بها بسبب الغياب شبه الكامل لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في منطقتنا". وعلى الرغم من أهميتها في الاستجابة لجائحة كورونا، لم يتعاون زعماء العشائر مع مؤسسات الحكومة المركزية بسبب عجز الدولة السورية عن تقديم الخدمات الطبية. لذلك ظل التعاون محلياً بشكل أساسي، واعتمد على المبادرات المدنية والتضامن الاجتماعي المحلي على النحو المبين سابقاً في هذا التقرير.

"تمت الرجوع إلينا عندما تم فرض حظر تجول عام على المدينة وتم اتخاذ المزيد من الإجراءات للحد من انتشار الوباء. اعتبرتنا السلطات العسكرية أفضل طريقة للوصول إلى الناس والتأكد من امتثالهم للقوانين".

كما طلب من القادة الدينيين المساهمة في الاستجابة في درعا، وأصدرت وزارة الأوقاف في الحكومة السورية القواعد والنصائح لإدراجها في الخطب والمواعظ. ولكن فشلت الوزارة في محاربة نظريات المؤامرة التي انتشرت في عموم البلاد. ويمكن النظر إلى مساهمة المؤسسات الدينية على أنها أوسع من الخطب وحدها، لأنه تم استخدام مكبرات الصوت التي تستخدمها المساجد تقليدياً للأذان لإيصال الإجراءات المتعلقة بجائحة كورونا مثل إغلاق الأماكن العامة وحظر التجمعات العامة وإلغاء حفلات الزفاف وانشطة الجنائز. ذكر أحد الأئمة الذين يخطبون في بلدة تسيطر عليها جماعات المعارضة كيف يمكن استخدام الإسلام كمصدر للوقاية من الفيروس وتبرير الإجراءات الرسمية، حيث قال "إن القصص التي حدثت في عهد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وعصر الصحابة في مرحلة ما، كان ممنوعاً على الناس التنقل بحرية داخل وخارج منازلهم حتى يمر الوباء". وأصر رجل دين مسلم آخر على أهمية الإسلام أثناء الوباء: "الحمد لله، لا يزال للمنبر الإسلامي دوره في التأثير على الناس وهذا ما ساعدني وسهل مهمتي في إقناع الناس بضرورة الالتزام بالقواعد الصحية".

وعلى غرار شيوخ العشائر في محافظة درعا، تم أيضاً تضمين الزعماء الدينيين في الاستجابة للوباء ضمن لجان كورونا المحلية ووجدوا أن دورهم أكثر نشاطاً في درعا من أجزاء أخرى من سوريا، كما وصفت امرأة نازحة داخلياً أنه "عندما بدأت أزمة كورونا، وأطلق الزعماء الدينيون حملة تبرعات بالتعاون مع زعماء العشائر، وكان التجاوب رائعاً لأن الجميع يثق بهم. فهم الذين عملوا على إدارة هذه التبرعات وشراء المستلزمات الطبية اللازمة للمراكز الصحية".

مناطق سيطرة المعارضة: الرقة

وفي محافظة الرقة، كما هو الحال في شمال غرب سوريا، اضطلع زعماء العشائر في الغالب بدور المصالحة ولم يشاركوا في الرد على جائحة كورونا. اعتقد الكثيرون أن الوباء كان اختراعاً، وهو اقتناع لم يتعزز إلا بضعف استجابة المؤسسات الحكومية وفشل هذه المؤسسات في التواصل مع السكان المحليين: "لقد حظي هذا الوباء بضجيج إعلامي أكثر من الأزمة [السورية]، لكن بصراحة لم يكن هناك رد فعل حقيقي على هذا الوباء، باستثناء تنفيذ الحظر الذي فرضته المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية".

وبالنسبة للقادة الدينيين في محافظة الرقة، من المهم الإشارة إلى أن الوجود القوي لتنظيم الدولة الإسلامية بين عامي 2014 و 2017 - الذي أسس معقله في مدينة الرقة - كان له تأثير قوي على استعداد رجال الدين المسلمين للتدخل في الأمور الأوسع التي تؤثر على المجتمع المحلي بسبب الخوف الحقيقي من اعتبارهم قوة معطلة للإدارة الذاتية. كانت الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا هي نظام الحكم الوحيد في سوريا الذي أصدر قراراً بمنع الدعاة من ذكر نظريات المؤامرة عند الحديث عن جائحة كورونا، على الرغم من عدم الإبلاغ عن أي حالة رسمياً واتخاذ إجراء بشأنها. أكدت مقابلة مع إمام مسجد محلي في ريف الرقة أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لم تبديد الشكوك حول وجود الوباء، حيث قال "كمسلم، أرى أن الهدف من خلق هذا الفيروس والضجة الإعلامية حوله هو تفريق المسلمين ومنعهم من أداء شعائهم. أغلقوا [السلطة الذاتية] المساجد ومنعوا أداء الصلاة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من الأماكن الأكثر ازدحاماً، مثل وسائل النقل، التي ظلت تعمل". ولم يكشف رجل الدين عما إذا كان يلتزم باللوائح التي أصدرتها الحكومة عند خطبته رغم رأيه الشخصي حول الفيروس.

"كمسلم، أرى أن الهدف من خلق هذا الفيروس والضجة الإعلامية حوله هو تفريق المسلمين ومنعهم من أداء شعائهم. أغلقوا [السلطة الذاتية] المساجد ومنعوا أداء الصلاة. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من الأماكن الأكثر ازدحاماً، مثل وسائل النقل، التي ظلت تعمل".



© سنا عبود

الخلاصة

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة بحثية تجريبية استمرت ستة أشهر وأجريت في أربع محافظات وأنظمة حوكمة سورية من أجل تقييم تأثير جائحة كورونا والاستجابة لها. كانت الأسئلة التي بنت هذا التحقيق هي كيف يتكيف كل نظام حوكمة مع التحديات التي تطرحها حالة الطوارئ الصحية، وما إذا كان هذا الأخير قد أدى إلى ظهور أشكال بديلة من الحوكمة غير الحكومية على المستوى المحلي.

بينما اعتمد كل نظام حوكمة نهجًا مختلفًا لمواجهة الوباء، فإن مراجعة التصورات الشعبية حول التأثير الرئيسي لجائحة كورونا على المستويين الفردي والجماعي قدمت رؤى متشابهة عبر المحافظات الأربع قيد الدراسة، والتي تركز في الغالب على الأضرار التي ألحقتها جائحة كورونا على الاقتصاد المحلي والتعليم.

اعتبر نظام بشار الأسد السوري أن جائحة كورونا هو "مسرحية ممثل واحد على خشبة المسرح" واعتمد على عدد صغير من منظمات المجتمع المدني على أرض الواقع، وحدد فرصة للضغط على المعارضة بشكل أكبر في الشمال واعتُبر السكان "المروضون" عصاة في معازل المعارضة السابقة وفي المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. ولم تترك سيطرة النظام السوري، التي تنفذها الأجهزة العسكرية والمخابراتية، أي مجال لاستجابة المجتمع المدني بشكل مستقل واستباقي. ولكن تظهر حالة محافظة درعا أن الاستجابة الرسمية الضعيفة والتمييزية أدت إلى ظهور مبادرات طارئة على مستوى القاعدة الشعبية. واتخذت هذه الاستجابة شكل لجان كورونا ومبادرات مدنية أخرى بقيادة جهات فاعلة محلية واجتماعية، ولا سيما شبوخ القبائل، وبدرجة أقل، رجال الدين.

وفي محافظة حلب التي تسيطر عليها المعارضة، أدى تفكك نظام الحكم وتفوق الدولة التركية في عملية صنع القرار إلى إعاقة الاستجابة الرسمية للحكومة السورية المؤقتة على المستوى المركزي. ومع ذلك، تمتعت مجالس الإدارة المحلية على مستوى المدينة بدور أكثر بروزًا. كما منعت سيطرة السلطة التركية على الاستجابة لجائحة كورونا من وجود مجتمع مدني محلي مستقل تمامًا واستباقيًا، على الرغم من ظهور مبادرات مدنية شعبية للتخفيف من التأثير الجماعي للفيروس. وفي حين أن وجود هذه المبادرات كان من الممكن أن يوفر لقادة المجتمع فرصة لإشراك المؤسسات الدينية والقبلية في مكافحة الوباء، إلا أن هذه الجهات بقيت على الهامش. كان الجيش أيضًا جهة فاعلة عرضية في الاستجابة للوباء. وعلى الرغم من عدم وجود تعاون قوي بين الإجراءات الرسمية والمدنية ضد جائحة كورونا، استفادت حلب التي تسيطر عليها المعارضة من استجابة متجانسة نسبيًا لم تميز على أساس الهوية أو الآراء السياسية، على عكس النظام السوري والإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا في روجافا.

وفي محافظة إدلب، أدت جائحة كورونا إلى مشاركة فريدة لمبادرات المجتمع المدني المحلي والمبادرات الشعبية لاستكمال الاستجابة الرسمية الاستباقية ولكن غير الكافية من حكومة الانقاذ السورية، ولكن بدرجة أكثر من حلب المجاورة التي تسيطر عليها المعارضة. سهل المجتمع المدني المحلي هذا الإجراء بسبب النقص النسبي للتدخل السياسي والعسكري، وحفزته سياسات الوباء في سوريا التي شهدت محاصرة سوق وطرق المساعدات الإنسانية الدولية وسيطرة النظام السوري عليها. انعكست الطبيعة المدنية للاستجابة لجائحة كورونا في إدلب أيضًا في محاولات حكومة الانقاذ السورية لسن سياسات طوارئ عملية، وبالتالي الابتعاد عن هيئة تحرير الشام وتقديم نفسها كحكومة مدنية راسخة. وبشكل مشابه لما لوحظ في حلب والرققة، فإن الشك العام ضد فايروس كورونا يرجع في الغالب إلى عدم إدراج شبوخ العشائر والزعماء الدينيين، الذين تصرفوا على أساس فردي بالتنسيق مع المجتمع المدني المحلي نتيجة لذلك.

وقدمت روجافا الخاضعة لسلطة الإدارة الذاتية وسيلة وسطى بين النظام السوري وحكومات المعارضة في شمال غرب سوريا، حيث تم التعامل مع الوباء من خلال مؤسسات الحكم القائمة على المستوى المحلي، أي الكوميونات، وبالتالي إشراك السكان على المستوى الشعبي في الاستجابة. قد تقدم شمولية هياكل الحكم المحلية هذه تفسيرًا جزئيًا لعدم وجود مبادرات مدنية لمواجهة جائحة كورونا وضعف المجتمع المدني المحلي في محافظة الرقة. وتكمن التفسيرات الأخرى في

السيطرة القوية للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا على أنشطة منظمات المجتمع المدني ووجود المنظمات غير الحكومية الدولية التي تقبل في دمج المكونات المحلية للاستجابة لجائحة كورونا. كما أدت الندوب التي خلفها وجود تنظيم الدولة الإسلامية خلال ثلاث سنوات في الرقة، إلى جانب عدم الإيمان الشعبي العام بوجود الفيروس، إلى إقصاء شخصيات المجتمع المحلي، وخاصة القيادات الدينية، من السياسة المحلية ومن محاولات التخفيف من وطأة انتشار الفيروس وتأثير الوباء.

كما أدى وصول الوباء في سوريا والاستجابة الرسمية له إلى فقدان ثقة الجمهور الذي يمكن القول إنه أضر بشكل أكبر بشرعية مؤسسات الدولة أو المؤسسات التي تؤدي دور الدولة في شمال سوريا. فمن ناحية، فشل النظام السوري في مواجهة التحدي وحماية جميع المواطنين السوريين من الفيروس. وبدلاً من ذلك، استخدم النظام السوري الوباء كأداة في الصراع الذي حرضه ضد حكومات المعارضة في شمال غرب وشمال شرق سوريا. ومن ناحية أخرى، لم تنجح الإدارة الذاتية في روجافا والحكومتان الواقعتان في شمال غرب البلاد في إثبات قدراتها على الحوكمة في مواجهة الوباء. أعادت الإدارة الذاتية بشكل خاص إنتاج واحدة من مساوئ حكم النظام السوري من خلال تفضيل مجموعة عرقية واحدة، الكورد، على نظرائهم العرب. وفي المقابل لم تميز الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الانقاذ السورية في استجابتهما وفقاً للهويات والآراء السياسية. ومع ذلك، فإن تدمير القدرات البشرية والمادية من خلال حملات القصف المكثفة التي شنتها القوات الجوية السورية والروسية، إلى جانب افتقارها المسبق للشرعية على الأرض، كانت حواجز لا يمكن التغلب عليها أمام تقديم نفسها على أنها أفضل مقدمي الخدمات والحماية، وبالتالي، بديل أكثر شرعية للحكومة السورية.

كما لم يغير الوباء التصورات العامة للجماعات العسكرية التابعة لمؤسسات الحكم، إذ تظهر الاستجابات أن مثل هذه الجماعات لا تزال تعتبر على نطاق واسع معطلة ومساهمًا رئيسيًا في انعدام الأمن. وعلى هذا النحو، أثبتت جائحة كورونا في سوريا وجود أزمة ذات شقين في الحكم والشرعية في جميع أنحاء البلاد. وفي مواجهة هذه الأزمة، قد توفر الحوكمة الشعبية - سواء من خلال المجتمع المدني المحلي في الشمال الغربي، أو مؤسسات الحكم المحلي القائمة التي تشمل مواطنين في الشمال الشرقي، أو اللجان المخصصة في الجنوب - شكلاً أكثر فعالية وشرعية وشمولاً للحكم في سوريا التي مزقتها الحرب.

المراجع

- أبو ليلي، عمر (2021)، "فشل الإدارة الإقليمية وجائحة كورونا في دير الزور"، منتدى فكرة، 28 أيار، <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/failing-regional-administration-and-covid-19-deir-al-zour>.
- أنقذوا الأطفال (2020)، عكس المكاسب: موجز تأثير كوفيد-19 على التعليم في سوريا، 9 كانون الأول، https://resourcecentre.savethechildren.net/node/18588/pdf/reversing_gains.pdf.
- إكزايز وآخرون. (2020)، الاستجابة لجائحة كورونا في شمال غرب سوريا؛ الابتكار والمشاركة المجتمعية في نزاع معقد"، مجلة الصحة العامة، 42 (3): 9-504.
- المركز السوري للعدالة والمساءلة (2019)، داخل الهلال الأحمر العربي السوري، 8 آب <https://syriaaccountability.org/updates/2019/08/08/inside-the-syrian-arab-red-crescent/>.
- الجمعية السورية لكرامة المواطنين (2021)، تسليح العون والتدخل والفساد. أساليب سيطرة النظام السوري على القطاع الإنساني، 11 تشرين الثاني، <https://syacd.org/weaponization-of-aid-interference-and-corruption/>.
- العشي، أسعد. (2020)، "المجتمع المدني خط الدفاع الأخير ضد هيئة تحرير الشام في شمال غرب سوريا"، تشاتام هاوس، آب، <https://syria.chathamhouse.org/research/civil-society-is-the-last-line-of-defence-against-hts-in-northwest-syria>.
- العرب (2020)، فيروس كورونا يزيد عدد حالات الفقر والطلاق في سوريا، 27 نيسان، ص 21.
- الأمم المتحدة (2021)، العنف ضد النساء والفتيات وجائحة كورونا في المنطقة العربية، https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/violence_against_women_and_covid19_in_the_arab_states_region_-_english_version_2.pdf.
- الأونروا (2021)، لاجئو فلسطين الضعفاء المتأثرون بالاشتباكات المستمرة في جنوب سوريا، 15 آب، <https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/vulnerable-palestine-refugees-affected-ongoing-clashes-southern-syria>.
- المدن (2020)، إدلب: تعليق صلاة الجمعة ... ينذر بحدوث شقاق بين السلفيين، 3 نيسان، <https://www.almodon.com/arabworld/2020/4/3/السلفيين-بين-بشرخ-يهدد-بإدلب-الجمعة-صلاة-تعليق/>.
- المصري، ز، والعيبي، ج. (2021)، لقاءات كورونا تصل سوريا ... من سيحصل عليها؟، عنب بلدي، أيار 2، <https://www.enabbaladi.net/archives/479004>.
- الراعي، ن. (2020)، "الغوطة الشرقية تعاني من عبء فايروس كورونا"، المعهد الجامعي الأوروبي، 11 مايو. <https://blogs.eui.eu/medirections/eastern-ghouta-suffers-covid-19-burden/>.

الشرق الأوسط، (2021)، "الخريطة الروسية" تخترق شرق درعا وسط عودة الفوضى الأمنية 17 تشرين الأول. «<https://aawsat.com/home/article/3250221>» الخريطة الروسية-«تتوغل-في-شرق-درعا-وسط-عودة-الفلتان-الأمني».

الصباغ، حسن (2020)، "الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية الطارئة تطلق بوابة رقمية وتبدأ أنشطة الدعم"، وكالة الأنباء العربية السورية، 12 نيسان، <https://www.sana.sy/en/?p=189807>.

الوكالة العربية السورية للأنباء (2020)، الحملة الوطنية للاستجابة الاجتماعية للطوارئ تطلق البوابة الرقمية وتبدأ أنشطة الدعم، 12 أبريل.

الزين، ر. (2021)، "كورونا ينتشر في درعا والسويداء"، الشرق الأوسط، 29 أيلول، [https://aawsat.com/home/article/3215551/](https://aawsat.com/home/article/3215551) «كورونا»-ينفشي-في-درعا-والسويداء».

منظمة العفو الدولية (2020)، سوريا: عدم وجود استجابة كافية لجائحة كورونا يعرض حياة الآلاف للخطر، 12 تشرين الثاني، <https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2020/11/syria-lack-of-adequate-covid-19-response-puts-thousands-of-lives-at-risk/>.

بوجوان، ج. (2021)، جائحة كورونا: أداة للصراع أم فرصة للسلام المحلي في شمال غرب سوريا؟، إندبيرة: أكاديمية العدالة العالمية، جامعة إندبيرة.

بيرتي، بينديتا. (2016)، "تعهد الأطراف المتناحرة في سورية إلى استخدام المساعدات سلاحاً في الحرب عبر منح الإذن لوصول المساعدات الإنسانية أو حجبها، ما يزيد من تعقيدات العمل الذي تقوم به منظمات الإغاثة"، 6 يوليو، مجلة صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

بوديت، م. (2020)، كيف تتعامل الهياكل المستقلة لشمال وشرق سوريا مع الوباء، 15 نيسان، <https://mjbodette.medium.com/how-north-and-east-syrias-autonomous-structures-handle-a-pandemic-49b97c188191>.

جيهادولوجي (بدون تاريخ)، فيروس كورونا وحكومة الإنقاذ - هيئة تحرير الشام، <https://jihadology.net/coronavirus-and-the-salvation-government-hayat-tahir-al-sham/>.

جومي، ر. (2020)، "النتهم على النساء على منصات التواصل الاجتماعي ... آفة الحجر المنزلي أم ثقافة المجتمع؟"، نورث برس، 13 أبريل.

خلف، ر.، رمضان، و. وستوليس، ف. (2014)، النشاط في الأوقات الصعبة، مجموعات المجتمع المدني في سوريا 2014-2011. بيروت: مشروع بدائل وفريدريش إيبيرت-شتيفتونغ.

دووسي وآخرون، (2011)، "الأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية بين السكان العراقيين النازحين في الأردن وسوريا"، العلوم الاجتماعية والطب، 72(2): 273-282.

روشى، م (2021)، "تحمل العبء الأكبر: تأثير كورونا على نساء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنزل والعمل"، الباروميتر العربي، 23 يوليو، <https://www.arabbarometer.org/2021/07/bearing-the-brunt-covids-impact-on-mena-women-at-home-and-at-work/>.

زيلين أ. ز. (2020)، "حكومة الإنقاذ الجهادية المدعومة وكورونا في شمال غرب سوريا"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 15 مايو، <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/jihadi-backed-salvation-government-and-covid-19-northwest-syria>

سبارو، أ. (2018) "كيف ساهمت المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة في دعم الأسد"، الشؤون الخارجية، 20 سبتمبر، <https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2018-09-20/how-un-humanitarian-aid-has-propped-assad>

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (2021 أ)، جنوب سوريا: سكان مدينة طفس قلقون على الرغم من اتفاقية التسوية الجديدة، 27 نيسان، <https://stj-sy.org/en/southern-syria-tafas-citys-residents-concerned-despite-the-new-settlement-agreement/>

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (2021 ب)، سوريا: تسلسل زمني لحصار درعا البلد، 27 آب، <https://stj-sy.org/en/syria-a-timeline-of-the-siege-of-daraa-al-balad/>

شكر، ح (2021)، "رسم خرائط استهلاك الليرة السورية"، مدونات كلية لندن للاقتصاد، 1 نيسان، <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2021/04/01/mapping-the-depreciation-of-the-syrian-lira/>

مركز التحليل والبحوث العملياتية، (2021)، الصحة العامة السورية بعد جائحة كورونا: نقاط الدخول والدروس المستفادة من الاستجابة للوباء، آذار، <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Syrian-Public-Health-after-COVID-19.pdf>

عنب بلدي، (2020 أ)، "تطوعوا ضد فيروس كورونا" ... تضامن في شمال سوريا لمواجهة أزمة فيروس كورونا، 19 نيسان، <https://english.enabbaladi.net/archives/2020/04/volunteered-against-coronavirus-solidarity-in-northern-syria-to-fight-coronavirus-crisis/>

عنب بلدي، (2020 ب)، سرمين تعيش أول حجر صحي في شمال سوريا، 2 آب، <https://www.enabbaladi.net/archives/405308>

فورلان، م. (2020)، "الحكومة المتمردة في زمن كوفيد-19: حالات الطوارئ كفرص للحكام المعارضين"، دراسات في الصراع والإرهاب.

غريبة، م. (2020)، "واقع وآفاق الفاعلين في المجتمع المدني في سوريا التي يسيطر عليها النظام" تشاتام هاوس، تشرين الثاني، <https://syria.chathamhouse.org/research/reality-and-prospects-for-civil-society-actors-in-regime-held-syria>

فيلبس، سي (2020)، "التحليل السريع بين الجنسين - كوفيد-19. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة كير الدولية، يونيو.

كوفمان وآخرون، (2010)، مؤشر الحوكمة العالمية: القضايا المنهجية والتحليلية. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

كواكبي، س. وسواح و. (2013)، "ظهور وتطور المجتمع المدني السوري" في كواكبي، س. (محرر) أصوات سورية من سوريا ما قبل الثورة: المجتمع المدني ضد كل الصعاب، ص. 11.

كيسكن، ز. (2020)، "لماذا يتبنى بعض المسلمين نظريات المؤامرة حول فيروس كورونا"، اي بي سي، الدين والأخلاق، 30 سبتمبر، <https://www.abc.net.au/religion/muslims-coronavirus-and-conspiracy-theories/12716984>.

كوفير، أ. (2021)، العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني في عصر كورونا"، منتدى السياسة غير الربحية 12(1): 1-24.

لجنة الإنقاذ الدولية، منظمة إنقاذ الطفولة، المجلس النرويجي للاجئين، منظمة الرؤية العالمية الدولية، منظمة كير الدولية، الإنسانية والشمول - منظمة هانديكاب إنترناشيونال إنتر أكشن، مساعدة الشعب النرويجي، ميرسي كوربس، سوليداريتي إنترناشيونال، 11.11.11، إغاثة سوريا، ميدجليوبال، نوداي، بيبول إن نييد، اون بونتي بير، منظمة مساعدات التنمية السويدية، الجمعية الطبية السورية الأمريكية، كادوس إي في، إبرايس ريليف (2020)، إعادة فتح معبر اليعربية إلى سوريا: رسالة مفتوحة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 23 حزيران، <https://reliefweb.int/report/syrian-republic/reopen-al-yarubiyah-crossing-syria-open-letter-united-nations-security>.

محمد، هـ. (2021)، "كورونا وسط الصراع السوري: الإهمال والقمع"، أطباء من أجل حقوق الإنسان، 13 كانون الثاني، <https://phr.org/our-work/resources/covid-19-amidst-syrias-conflict-neglect-and-suppression/>.

مارديني، ب. (2020)، "استمرار التوتر بين درعا والسويداء بسبب عمليات الاختطاف المتبادلة"، إيلاف، نيسان 7، <https://elaph.com/Web/News/2020/04/1288094.html>.

منتدى شمال شرق سوريا (2020)، تحديث فايروس كورونا رقم، 3 مارس، https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/document/s/files/20200326_covid-19_nes_forum_update_-_no.3_-_26_march.pdf.

مؤشر الأمن الصحي العالمي، (2019)، الملف الشخصي لمؤشر الأمن الصحي العالمي لسوريا: 2021، <https://www.ghsindex.org/country/syria/#overviewsect>.

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2020)، لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا: مع وصول الوباء العالمي إلى سوريا، يجب أن يتوقف القتال واتخاذ خطوات عاجلة لمنع وقوع مأساة أكبر، 28 آذار، <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=25755&Lang.ID=E>.

مجلس الأمن الدولي (2020 أ)، القرار 2504 (2020) الذي اتخذته مجلس الأمن في اجتماعه 8700، 10 يناير، <http://unscr.com/en/resolutions/doc/2504>.

مجلس الأمن الدولي (2020 ب)، انعدام الأمن الغذائي، تأثير كوفيد-19 بين التحديات الحرجة التي تواجه سوريا، مسؤول كبير في الشؤون الإنسانية يخبر مجلس الأمن، بيان صحفي SC/14286، 27 أغسطس، <https://www.un.org/press/en/2020/sc14286.doc.htm>.

ناشد مات، (2021)، "مجموعات الإغاثة تحث الأمم المتحدة على إعادة تفويض المعابر إلى سوريا مع اقتراب الموعد النهائي"، ديفيكس، 23 نيسان، <https://www.devex.com/news/aid-groups-urge-un-to-reauthorize-syria-crossings-as-deadline-looms-99646>.

هيومن رايتس ووتش (2020 أ)، سوريا: قيود المساعدات تعيق الاستجابة لجائحة كورونا، 28 نيسان، <https://www.hrw.org/news/2020/04/28/syria-aid-restrictions-hinder-covid-19-response>.

هيومان رايتس ووتش (2020 ب)، "استهداف الحياة في إدلب". الضربات السورية والروسية على البنية التحتية المدنية، 15 تشرين الأول، <https://www.hrw.org/report/2020/10/15/targeting-life-idlib/syrian-and-russian-strikes-civilian-infrastructure>.

وكالة نورث برس، (2021)، منظمات المجتمع المدني تعقد المؤتمر التأسيسي في شمال شرق سوريا، 17 تشرين الأول، <https://npasyria.com/en/66267/>.

واتسون، أو جيه، ألفار، إم، مهشي، زد، ويتاك، سي، عقي، زد، إميريال كوليدج، فريق الاستجابة ومؤلفون مجهولون (2020)، تقرير 31: تقدير عبء كورونا في دمشق، سوريا: تحليل مصادر البيانات الجديدة لاستنتاج الوفيات غير المؤكدة، 15 سبتمبر، <https://www.imperial.ac.uk/media/imperial-college/medicine/mrc-gida/15-09-2020-COVID19-Report-31.pdf>.

عن المؤلفين

جولين بوجوان هي زميلة باحثة في PeaceRep في كلية الحقوق بجامعة إدنبرة. وهي باحثة في دراسات السلام والصراع ولديها خبرة في الجهات الفاعلة غير الحكومية والإسلام السياسي وإدارة الصراع المحلي وبناء السلام في الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا والعراق. وهي تحمل درجة الدكتوراه من جامعة دورهام، حيث حصلت على زمالة الصباح للدكتوراه وعملت كعضو في مبادرة أبحاث العالم المفتوح (OWRI) التابعة لمجلس بحوث الآداب والعلوم الإنسانية (AHRC). جولين هي المحرر المشارك ومساهمة في الأعداد البحثية "الأزمة السورية واللجوء السوريون - أصوات من الأردن ولبنان"، ومؤلف مشارك لكتاب "الإسلام وداعش والدولة المجزأة: تحديات الإسلام السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

شارك عبد الله الحافي في تأسيس وإدارة مكتب الإغاثة الموحد في الغوطة الشرقية وعمل في مجلس الإدارة لمدة عامين. وفي عام 2013، كان من الأعضاء المؤسسين للدفاع المدني في الغوطة الشرقية بريف دمشق. وعمل عبد الله من 2014 إلى 2019 كمنسق ومدير ميداني للبرامج الممولة من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويشغل عبد الله حاليًا منصب مدير مكتب وحدة المجالس المحلية في سوريا. كما يقدم تدريبات على الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات للعديد من المنظمات والفرق والمجالس المحلية في ريف دمشق وإدلب وشمال حلب.

إياس غريز هو باحث ومستشار في مجالات حقوق الإنسان والتنمية. وهو أيضًا طالب ماجستير في التنمية الدولية، ومتخصص في الصراع والأمن والتنمية في جامعة برمنغهام بالمملكة المتحدة. يتمتع إياس بأكثر من ثماني سنوات من الخبرة المباشرة في العمل مع المنظمات غير الحكومية الدولية وهيئات الأمم المتحدة في الأردن وسوريا وتركيا واليمن. نشر العديد من المقالات باللغتين العربية والإنجليزية وساهم في المجلد حول الأزمة السورية، اللجوء السوريون: أصوات من الأردن ولبنان، الصادر عن دار بالجريف ماكميلان.

تخرج **أيهم عودة** من معهد إدارة الأعمال بجامعة دمشق عام 2004، وبدأ حياته المهنية كمدير ومحاسب. وعندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في درعا في نيسان 2011، شارك في تأسيس العديد من المنصات الإعلامية والمبادرات التطوعية لتوثيق الانتهاكات الإنسانية ودعم ضحايا النزاع. وتشمل بعض هذه المبادرات تجمع غصن الزيتون وتجمع بسمة وجمع فريق تيسل. وعمل أيهم أيضًا كمدير ميداني في المشاريع الكبرى الممولة من قبل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لمدة ثلاث سنوات في جميع أنحاء جنوب سوريا. واصل أيهم أنشطتها عن بعد منذ تموز 2018 عندما أعاد النظام السوري السيطرة على محافظة درعا.

من نحن

إن منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep) هي اتحاد بحثي مقره جامعة إدنبرة. تنظر إبحاثنا في إعادة التفكير في عمليات السلام والانتقال في ضوء ديناميات الصراع المتغيرة وتغيير متطلبات الإدماج والتغيرات في أنماط التدخل العالمي في عمليات الصراع والسلام/ الوساطة/ إدارة الانتقال.

منصة أدلة السلام وحل النزاعات | PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | تويتر: [_Peace_Rep](https://twitter.com/Peace_Rep)

العنوان: كلية الحقوق، جامعة إدنبرة، الكلية القديمة، ساوث بريدج، EH8 9YL

إن منصة أدلة السلام وحل النزاعات PeaceRep ممولة من قبل وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية، المملكة المتحدة.

شركاؤنا

نعمل مع مجموعة من الشركاء، وهم مركز الدراسة النمساوي للسلام وحل النزاعات وموارد التوفيق ومركز إدنبرة للقانون الدستوري وجامعة جلاسكو والمعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات وجامعة كيبي، و معهد IDEAS في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ومركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة كوينز بلفاست و جامعة سانت اندروز.

ولمزيد من الأسئلة حول هذه الدراسة، يرجى التواصل مع الدكتورة جولين بوجوان على البريد الإلكتروني:

J.Beujouan-Marliere@ed.ac.uk



كلية الحقوق في إدنبرة. رسم © براء عبيد وشام قدوني



Supported by the UK Foreign Commonwealth and Development Office (FCDO), the Covid Collective is based at the Institute of Development Studies (IDS).

